



کتابخانه
جمهوری
اسلامی
۱۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	مجموعه
مؤلف	
مترجم	
شماره قفسه	۱۵۷۸۴
شماره ثبت کتاب	۹۱۳۲۳
جمهوری اسلامی ایران	



کتاب

مؤلف

مترجم

شماره قفسه

۹۱۳۲۳

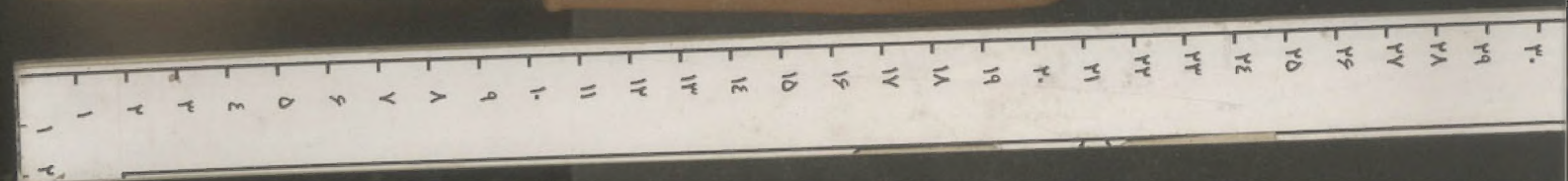
شماره ثبت کتاب

جمهوری اسلامی ایران

مکتبہ صوفیہ اسلامیہ

۱۵۸۶

۹۱۵۵۵



بسم الله الرحمن الرحيم
 الله استقامت نعمته والحمد لله واثابه اشكر
 استسلا ما العزته واشكر طوله سدا وشكر كثير ما هو
 واساله تسهيل ما يلزم حمله وتعليم ما لا يسع جهله و
 استعينه على القيام بما يقتضيه وجهه ويحسن في المداواة
 ذكره وتزجي مشيئته وذخره واشهد ان لا اله الا الله
 وحده لا شريك له واشهد ان محمدا نبي ارسله وعلى القضا
 اصطفيه وفضلته صلى الله عليه واله الذي حفظوا ما
 حملاه وعقلوا عنه ما عن جبرئيل عقله حتى قرئ بنيه
 وبين تحكيم الكتاب جعلهم قدوة لاولي الانبياء صلوات
 بدوام لا تحقا **اما بعد** هذه الدعاء المشقية في فقه
 الامامية اجابة لالتماس بعض الذين ياتين وحسبنا الله
 ونعم المعين وهي مسئلة على كتب **كتاب الطهارة**
 وهي لغة النظافة وشرعا استعمال الطهور مشروط بالنية و
 الطهور هو الماء والتراب قال الله تعالى وانزلنا من
 السماء ماء طهورا وقال النبي صلى الله عليه واله جعلت الارض
 سجدا وطهورا فالماء مطهر من الخبث والخبث نجس

بالغسل

بالغسل بالنجاسة ويظهر خبره انه ان كان نجسا بالاولا في
 كرا قدرة الف وما شارب بل بالعراق ونجس القليل والنجس
 بالمداواة ويظهر القليل بما ذكره والمبشر بن جهم للبعير
 والثور والحمار والمسكرو دمه الحدث والفقاع وكبر الذئبة
 والحمار والبقرة وسبعين ولو اعتادة للافساخ وخمس
 للدم الكثير والعذرة الرطبة واربعين للشعاب والار
 والشاء والحنزير والكلبة الهر وبول الرجل وثلاثين
 المطر المختلط للبول والعذرة وخر الكلاب وعشرين
 العذرة وقليل الدم وسبع للطير والفقاع مع انقائها و
 بول الصبي وغسل الجنب وخروج الكلب جيا ونحو ذلك
 الذجاج وثلاث للفقاع والخبيث والموزغة ودلو للعصفور
 وبحب الزواجر باربعة رجال يوما عند الغزاة ووجوب
 الجميع ولو تغبر جمع بين المقدور ونحوه بالغيث **سائل** المضا
 ما لا يصدق عليه اسم الماء باطلا قد وهو طاهر غير مطهر
 مطلقا على الاصح ونجس بالانقصال بالنجس وطهر اذا صا
 مطلقا على الاصح والسور تابع للحيوان ويكره سور الجراد
 واسهل البير مع الخلق عن النجاسة والحائض المستهمة والبغل

والحمراء والفارة والحيتة وولد الزنقا **الثاني** يستحب القبا على
 الشتر والبالوعة خمس اذرع في الصلبة او تحتية البالوعة
 والا فصبغ ولا تخبر بها وان تقاربنا الامع العلم بالانصاف
الثالث النخاسة عشرة بول والغائط من غير المأكول في النفس
 والدم والمخ من ذى النفس وان اكل والميتة منه والكلاب
 للخنزير والكافر والمسكر والفقاع ويجوز انهما عن الثوب في
 البدن وعن دم القروح والجروح مع السيلان وعن ذى
 القدم من غير الثلثة ويغسل الثوب مرتين بينهما عصر الا
 في الكثير والجاري ويصب على البدن مرتين في غيرها وكذا
 الاناء فان ولغ منه كلب قدم عليهما مسحه بالتراب
 يستحب السبع وفي الفارة والخنزير والثالث في الباقي
 الفسالة كالحل فلبها **الرابع** المظهر عشرة الماء مطلقا و
 الارض باطن النعل واسفل القدم والتراب في البولوع والحمام
 الطاهر غير المتعدى من الغائط والشمس ما حفته من
 الحصر والبوارى وما لا ينقل وانما حاله ونقل البثر
 وذهاب ثلثي العصير والاستحالة وانقلاب الخمر خلا والام
 وقطهر العين والانف والقدم باطنها وكل باطن يروا

نية

العين

العين **ثم الاطباء** اسم الموضوء والغسل والتميم فهنا
 فصول ثلثة **الاول** في الوضوء وموجبه البول والغائط و
 الريح والنوم الغالب على السمع والبصر ومنزل العقل والاشارة
 واجبه النية مقارنة لغسل الوجه مشتملة على الوضوء
 والتقرب والاستباحة وجري الماء على ما دار عليه
 الابهام والوسطى عرضا وما بين القصاص الى آخر الذن
 طولاً وتحليل خفيف الشعر ثم المني من الرزق الى اطراف
 الاصابع ثم اليسرى كذلك ثم مسح مقدمة الرأس بسماء ثم
 مسح الرجل اليمنى ثم اليسرى بسماء ببقية البلل فيهما مقيماً
 موالياً بحيث لا يجف الساق وسننه السواك والشمية
 وغسل اليدين مرتين قبل ادخالهما الاناء والمضمضة و
 الاستنشاق وتليثها وتشيته الغلات والدعاء عند كل
 فعل وبداة الرجل بالظهر في الثانية بالبطن عكس المرة و
 يتخير الخنثى والثالث فيه في اثنتائه يستأنف وبعد لا
 يلتفت وفي البعض ياتي يده على حاله الامع الجفاف فيعيد
 وبعد انقاله لا يلتفت والثالث في الظهارة محدث و
 الثالث في الحدث منظم وفيهما متحد **مسائل** يحجب المني

ستر العورة وترك القبلة ودرها وغسل البول بالماء
 الغاط مع التعدي والأفكائه اجزاء اربكارا وبعد طهرا
 فضاء او شبهها ويستحب التباعد والجمع بين المطهرين
 وترك استقبال النيران والريح وتغطية الرأس والرجل
 باليسر والخروج باليمين والدعاء في احواله والاعتماد على
 اليسر والاستبراء والتخفيف فلتا والاستنجاء باليسر ويكره
 باليمين وقائمها ومطعمها وفي الماء والشارع والمشرع والفتا
 والملعن والمثمة وفي النزال والحجرة والسواك والكلام
 الاكل والشرب ويجوز حكاية الاذان وقراءة آية الكرسي
الفصل الثالث في الغسل وموجبه الجنابة والحيف
 الاستحاضة مع غمس الغضنة والنفاس ومن الميت النجس
 آدميا والموت وموجب الجنابة الانزال وغيوبه الخفة
 قلة او در انزال ولا يجوز عليه قراءة العزائم واللبث
 في المساجد الجواز في المساجدين ووضع شيء فيها وحسب
 المصحف واسم الله تعالى او النبي والائمة عليهم السلام
 يكره الاكل والشرب حتى يتمضمض ويستنشق والتمائم لا يهد
 الوضوء والخفتا وقراءة ما زاد على سبع ايات والجواز في

والضربة مرة

المساجد

المساجد واجبه الغنية مقدرة وغسل الرأس والرقبة
 ثم الايمن ثم الايسر وتخليل ما نفع وصول الماء ويستحب الاستبراء
 والمضمضة والاستنشاق بعد غسل اليدين ثلثا والمواكلة
 ونفض المزة الصفراء وثلاث الغسل وفعله بصاع ولو وجد
 بلا بعد الاستبراء لم يلتفت وبدونه يغسل والصلاة
 السابقة صحيحة وليسقط الترتيب بالارتماس ويعاد بها
 في اثنائه على الاقوى واما الحيض فماتراه المنة بعد تسع
 وقبل ستين ان كانت قرشية او نبطية والافحش واقله
 ثلثة متواليه واكثره عشرة وهو اسود او احمر حار له دفع
 غالبا ومتى امكن كونه حيا حكم به ولو تجاوز العشرة
 فذات العادة الحاصلة باستواء مرتين تاخذها وهذا
 التمييز تاخذ بشرط عدم تجاوز حدي في المبتدئة والمضطر
 ومع فقد تاخذ المبتدئة عادة اهلها فان اختلفت فاقول
 فان فقدت واختلفت فكالمضطرة في اخذ عشرة شئ
 وثلثة من آخر او سبعة سبعة ومحرم عليها الصلوة
 والجمعة وتقصيه والطواف ومن القرائن ويكره حملها
 ولمرءا شدة كالحذب ويجوز اللبث في المساجد وقراءة

العظام وطلاقتها وطوؤها لا تحجب الكفاية احتياطاً
 في الثلث الأول ثم نصفه في الثلث الثاني ثم ربعه في الثلث
 الأخير ويكون قراءة باقي القرآن والاستماع بغير القبل
 يستحب الجاوس في مصلاها بعد الوضوء وتذكر الله بقدر
 الصلوة ويكره لها الخضاب ترك ذات العادة برؤية الدم
 وغيرها بعد ثلثه ويكره وطوؤها بعد الانقطاع قبل الغسل
 على الإظهار وتقضي كل صلاة تمكنت من فعلها قبله أو
 فعل ركعته مع الطهارة بعد وأما الاستحاضة فهي ما
 زاد على العشرة أو العادة مستمراً أو بعد اليأس أو بعد النفاس
 ودمها أصفر بارد رقيق فاتر غالباً فإذا لم يفسر القطنة
 تنوضاً لكل صلاة مع تغييرها وما يغسلها بغير سيل تزيد
 الغسل للصبي وما يسيل فغسل أيضاً للظلمين ثم العشاء
 وتغير الخرقه فيهما وأما النفاس فدم الولادة معها أو بعد
 وإقله ستماء وأكثره قدر العادة في الحيض فإن لم يكن فأن
 وحكمها كالخائض ويجب الوضوء مع غسلها ويستحب له
 وأما غسل المسترف بعد البرد وقبل التطهير ويجزئ منه أو
القول في أحكام الأموات وهي خمسة الاحتضا ويجب

توجيه

توجيهه إلى القبلة بحيث لو جلس استقباله يستحب نقله
 المصلاة وتلقينه التهادنين والاقرب بالإنش عشره و
 كلما الفرج وقراءة القرآن عنده والمصباح أو مات ليلاً
 ولتقصر عنها ويطبق فوه ويمد يده المجنبه ويطبق
 ويجعل يجهزه الأمع الاشتباه فيصبر عليه ثلثه أيام ويكره
 حضور الجنب والحاض عنه وطرح حديد على بطنه
 الثاني الغسل ويجب تغسيل كل مسلم أو بحكمه ولو سطفاً
 إذا كان له أربعة أشهر بالسند ثم الكافر ثم القراح كالجنا
 بالنية والاولى ميراثه اولى بأحكامه والزوجة او مطلقاً
 وشجب المساواة في الرجولية والاثوية في غير الزوجين
 مع التعذر فالمحرم من وراء الثوب فإن تعذر فالكافر والكاف
 تعليم المسلم ويجوز تغسيل الرجل ابنه ثلاث سنين بحربة
 وكذا المرأة والشهيد لا يغسل ولا يكفن بل يصلى عليه ويجب
 إزالة النجاسة عن بدنه أولاً ويستحب فوه من فيه ونزع
 من تحتها وتغسله على ساجدة مستقبلاً وتثليث الغسلات
 وغسل يديه مع كل غسلة ومسح بطنه في الأيمن وتثنيته
 ثوباً رمال الماء في غير الكنيف وترك ركوبه واقعاده و

قلوظفرو ونرجل شعرو الثالث الكفن والواجب من زهره
 قميص وانوار مع القدرة ويستحب الحجرة والعمامة والخامسة و
 للمرأة القناع عن العمامة والتمط ويجب اساس ساجدة التفتة
 بالكافور ويستحب كونه ثلاثة عشر درهما وثلاثا ووضع الفيا^ض
 على صدره وكتابه اسمه ولله يشهد الشهادتين واسما^ا الا^ا
 عليه السلام على العمامة والقيصر والازد والحجر والجريدتين من
 سعف النخل او شجر رطب في اليمن عند القوة بين القيصريين^{ين}
 والاخرى بين القيصريين الا ان من جانيه اليسر ويخط بظ^ه
 ولا تبلى بالترين تكونه الاكام المبتدئة وقطع الكفن بالمح^ل
 وجعل الكافور في سمعه وصره على الاشهر ويستحب اغ^ل
 الغاسل قبل تكفينه او الوضوء الرابع الصلوة عليه^{ين}
 على من بلغ ستا من حكم الاسلام وواجبها القيام^ة
 وجعل راس الميت الى يمين المصلي والنية وتكبيرات خمس
 يشهد الشهادتين عقيب الاولى ويصل على النبي وآله عقيب
 الثانية ويدعو للمؤمنين والمؤمنات عقيب الثالثة^{للميت}
 عقيب الرابعة وفي المستضعف بدعائه والطفل لا يديه و
 المتافق يقتصر على اربع ويلعنه ولا يشترط فيها الطهارة

ولا التسليم ويستحب اعلام المؤمنين ومشي الشيع خلفه
 المجانبية والتزييع والدعاء والطهارة ولونيماسع^{نحو}
 الفوت والوقوف عند وسط الرجل وصد المرأة على
 الاشهر الصلوة في المعتادة ورفع اليدين في التكبير كله
 على الاقوي ومن غاب عنه بعض التكبيرات اتم الباقي ولا^ا ولو
 على القبر ويصل على من لم يصل عليه يوما وليله او ر^أ
 ولوحضرت جنازة في الاشياء اتمها ثم استأنف عليها و
 الحديث يدل على احتساب باقي التكبير لها ثم ياتي
 بالباقي للثانية وقد حققناه في الذكرى الحاشية^{فنه}
 والواجب هو اداؤه في الارض مستقبل القبلة على جانية^{اليمين}
 ويستحب عمقه نحو قامته ووضع الجنازة او لا ونقل الرجل
 في ثلث دفعات والسبق براسه والمرء عرضا وتزول^{الاجنب}
 الا فيها وحل عقدا لا كفان ووضع خذ على التراب وجعل
 تربة معه وتلقينه والدعاء له والخروج من الرجلين و
 الامالة بظهور الكف مستويين ورفع القبر اربع اصا^ا
 وتسطيحه وصب الماء عليه من قبل راسه دورا^ا والمنا^ض
 على وسطه ووضع اليد عليه مترجما وتلقين الولى بعد

الاضطرار في تجزئة الاستقبال والاستدبار ويستحب التفرقة
 قبل الدفن وبعد وكل احكامه من فروض الكفاية ^{فيها} **الفصل الثاني** في التيمم وشرطه عدم الماء او عدم الوضوء
 اليه او الخوف من استعماله وبحيث طلبه من الجوانب الاربعة
 غلوة سهم في الخثرة وسهمين في السهلة وبحيث لارتاب
 الطاهر والمجرى بالمعدن والبقرة ويكوه بالسجدة والركل
 ويستحب من العوالي والواجب النية والضرب على الارض
 بيديه مرة للوضوء فيمسيح بهما جهته من فضايل الشعر الى
 طرف الانف الاعلى ثم يظهر بين يمينه بطن اليسار من الزند
 الى اطراف الاصابع ثم اليسار كذلك ومرتين للفضل و
 يتم غير الخبز مرتين ويحب في النية البدلية والاستحباب
 والوجه والقرية وتجب الموالاة ويستحب بغض اليمين ولكن
 عند آخر الوقت وجوبا مع الطمع في الماء والا استحبابا
 ولو تمك من الماء انقضى ولو وجد في اثناء الصلوة اتمها
 على الاصح **كتاب الصلوة** ^{بمعناها} وفصوله احدى عشر
الاول في اعدادها والواجب سبع اليومية والجمعة والعيد
 والطواف والآيات والاموال والملزم بنذر وشهد والمنكف

لم ١١٤

لاص

لا حصر له وافضل الزوات للظهر ثمان قبلها وللصبر ثمان قبلها
 والمغرب اربع بعدها والعشاء ركعتان جالسا ويجوز قائما
 بعدها ثمان الليل ركعتان للشفع ركعة الوتر ركعتان
 الصبح قبلها وفي السفر تنصف الرباعية وتسقط رابطة ^{المقصود}
 ولكل ركعتين من النافلة ثم تدرك تسليم والوتر بافراجه ^{الصلوة}
 الاخر اربعين للظهر بعد النافلة **الفصل الثالث** في تركها
 وهي سبعة الوقت للظهر زوال الشمس معلوم بزوال الظل بعد
 نقصه وللصبر الفراغ منها ولو تقدر او تاخيرها الى مضيق الظل
 مثله افضل والمغرب في هاء الحرة المشرقية وللعشاء الفراغ
 منها وتأخيرها الى المغربية افضل وللصبح طلوع الفجر ونية
 وقت الظهر من الغروب والعشائين المصطف الليل والصبح
 حتى تطلع الشمس وناقله الظهر من الزوال الى ان يصير الفجر ^{من}
 وللصبر اربعة اقدام والمغرب الى ذهاب المغربية وللعشاء
 كونهما والليل بعد نصفه الى طلوع الفجر والصبح حتى تطلع
 الحرة وتكوه النافلة **المبتدأة** بعد صلوات الصبح والعصر ^{عند}
 طلوع الشمس وغروبها وقيامها الا يوم الجمعة ولا تقدم
 اليه الا بعد وقضاها افضل واو الوقت افضل الا

لمن يتوقع زوال عذره ولصائم يتوقع فطره وللغائبين إلى المشعر
 ويعول في الوقت على الظن مع تعذر العلم فان دخل وهو فيها
 اجزا وان فقدت عاد **الثاني** القبلة وهي الكعبة للمشاهدين
 حكمه وجهتها الغرة وعلا من العراق ومن في ممتهم جعل
 المغرب على اليمين والمشرق على اليسار والجحد خلف المنكب اليمين
 وللشام جعله خلف اليسار وسهيل بين العينين والمغرب جعل
 الذرايا والعقود على يمينه وثماله واليمن مقابل الشام و
 يعول على قبلة البلد الامع علم الخطأ ولو فقد الامار قلده ولو
 انكشف الخطأ لم يعد ما كان بين اليمين واليسار ويعد ما
 كان اليها في وقته والمستدبر بعيد ولو خرج **الثالث**
 سائر القبلة والذبر للرجل وجميع البدن عدا الوجه والكفين
 ظاهر القديين للزرة ويجب كون السائر طاهرا وعفيا مبرورا
 نجاسة مرتبة للصبي ذات الثوب الواحد ويجب غسل كل
 يوم مرة وعمامة عند زواله فيصلي فيه للضرورة والا قرب
 تخيير المختار بينه وبين الصلوة عاريا فيؤتى للركوع والتجود
 ويجب كونه غير مقصوب وغير جلد وصوف وشعر غير لما كوله
 الا للزرة والتجارب غير مبنية وغير الجوز للزهر والخنثى يسقط

سائر الزاير عن الاماء المحضنة والصبيبة ولا تجوز الصلوة فيها
 ليستظهر القدم الامع الساق وتسحب العربة وترك السور
 عدا العمامة والكساء والخف وترك الرقيق واشتمال الصماء
 ويكون ترك الحنك مطلقا وترك الزداه الامام والبقايا للزرة
 والشام لها فان منعها القراءة حراما وتركه في ثوب الممتهم بالخطأ
 او الغصب في ذي الثماثيل واخاف فيه الصورة او قباء مشد
 في غير الحرب **الرابع** المكان ويجب كونه غير مقصوب خاليا من نجاسة
 متعلية ظاهر المسجد والافضل المسجد ويتفاوت في الفضيلة
 فالسجدة الحرام بمائة الف صلاة والنبوة عشرة الاف وكل من سجد
 الكوفة والاقصى بالف والجامع بمائة الف قبلة بمسح عشرين
 والتوق بالثلاث عشرة ومسجد المرأة ببيتها ويجب اتخاذ المساجد
 استحبابا موكدا مكشوفة والمنبضة على بابها والمثارة مع جها
 وتقديم الداخل عيونه والخارج يساره وتعاهد نعله في الدخا
 فمهما وصلوة التحية قبل جوارسه ويحرم زخرفتها ونقشها
 بالقوى وتجب عليها واخراج طمأنتها فاعتاد ويكره تغليتها و
 البها فيها ورفع المصوت وقتل القمل وبرئ النمل وعمل الصنم
 وتمكين الحبايين والصنم وانفاذ الاحكام وتعرف الصلوات

مرافق

٤

سنة الفصل الثالث في كيفية الصلاة وسجدة الاذان والاقامة بان بنينا وبكبرنا بما في اول الاذان والاقامة ثم الجعلة الثالث في التكبير ثم التهليل ثم سجدتين والاقامة سجدتين ثم يد بعد سجدتين على غير العمل قد قامت الصلاة مرتين ثم يهلل في آخر مرة ولا يجوز اعتقاد شرع غير هذه في الاذان والاقامة كالتهليل بالاولايات وان سجدة والتهليل بربنا وان كان الواقع كذلك واستحبها في المصلاة وضعت المصنف والمصنفين وقيل يحبان في الصلاة فانها في المصنوعين وطبوعا الصلاة والمغرب ويستحب في الصلاة ولو لم يكن بها اندراكها ما لم يكن ويسقطان عن الجماعة الثانية ما لم تنقطع الاية ويسقط الاذان في عصر عرفة والجمعة وعشاء المزدلفة ويستحب في القنوتين للرجل والتمثيل فيه والمحدث فيها والاولى في القنوت مرتفع واستنبال القبلة والفصل بينهما بركعتين او سجدة او جلوسا او خطوة او سكتة ويحصل المغرب بالآخرين ويكره الكلام في خلالها ويستحب الطهارة والحكاية لغير المؤذن **في جيب القيام** مستقلا مع المكتة فان عجز ففي الجعقة فان عجز عنه فان عجز فقد فان عجز اضطر فان عجز اسلف وجوب



للكون والتجويد بالزاس فان عجز عن عينية لها وفهمها
والتيه معينه للفرس والاداء والقفاء والوجوه والشيء والفر
وتكبير الاحرام بالعربية وسائر الازكار والوجوه وتجب الحفا
للنبي واستدانة حكمها الى الفراغ وقراءة الحمد وسورة
الامع الفورية في الاولين ويجزئ غيرهما الحمد وحدها
او التسبيح اربعاً او تسعاً او عشر او اثني عشر والحمد في
جيب المهر في الصبح والولع العشائرين والاختفاء في التيمم ولا
جهر على المنة ويجزئ الخشوع في التوسل في وقت وتعد الاعتراف
وسؤال الرحمة والتعوذ من الشدة مسبباً كذا تطويل النور
في الصبح وتوسطها في الظهر والعشاء وقصرها في العصر والمغرب
ومع خوف الضيق واختيار هل في وهل تباك في صبح الالان
والخير في الجمعة والمنافقين في ظهرها وجمعها والجمعة
التوحيد في صبحها والجمعة والاعط في عشائنها وتحريم العزبة
في الفريضة وسجدة المهر في نوافل الليل والشر في النهار
جاءل الحمد وجب عليه التعلم فان ضاق الوقت فقرأ ما يحسن
وان لم يحسن فقرأ غير ما يقدرها فان تعذر ذكر الله تعالى
يقدرها والخطي والوتر سورة والفيل والائمة سورته

تمت

البسطة

البسطة بينهما في حجب الزكوع سجدتها الى ان تصل ركعة
مطمناً بقدر واجب الذكر وهو سجدتان وفي الغنيم سجدة او
سجدتان ثلثاً او مطلق الذكر المصغر ورفع الرأس مطمناً
وسجدة التسلية في الذكر فصاعداً وترأوا الذلاء اما سجد
الظهر ومذاقها في العنق ووضع اليدين على الركبتين واليد
باليمين مغترجين والتكبير له واضعاً يديه الى جذع شحمتي اذنه
وقول مع الله لم يسجد لله رب العالمين في نفسه ويكره
ان يركع ويده تحت شهادته في حجب سجدتان على الاعضاء
فان كان فيهما سجدة في الاعلى وسجدة او ما من مطمناً بقدر ثم
رفع راسه مطمناً واستحب العكاز في عقيب الثانية والزيادة
على الوجع والذهاء والتكبير الاديع والوقوف للرجل والنور
بين السجدة بين ثم حجب الشهادتين عقيب الثانية وآخر الصلوة هو
اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده
ورسوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابي
القول والزيادة في الثناء والوجه في حجب التسليم وله عبارتان
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين او السلام عليكم ورحمة الله
وبركاته وباتماً بدأ استحب الآخر وسجدة التورك والائمة

لا قبله ثم يخرج عينيه عن يمينه والامام يصفحه وجهاً
 والمأموم كذلك وان كان على سارية احد سلم اخرى يوسئ الله
 يئاً ويقصد الى انبياء والآئكة والائمة والمسلمين من الآئكة
 والجن والمأموم الزود على الامام ويستحب له ان يمشي
الركعة في بلائ سجاتها وهي تسيل التكبير ورفع اليدين بكثرة
 تستقبل القبلة بطن اليدين مجموع الاضراس بطول الابهام بين
 التوجيه يستكبر ايكون ثلثا ويدعو والنسب ويدعو ويدعو
 ويدعو وينوجه بعد التوجيه ويرفع المصلي فاعدا حال قرأته وحج
 رجليه حال ركوعه وتوذكه حال التهنيد والنظر قائما الى سجدة
 ركعها الى ما بين رجليه وساجدا الى الفخذ ومنتهذا السجود وفيه
 اليد قائما على فخذه بجذره ركبة مضمومة الى الضرع والاعمال على
 ركبة اليد اليمنى والاضراس بطول جمع وساجدا بجذره اذنيه ومنتهذا
 وجالسا على فخذه كهيئة الفيا ويسجد التوسعة في قراءة الشاه
 بالمرسوق وافضله كلما الفرج والخصصان الله نكاحا وضحا واليد
 فيه وفي احوال الصلوة له فيه من الشاه وتقبل الموضع المحرم
 والتعقيب في فضله التكبير ثلثا واقام ثم التهلل بالمرسوق في سجدة
 عليها يكرار ثلثا وثلثين ويحمد ثلثا وثلثين ويستحب ثلثا وثلثين في الركعة

بما يخرج من سجدة الشكر ويعقب بذيها ويدعو بالمرسوم **الفصل**
السادس في التروك وهو ما سلف والشافعي والحنابلة يوجبون
 الصلوة وكذا يتركون الواجب عند الواحد الا ان كان للمسلم
 سبوا وهو الفدية والتحرير والقيام والركوع والتسبيح
 معاً وكذا الحديث ويجوز قطعها احتيازا ويجوز قبل الفدية
 وعند الركعة بالحصى والتبسم ويكون الاضراس بينا وبينها لا
 والشافعي التمسك بالعبث والتشمم والرفع والشافعي
 الاين به وهذا فعله الاخيرين او الفريضة **فصل** في سجدة
 او جمع بين تقديمها في القيام والزجل بغيرها في الشاه
 وتقدم تقديمها الى صدرها وتقدم يديها فوق ركبتيها ساكنة
 وتجلس على اليسار وتبدأ بالتمتع قبل السجدة فاذا انتهت
 ختمت فخذيها ورفعت ركبتيها من الارض اذا غضت
الفصل السابع في كيفية الصلوات **فصل** فيها **الجمعة**
 وهي ركعتان كالصبح عشرين ركعة ويجوز فيها تقديم الخليلين
 المشركين على حمد الله والثناء عليه الصلوة على النبي و
 الله عليه وسلم والوعظ وقراءة سورة خفيفة ويستحب في ركعة
 الخليلين تراهم ومحافظة على اول اقل الاوقات والتمسك

والعبدان وفرايد وفتنا ولبلة الفطر واليتى نصف حصة
شعبا والمبش والغدير والمباهلة وعرفة وعرفة الفرس
الاحرام والكلوا وزيارة المعطين والنهي عن رؤية المصائب
بعد ثلثة والثورة عن فساد كافر وصالوة الحاجه و
الاستحارة ودخول الحرم ومكة والمكة والسجدة منها **الثانية**
وشبهها وهي تامة للثقة المشرع **ومنها صلاوة الثمانية**
بالأجر او تحمل عن الاب وهي سبيلهم به **ومن المصنوع بالصلوة**
الاستفا وهي كالعبد ويجوز انفرادها بمينا ولبلا ولكن
بعد صوم ثلثة اخوها الاثنين والجمعة والثورة وزيارة المظالم
ومنها نافلة شهر رمضان وهي الف ركعة غير الزواجر
العشرين عشرون كل ليلة ثمان بعد المغرب اثنا عشر بعد
وفي العشر الاخير ثلثون وفي ليالي الاضداد كل ليلة مائة ويجوز
الاقتصار عليها فيقر الثمانين على الجمع **ومنها نافلة الزيادة**
والاستحارة والتسكع وغيرها **الفصل السابع** في الغل
في الصلوة وهو امتناع عن عدل وهو او شاك وفي العمد يطل
الاختلال بالشرط او الغزو ولو كان جاهدا الا للجهر والاختفاء
وفي الشهور يطل ما سلف وفي الشك لا يلتفت اذا تجاوز محله

وكان شيع في قوله كرفعه بطلت ان كان ركنا او اقله و
لو كان غير الركنا فلا القات ولو لم يجاوز محله في ركنا او
ويقتصر بعد الصلوة التبرع والتشهد والصلوة على النبي الله
وسجد على سجدة التبرع ويجوز ايضا للركعة ناسيا والتسليم
الاوليدين ناسيا والزيادة او التقصير غير المبطلة للقيام
سريع فمرد وعكسه وللشك بين الاربع والخمس ويجوز فيها
وما يجزئ سجود الصلوة وذكرها باسم الله وبالله وصلى الله على
محمد وآله وباسم الله وبالله والسلام عليها النبي محمد
الله وبركاته ثم يتشهد ويسلم والشك في عدد التسابيح
الثلاثية او في الاوليين من الزيادة عينا وفي عدد غير محصوا وقبل
اكمال التبرع بين قياما بين الاوليين بعيد وان اكمل الاوليين
وشك في الزائد فلهما حد حصر الشك بين الاثنين والثلثة
وبين الثلاث والاربع ويبنى على الاكثر فيما لم يحاط به
حائسا او ركعة قائما والشك بين الاثنين والاربع يبنى على
الاربع ويحاط بركعتين قائما والشك بين الاثنين والثلثة
والاربع يبنى على الاربع ويحاط بركعتين قائما بركعتين
جائسا وقبل عينا قائما ثم ركعتين حالسا ذكره ابن ابي

وهو قريب الشك بين الاربع والخمس وحكمه قبل الركوع كما
 شك بين الثلاثة والاربع وبعد سجدة التهوية قبل تسليط
 الصلوة لوشك ولما يكمل السجود اذا كان قد كعب والاصح
 له ولهم ما اعاد الصلوة فيه سائل لو غلب عليه
 ظنه احد طرفي شك فيه بنحو عليه ولو احدث قبل الاحتيا
 او الاثر المنيب فظهر في بها على الاقوى ولو ذكر ما فعل
 فلا اعاده الا ان يكون قد احدث الشك فيه حكم الصدق
 ابن بابويه بالبطالة في الشك بين الاثنين والاربع والاربع
 مجهول المسؤل الشك او جابضا الاحتياط بركنين
 جاز الشك في التيمم بين الاثنين والثلاثة وذهب عنه
 الما الشك عمدا برأيه عار الشا بطي عن الصادقة وهو
 فطحي واوجب ايضا ركنين من جلوس الشك بين الاربع
 الخمس وهو متردد الرابعة خير من الخفيفة ثم الشك
 بين الثلاث والاربع بين الصلوة على الاقل ولا احتياط او
 الاكثر ويجتنب ركعتين او ركعتين وهو خيرة الصدوق في
 الزوايا المشتهر الحاشية قال علي بن بابويه رحم في الشك
 بين الاثنين والثلاثة ان ذهب لولم الما الشك انهما بعد ركعتين

نما احتاط له

وان ذهب لولم الا الاثنين بنحو عليه وشك في كل ركعة
 وسجدتين وان اعتدل لولم تجزى بين الصلوة على الاقل
 الشك في كل ركعة بين الصلوة على الاكثر ولا احتياط
 والشك في ركعة الشك في الحكم للشموع الكثرة ولا التهور
 فالتهور لا سهو ولا مام مع حفظ الماسوم الساجد
 ارجح بينا بابويه بينهما الله سجدة في التهور على من شك
 بين الثلاث والاربع وظن الاكثر وفي رواية احتياط
 عن الصادقة اذا ذهب وهما الى القيام ابدا في كل صلات
 فاحمد سجدة التهور وحمل على التمسك **الفصل الثاني**
 في القضاء يجتنب الغرائب اليومية مع الغواف طال البويع
 والعقل والخلو عن المحض والغفاس والكثرة الاصل في ترك
 فيه الترتيب بحسب القوام والاجب الترتيب بينه وبين
 العاضة ثم يستحب لوجمل الترتيب سقط ووجمل بين القنات
 صلى صجدة مقربا واربعاء مطلقا والمسافر يصلي مقربا
 شائكة مطلقا ويقضي المرتبة ان ردت وفاد الطهور
 على الاقوى واجبا من الجيدة الاعادة على العارضي اذا
 صلى ثم وجد الشا في الوقت وهو بعيد ويستحب قضاء الشا

وبالكلش

تجوز

الزانية فان عجز تصدق ويحجب على الولي قضاء ما فات
 اياه في مرضه وقيل مطلقا وهو احوط ولو فات التكليف
 لم يحصله غرضي ويحجب على طهته ويعدل الى السابقة لو شرب
 في الاضحية ولو تجاوز محل العدول اتمها ثم تلا وتلا
 لا غير **مسائل** ذهب المصنف وابن الجنييد وسليمان بن
 قاخير والاعتماد الى آخر الوقت وجوز الشيخ ابو جعفر
 الطوسي رحمه الله اول الوقت وهو الاقرب **الفصل الثاني** المروءة
 في المبطون البناء اذا تجدد الحدث وانكره بعض الاصحاب
 والاقرب الاول لتوثيق حال الخبر عن السابق وشهرته بين
 الاصحاب **الفصل الثالث** يستحب تعجيل القضاء ولو كان فاقلة لم ينظر
 بقضائها مثل زمان فواتها وفي جواز النافله لمن عجز عن
 قولان اقر بهما الجواز وقد يتناهما في كتاب الذكرى
الفصل التاسع في صلاة الخوف وهي مقصورة على حفر
 جماعة وفراوى ومع امكان الاقتراض فريقتين والعدو
 في خلاف القبلة يصلون صلاة ذات الرقاع بان يصلي
 الامام بفرقة وكعة ثم يقولون ثمرات في الاخرى فيصلي بهم
 ركعة ثم ينظرون حتى يقولوا صل بهم وفي المغرب يصلي بايديهما

ويجب اخذ السلاح ومع الشدة يصلون بحال المكتنات مع
 تعدد التجرد ومع عدم الامكان يجزيهم عن كل ركعة سجدة
 الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر **الفصل الثالث**
 في صلاة المسافر بشرطها تصد ستة وتسعين الف ذراع او
 نصفها المريد الرجوع ليوميه وان لا يقطع السفر بمروءة على منزله
 او ثمة مقام غرضه او حتى لثلاثين يوما في قصره وان لا يكثر
 كالمكان والملاح والاجر والبريد وان لا يكون معصية وان
 يتوارى عن عدوان بلده او يخفى عليه اذانه فيعين القطر الى
 مسجد ومكنة المدينة ومسجد الكوفة والحار على مشرقه السلام
 فيحجزه الا تمام افضل ومنعه ابو جعفر بن بابويه وطبر في المقتضى
 ابن الجنييد الحكم في شاهد الاثمة عليهم السلام ولورد على التوثيق
 حاضرا وادركه بعد سفره ثم في الاقوى ويستخرج كل مقصود
 بالشجيا الاربع فليزمنة **الفصل العاشر** في الغائبة
 وهي سحابة في الغرابين مشاكدة في اليومين واجبة في الجمعة والعيد
 وبعض في النافله الا في الاستسقاء والعيد من المنعوبة والغدير
 الاعادة ويدل بها ابدان الركوع ويشترط بلوغ الامام وعقله
 وعدالته وقه كونه وتقوم المنة مثلها الا ذكر او لا حتى ولا

تقوم الخشي غير الميزة ولا تقص مع حائل بين الامام والمأموم
 الا في الميزة خلف الترتيل لا مع كون الامام اعلى بالمعنى ويكره
 القراءة خلفه في الميزة لا في الترتيل ولولا يسمع ولو لم يسمع
 بالميزة فمستحباً ويجزئ الاجتهاد بالعين ويقطع الشبهة
 وقيل في الميزة لو خاف الغوت وانما هما ركعتين فليس
 يقطعها الامام الاصل ولو ادركه بعد الركوع سجدة استأنف^{الشفقة}
 بخلاف ادراكه بعد السجود فانه بخبره ويدرك فصلة الجماعة
 الموضعين ويجزئ ما بعده فلو تقدم ناسياً تدارك وعاداً يستمر
 ويستحب اجماع الامام من خلفه ويكره العكس وان ياتر كل
 من الحاضر والمساقر بواجبه بل المساوي وان يات الاجتهد
 والابرار والمحدود بعد توبته والاعراب بالماجر والميتهم
 بالنظر بالماء وان يستناب السجود ولو بين عدم الاهلية
 في الاشياء الغد وبعد القراءة لا اعادة ولو غرض الامام يخرج
 استئنا ويكره الكلام بعد قد قامت والمصلحة خلف من لا
 يقدر مع يؤذن لنفسه ويقوم فان يقدر اقصر على قدماً
 الى احوال اقامته ولا يؤم القاعد القائل ولا الاصح القاري
 الموقوف للثبات بالصحة ويقدم الاقرب فالأقرب فلا يقدم حجة

قالوا

فلا استن قالوا صحيح والتراتب والجمع وكذا صاحب
 المتولذ الامارة ويكره استئنا لا برص ولا اجله ولا^{منه} لا يجزئ
كتاب الترتيل وقصور اربعة^{الاول} لا يجزئ كونه
 المثال على السابغ العاقل الى المصنوع من الترتيل في الانعام
 الشبهة والعلة في الاربع والتقدم ويستحب فيما تنبأ لا
 من المكمل والموزون وفيما للتجارة وواجبها ان ياتر به
 وثبات الخيل الشائنة وبقاوان من العتق ودينار عزيمة
 ولا يستحب في الزقوف والمغول والخرقة قبل الشاخر خمسة
 كل واحد خمس في كل واحد شاة ثورست وعشرون في كل
 ثورست وثلاثون في كل ثورست واربعون حقة ثورست
 وستون حقة ثورست وسبعون في كل ثورست ثم احد وتسعون
 حقتان ثم كل خمسين حقة وكل اربعين ثورست ثورست
 المقيمتان ثورست ثورست ثورست واربعون في ثورست
 خمسة اربعون في ثورست واحد وعشرون في ثورست
 مائتان وواحدة في ثورست ثورست وواحدة في ثورست
 الاقوى في كل مائة شاة وكل ما نقص عن الثورست فهو بشرط
 فيهما التورم والولم في كل واحد عشر شهر اهلا ليه وللتنحال

بانفرادها بعد غنائها بالترجي لو تكرر التمسك قبل الحول ولا
 شيء ولو فتر به وبخري البعق من التمسك والشيء من الغزو ولا
 تؤخذ الرخا ولا ذات العوار ولا المرمية ولا الحرمة ولا تعد
 الاكولة ولا فعل التمراد بخري القيمة ومن العبد افضل
 لو كانت التمر مراضا فلهما ولا يجمع بين متفرق في الملك ولا
 يفرق بين يجمع فيه وانما القندان في شرط فلهما التمسك
 والسكة والحول فمصاب الذم عشر من دينار ثم اربعة دنانير
 ومصاب الفضة مائة درهم ثم اربعون دينارا والمخرج ربع
 العشر من العبد وبخري القيمة وانما القندان في شرط فلهما
 التملك بالزواج والامتناع قبل انعقاد القرعة والحب ومصابها
 الفان وسبع مائة وثلث بالعرفى وبخري ازيد مطلقا والمخرج
 العشران سق سجا او بعلا او مديا ونصف العشر بغير ولو سقى
 بمماقا لا غلبت مع المساوي ثلثة ارباع العشر **الفصل الثاني**
 انما يوجب كوة التجارة مع الحول والقيام راس المال فمما عدا
 نصف المائة يخرج ربع عشر القيمة وحكم باقي اجناس الزرع
 الواجب لا يجوز تاخير الدفع عن وقت الوجوب مع الامكان فحين
 يراش ولا يقدم على وقت الوجوب الا فرضا يحدد عند الوجوب

بشرط بقاء الشايف على القيمة والاجرة فلهما من بلد المال
 الا مع الاعوان المستحقين لا معه وفي الامم قولان وبخري
الفصل الثالث في المستحق وهو الفقراء والمساكين والاعوان
 من لا يملك ثمنه سنة والمرضى والمساكين اسوا حاله والدا
 والخادم من المؤنة ويمنع ذوا القيمة والطبيعة اذا نهضت
 بحاجته والاشيا والاشقة لا غير العاملون وهم الثعالب
 تحصيلها والمؤلفه ثلثون دينارا وهم كذا رتبة من الفقراء قبل
 ايضا وفي انفاضة هم المساكين والعبد تحت ثلثة ارباع
 وهم المديون في غير عصبه والمرحان لا يعطى لهم ولا العال
 بقاص الفقير بها وان مات وكان واجبا للفقرة وفي سبيل الله
 وهو القرب كلها وان التمسك وهو المقطع به ولا يمنع غنا في
 بلد مع عدم تمكنه من الاعتياد عنه ومنه القيد الشرط
 العدل في هذا المؤلفه ولو كان التمر عصبه منع وبطل القيد
 ولو كان اموالا فاسفين وقيل المعبر بحجب الكبار وبعيد القفا
 الزكوة لو اعطاها مسلم ولا يعيد باق القفا وانما بشرط ان لا
 يكون واجبا للفقرة على المعطى ولا ما شيا الا من قبله او بعد
 للنفس ويوجب فيها الى الامام مع الطلب فيه او بغيره قبل

والغنية في الغيبة ودفعها اليهم ابتدا افضل وقيل يجب
 تصدق المالك في الاخراج بغير ربحين ويستحب قمتها على
 الاصناف واعطاء جماعة من كل صنف ويجوز الواحد والاكثر
 اذا كان دفعه واقل ما يعطى استحبها بما يستحب اول الفقهاء
 ويستحب معاء الاسام او نائبة للمالك ومع الغيبة لاسما على ولا
 مؤلفه لان يحتاج اليه ويحقق كونه الشعر للتحقق وايضا
 الى المستحقين من قوتها هدية **الفصل الرابع** في ذكوة الفطر
 ويجب على المبالغ العاقل لخر المالك قوت سنة عنه وعن
 ولواته عا ويجب على الكافر ولا تقع منه والاعتبار بالشروط
 عند الملاك ويستحب لو تجدد الشياهر المالك الى الزوال
 تعدد ما صاع من الخبز او الشعير او التمرا والزبيب والارز او
 الاقط او اللبن وافضلها التمرا والزبيب قدما بقدر قوته
 والصاع ثمانية ارطال ولو من اللبن على الاقوى ويجوز اخراج
 القيمة بغير الوقت ويستحب الغيبة فيها وفي المالك وهو عزله
 اسديها العدة ثم تلفت للغيصن ومصرفها مصرف المالك
 ويستحب ان لا يتصل اعطاه عن صاع الامع الاجتماع وضيق
 المال ويستحب ان يتحقق بها المستحق من القرابة والجار ولو كان

الاعد غير حتى ارغبته ومع العدة تجوز ان يستبدل بالان
 يكون عده **كتاب الحج** ويستحب الغيبة بعد الحج
 المؤن والمعدن والغوص والباح المتاسب المخلد المخلد
 بالحرام ولا يجزئ ولا يعلم صاحبه والكفر انا بالغ عشر ربي
 قبل والمعدن كذلك وقال الشيخ في الخلاف لا تضاعف ولا تضاعف
 ابر القلاح فيه وينادى بالغوص ولا يضرب في المنقلب اليه
 سلم ولا يركبها كثر واوجب ابر القلاح في الميراث والفقير
 والعيه والكره ان ادرى الاول حسن واعتبر الميراث في الغيبة
 والغوص والعشر عشر وينادى عينا او قيمة والمشهد ان لا تضاعف
 الغيبة ويستحب في الارباح مؤننه ومؤننه عياله ومقتضا
 ويقسم سنة اقسام ثلاثة لك ما تم دفعه وما لم يدفعه
 والحقا به غاشيا او تحفظ وثلاثة للساكن والمساكين وابنا
 التسليم من الهائمين بالاب وقال المرتضى وبالأقوى
 يشترط فقره كاه الامام ويكفي في ابر التسليم الفقر في بلد
 التسليم ولا يعتبر العدالة واعتبار الاجتهاد ونقل الاسماء انما يخل
 اهلها او سلبت طوعا او باذاهلها والاحكام ورؤوس الجبال
 ويظهر الخوة يسهل وما يكون يسهل وصواني ملوك الحرب وميراث

فأقل الوارث والعتبة بغير إزفة أما المعادن فالناس فيها
شرح كتاب الصوم وهو الكف عن الأكل والشرب طيلة
الطعام كله والاستقناء وإيصال الغيا المتعدي والبقاء على
النجاسة ومعاقبة النوى جبا بعد انتباهتين فيكون يعطيه
لو تعدل لخلد ويقضي لو عاد بعد انتباهته أو احتقن
بالماء أو ارتس متعديا أو تناول من دون مراعات ممكنة
فأخطأ سواء كان مستحي الليل والنهار وقيل لو أظفر الظلمة
سوءه ظاهرا فلا قضاء أو تعدل الفجر وأخر يدعول الليل فظهر
أو بقاءه فقتل أو يظهر للخلد أو يظفر إلى امرأة أو غلام فأمس
ولو قصد فالأخرى لكفارة وخص صامع الاعتناء إذا لا
يتقص عن الاستقناء بيده أو ملامحته وتكرار الكفارة وتكرار
الوطي أو تعاريل الجنس أو تكرار تحلل التكفير واختلاف الأيام والأ
فواحدة ويحتمل عن الزوجة المكره الكفارة والتعزير بخمسة
وعشرين سوطا فيعزرجين ولو طامعتهم صليها القولية
شروطه ويعتبر في الوجوب الحسنة والعقل والخلو من الحيض
النفاس والستر والمريض وفيه التمييز والنفوس هما من
الكفر وينجم من استحاضته إذا فعلت الواجب من الغسل

المسافر

المسافر في دم المعقة وبدل الحج والذبة المقبلة قيل ويجزئه
الصبي ويحرم من الصبي لسبع وقال ابن أبي بريدة والشيخ في النها
لشعر والمريض يبيع نطقه ولو تكلمه مع ظهر الغيرة قضاه
فيه النية المشقة على الوجه القريب لكل ليلة والمقارنة
بجزئته والناسي يجزئه ما إلى الزوال والمشي بين القديس
الأكفناء بنية واحدة للشهر ما عدا المرفق في الرتبة فيه
والأول أو إلى شيطنة فيما عدا رمضان النسيين ويجزئه
برؤية الهلال أو شهادة عدلين أو شيا أو حتى ثلاثين من
شعبان إلا لو حدث أوله ولا يشترط الحضور مع القنوة ولا
بالحدود والعقد والعلق والانتفاخ والتطويق والنفاس
والحجوس يتوحي فان ظهر التقدم أعاد والكف من طلوع الفجر
النافي إلى ما بالشرقية ولو قدم المسافر أو را المديني قبل
الزوال ولو يمشي ولا أجره ما الصوم بخلاف الصبي والكافر
لما يعطى النفسا ويحرم والمغني عليه فأنه يعبر بالمال
حبل الفجر ويقضي كل فارق له عدل أو يوا أو لعن الألف
والحجرون والمغني عليه والمكافرة لا تخلو وسحب المتابعة
القضاء وبه يبرأ من عار عن القضاء فيمنع من استحقاق التفرغ

سائل من شغل الحائض بقضاء الصلوة والقعدة في الصلاة
ويحرم قباخي وقضاها بينه وبين الزوال فان اخطأ بعد ذلك
عشرة مساكين فان عجز صام ثلثة ايام **الثاني** الكفارة في
شهر رمضان والنفذ المعين والعهد عتق رقبة او صيام شهر
متتابعين او اطعام ستين مسكينا ولو اخطأ على محرم مطلقا
فثلث **الثاني** لو استقر المرض في رمضان آخر فلا قضاء ويقعد
عن كل يوم عتق ولو برا وطهرون فدا وقضا ولو لم يتهاون
قضا لا غير **الثاني** اذا تمكن من القضاء ثمانية ففنى عنه الكبر
ولله الذكور وقيل الوقت مطلقا وفي القضاء عن المسافر
خللا اريد مراعاة تمكنه من الصيام والقضاء ويقضى عن
الموت والعبد والانس لا يقضى ويصدق من التركة عن اليوم
بمقدار يجوز في الشهرين المتتابعين صورة شهر والقعدة عن آخر
القاسم لو صام المسافر على ما اعاد ولو كان جاهلا فلا و
الناسي يلحق بالعاصد وكلما قصر في الصلوة قصر الصوم الا
انه بشرط الخروج قبل الزوال **الثاني** الشح اذا عجز افديا
بمقدار قضا وذو العطاء الحايض من برئ كذلك ولو برا
قضا **الثاني** الحامل المقرب والمرضع القليلة اللبن تقطرا

تفديله

تفديله ولا يجزيه الا ثلثة بشر وعده فيه ثم يكره ان يقضه
بعد الزوال الا لمن يدرى ما الميطعام **الثاني** يجزيه الصوم الا
اربعة اذ لم يطق وما في معناه وقضا الواجب حرام الصيد
والشبهة في بدل الهدى وكلها اخل بالمتابعة لعدم جزي ولا
له يستأنف الا في الشهرين المتتابعين بعد شهر يوم من الشهر
وفي الشهر بعد خمسة عشر يوما وفي ثلثة المنع بعد يومين بما
العبد **الثاني** لا يقعد الشق بمقدار الحائض وفيه الحايض مضغ
الطعام ويكره مباشرة النساء والاكتحال بما فيه مشك وشك
الدم المضعف ودخول الهام ونتم الزياحين وخصو القرحين
والاحتقان بالحامد وجاوس المروة والحقي في الماء والظلم
ان الحقي المستوكذ للثوب والوثوب على الجمع لهذا **القاسم**
ليست من الصوم اول خميس من الشهر وآخر خميس منه واول
اربعة من الشهر الاوسط واية البصر بولد النبي ومبعثه
ويوم القديروا الذخيرة ولا يفيضه عن الدعاء مع تحقق
الحلال والمباهلة والخير والجمع وسنة ايام بعد حجة الفطر
واول ذي الحجة وجب شعب **الحادي عشر** يستحب الاساك
في المسافر والمرضى وبالعذر ما بعد التناول وبعد الزوال

ومن سلف من ذوى الاعذار تروى في انشاء النهار **الثانية عشر**
 لا يصوم الضيف بدون اذن مضيقه وقيل بالعكس ايضا ولا الزوجة
 والعبد بدون اذن الزوج والمالك ولا الولد بدون اذن المولى
 والاولاد عدم انعقاد مع النكاح **الثالثة عشر** يحرم صوم العبد
 واما الفتر فمن كان بمنى وقيد بعض الاحتجابات انسانا
 صوم يوم الشك بنية الفرض ولو صام بنية النفل اجزا اخرى
 كونه من رمضان ولو رد فقل ان اقر بها الاجزاء وتحرم نذره
 وصومه والعتق والوصال وصوم الواجب سوا سائر
الرابعة عشر يعز من افطر في شهر رمضان عامدا عالما لا
 لعذر فارضه عن غيره فان عاد فقل ولو كان مستحلا فقل ان كان
 وكذا على الفطر واستتيب ان كان عن غيرها **الخامسة عشر**
 البلوغ الذي يجب معه العتق الاحتلام او الانثاء او بلوغ سن
 سنة في الذكر وتسع في الانثى وقال في المبطل وشيخ ابن عمر
 باوغيرها بعشر وقال ابن ابراهيم الاجماع على التسع ويحرم تلك
 الاحتكام وهو مستحب خصوصا في الفتر الاخر من شهر رمضان
 وشروط الصوم لا يقع الا من مكلف يعجز عنه الصوم في زمان
 جليل صومه واقبله ثلثة ايام والمسجد الجامع والمختبر الا ان

والفتر

او الفتر صغير والاقامة بعثته قبل بلوغه وجعل الفتر من
 او طاعة كعبا ومنه مريض او مهادا وتشييع مؤمن او لا يحل
 خروج ولا يمشي تحت ظل اختيارا ولا يصح الاحتكام الا في مكة
 ويجب بالذود وشبهه ويحقر يومين على الاكثر وفي المبطل
 يجب بالشرع ويستحب الاحتكام الحريم فان شرطه خرج فلا
 قضاء ولو لم يشترطه حتى يومين لم يحرم عليه فلهذا ما
 على الصائم وليلا ونهارا للراح وسنة الحبيب الاحتكام بالشاء
 ويقصد ما يفيد العتق وكذا ان الشك او كان واجبا
 ويجب للمحاج في الواجب نهارا كفارتان ان كان في شهر رمضان
 وقيل طلعا وليلا واحدة فان اكره المعتكفة فابع على الاكره
كتاب الحج وفيه فصول **الاول** يجب الحج على
 المستطيع من الرجال والنساء والغنى في طلبة الفريضة باصل الشرا
 وقد يجب بالنكاح وشبهه والاستيحاء والاخذ وسحب تكبيره
 ولنا في الشروط ولا يجوز كالفقر والعبد باذن مولاه وشروط
 وجوب البلوغ والعقل والحرة والاراد والراحة والتمكن من
 المسير وشروط صحة الاسلام وشروط مباشره مع الاسلام الجبر
 ويحرم الوتر عن غير المجزئ نذرا وشروط صحة العبد ان يكون

25

وشرط صدق الدين من الملة اذن الزوج ولو اعتق العبد
بلغ الصبي او افاق المحزون قبل احدى الموفتين صح واجزاء
حجه الاسلام ويكفي البذل في تحقق الزوج ولا يشترط
صيغة خاصة فلو صح به بعض اخوانه اجزاء عن الغرض في
بشرط وجود ما يكون به عياله الواجب النفقة المحيين
وفي استنباط المنوع بذكر امراض وعده قولان المروي
عن علي ذلك ولو زال العذر صح ثانيا ولا يشترط الرجوع
الى كفاية على الاثر ولا في الملة المحرم ويكفي ظن الامة
المستطيع بغير الحج منسكها والحج مشيا افضل الامع الضعيف
عن العبادة فالركوب افضل فقد صح الحسن ثم ما شيا مارا
وقيل انها خمس وعشرون حجة والخصم من ناسق بين يدي رسول
مات بعد الاحرام ودخل الحرم اجزاء ولو ما قبل ذلك وكما
قد استقر في ذمته فصح عنه من يله في ظاهر الزواني فان
ضافت الزكاة في حيث بلغت ولو من المسك ولو صح ثوابه
عاده بعد على الاقرب ولو صح مخالفا استبعد لم يفيد الا
ان يحل بركته لعدم استحبابه **القول** في حج الاستبابة
لو نذر الحج واطاق كفت الملة ولا يجوز عن حجة الاسلام وقبل

ان نوى حجة النذر اجزأت والا فلا ولو قيد نذر بحجة الاسلام
فهو واحد ولو قيد جزاءها فها المثنان وكذا العهد واليمين ولو
نذر الحج ماشيا وجب ويقوم في المعبر ولو ركب طريقا او بعض
قطعه ماشيا ولو عجز عن المشي ركب وساقى بدنه ويشترط في
النشأ بلوغ والعقل والنفق من حج واجب مع القدرة منه
ولو مشيا والاسلام واسلام المنور عنه واعتقاده الحق الا
ان يكون ابا النشأ ويشترط فيه النياية وتعيين المشي
فقد اختلفوا على اربعة اقسام اذ اختلفوا في ما يحرم بعد
دخول الحرم ولو خرج منه بعد ولو مات قبل ذلك استعبد
الاجرة بالنسبة وحجب الاشياء بما شرط عليه حتى يطرق مع
الغرض وليس له الاستنباط الامع الاذن من حجيا او ابقاع العقد
مقيدا بالاطلاق ولا يحج في عام عن اثنين فلو استأجره بعد
فان سبوا احدهما صح وان اقرنا بطلان ويجوز النياية في الغرض
الحج كالقواف والشيء والرجوع مع العجز ولو امكن حمله في القواف
والشيء وجب ويحج لهما وكفارة الاحرام في مال الاجرة ولو
انفججه فضا في القابل والا فرب الاجزاء ويميل الاجرة في
بعضها فاضل الاجرة والاقسام له لو اعوز وتركت النياية

الضرورة والفتنة الضرورة ويشترط علم الاجير بالناسك
 قدرة عليها وعدالة فلا يشترط فاسق ولو حج اجزا والوقت
 بالجمع تصرف في الحجرة المشلى ويكفي المرة الامع ارادة التكرار
 حين الثاني القد نعتا ولو عاين لكل سنة قد او قصر لكل
 من الثانية والثالثة ولو زاد حج مرتين في عام من اثنين في
 الودح العالم بامتناع الواد بجاوعته من حج او نفسه
 كان عليه حجتان احدهما نذر فكذا الثاني الاصح ان اصل
 ولو تعددوا زعت وقيل يقتصر الى اذن الحاكم وهو بعيد
الفصل الثاني في انواع الحج وهي ثلثة تمتع وهو فرض من بعد
 عز منكم ثمانية واربعين ميلا من مكة الى ابيه الاصح
 فيك حجة على حجة ناويا بها التمتع وقرآن واقرار وهو فرض
 نفس عن ذلك ولو اطلق النذر تحريمه الثلثة وكذا يتخير من
 حج ندبا وليس من تعبد عليه نوع العدول الى غيره على الاصح
 الالف ضرورة ولا يقع الاحرام بالحج وعمره التمتع الا في ثلثة
 الفعدة وهي الحجته ويشترط في التمتع جمع الحج والعمر لعام واحد
 والاحرام بالحج له من مكة وانها المسجد المقام او تحت
 الميزاب لو احرم بغيرها لم يجز الامع التعذر ولو ضاق الوقت

انما العمرة بحجر او نفا من او عدل عدل الى الاخرى والى العمرة
 من بعد ويشترط في الافراد التي ولو حرام من المسقطات
 ودية اهلها ان كانتا قريب الحرفات وفي القرآن ذلك وعقد
 بسياق الحديث واشعاره ان كان بدنة وتقليده ان كان غيرهما
 بان يعاين في رقبته فعلا فوصل فيهما ولو ناله ولو قلدا الا
 تحت **مسألة** يجوز الحج ندبا من غير العدول الى التمتع لكن لا يقبل
 بعد طواف وسعيه فلو لم يجز طوافه وتبع على حجه وقيل لا
 اعتبار بالنية ولا يجوز العدول للقارن وقيل يجوز العدول
 عن الحج الواجب ايضا كما امر به النبي من ان ليس من الفضا وقيل
الثاني يجوز للشارع والمفرد اذا دخل مكة الطواف والسواقي
 الواجب وان كان كذلك بعدوا في الشبهة صانع الطواف فلو تركها
 احلها على الاظهر **الثاني** لو تعدد المكروه حج على مقدار الحرم منه
 وجوبا ولو غلبت قامة في الآفاق تمتع ولو نسا وباتخير والمجاورة
 يمكنه ينقل في الثالثة الى الافراد والمفرد وفيها ما يجمع ولا
 جواز الحج على غير التمتع وهو نكاح الاجير ان **الرابعة** لا يجوز الجمع
 بين التمتع والنية واحدة فيبطل ولا ارعاه احد على التوفيل
 تخلفه من الاول فيبطل ان كان كان عمره او حيا قبل التمتع ولو

مستحب

كان قبل التقصير وقعد ذلك فالمرحى الله سبحانه على حجة
مفردة ولو كان ناسيا صح احرامه الثاني ويستحب جربا
الفصل الثاني في المواقيت لا يبعث الاحرام قبل الميقات
الا بالتذرع وشبهه اذا وقع الاحرام في شهر الحج ولو كان عمره
مفردة لم يشترط ولو جازى بربا لا اعتبار في وجب تقصيره
له الاحرام قبل الميقات ولا يجب اعادته فيه ولا يجاوز الميقات
بغير احرام فيجب الرجوع اليه فلو تعد بطول ان تعذر والاحرام
من حيث امكن ولو دخل مكة خرج الى ذي الحول فان تعذر
فمن سواه ولو امكن الرجوع الى الميقات وجب والوقت
ستة ذوالحجة المدينة والمخيم للشام ويملك للصوم في
الطائف العقير للعراق وافضل له السليح ثم عمره ثم ذات
والميقات القمع مكنه حج الافراد من مكاسبه وكل من حج
على ميقات فبوله ولو حج على غير ميقات كفته الحاذاة ولو
لو جاز احرام من قد يترك فيه المواقيت **الفصل الثالث**
في افعال العمرة وهي الاحرام والعلو والسعي والتقصير وزيادته
في عمره الا انها بعد التقصير طواف النساء ويجوز فيها العكس
في عمره التمتع **الفصل الرابع** في الاحرام يستحب توفير شعر الرأس الى

الحج من اقل ذي القعدة والذينة هل دل في المحنة و
استكمال التطهير بقدر الاطباء واخذ الشارب الاطباء
ولو سبق اخواه ما لم يضر خمسة عشر يوما والفصل وصلاة
سنة الاحرام والاحرام عقيب روضة الظاهر ووضوءه ويكفي
النافلة عنه عدم وقت الرخصة وتحت فيه النية المشتملة
على شخصاته مع القرينة ويقادها لبيان اللهم لك بيتك
ان العود التمتع والمك لا لشره لك لبيتك وليس لو جرت
الاحرام من جنس ما يصل فيه والقارن بعقد احرامه بنية
او بالاشعار والتقليد ويجوز الحزب والخط للنساء ويجوز للرجال
شعوبا لو فقد الزمان والشر او بل لو فقد الاثار واستحب اليها
التلبس المستحب ويقطعها المقنع اذا شاهد بيوت مكة و
الحاج الحزب والعزقة والمعتمر مفردة اذا دخل الحرم ولا يشترط
ويكفر الاحرام في السود المعصرة وشبهها والنوم عليها والوقوف
والاعلة ودخول الخيام وتلبية المنادي واما الترتيب
الحزبة فثلثون صيدا للبر ولو دلالة واشارة للحجيج
ما يبيض ويخرج فيه والنساء بكل استمتاع حتى العقد و
الاشغاف والبر الخط وشبهه وعقد الزمان ومطاف الطيب

لا حرج في الوضوء باليد اليمنى
بمجرد عند مختلف الاعمال
وتنصاف

والفريق من كرمه الزاوية والاكتمال بالتواد والمطيب
والاذهان ويجوز اكل الدهن غير المطيب والجدال هو
قول الله وبلق الله والشور هو الكذب والسباب
والنظر في المرأة واخراج الذم اختيارا وقلم الضرر
قصر الاظفار وازالة الشعر ونظيفة الرأس للرجل والوجه
للزوجة ويجوز لها سدل الفناع الى طرفيها بغير اصابتهما
والنقشب والحناء للزينة والتختم للزينة وليس للمرأة ما لم
تعد من المحل واطهار المعن للزوج وليس الخفين للرجل
وما يستظهر قدرته والتظليل للرجل القصيص ساثر واللبس
اختيارا وقطع شجر الحور وحشيشه الا الاخر وما ينبغي
ملكه وهو ذي الحائل ونحو الفواكه وقتل هوام الجسد
نقله **القول في الطواف** ويشترط فيه رفع العرش
للنيت والفتاوى في الرجل سقوا العورة وواجبه النية
النية بالحجر الاسود والتختم به وجعل البيت على ياره **القول**
بينه وبين المقام وادخال الحجر خر وجب جميعه بينه وبين البيت
واكمال الشيع وعدم الزيادة عليها فيطوئ ان تعده والركعتان
خلت المقام وتواصل اربعه اسواط فلو قطع لدخولها بطل وان

كان لضرورة او دخول البيت ولو ذكر في اثنائه التحيات ثبت
صحته وبطلانه على الطواف ولو شك في العدد بعد
لم يثبت وفي اثنائه يبطل ان شك في النية لم يثبت على
الاقل ان شك في الزيادة على السبع واما اقل الطواف
فيبني على الاقل بطلا وسننه الغسل من اربع وجوبه
او غيرهما وموضع الاخر ودخول مكة من اعلاها حافيا
على كنيته وقاية والدخول من باب بني شيبه بعد الدعاء
بالماء والوقوف عند الحجر والدعاء فيه وفي حال ان الطواف
وقراءة الفاتحة وذكر الله والسكينة في المشي والتمثل للمشاة
اربعا على قول واستلام الحجر وتقبيله والاشارة اليه واستلام
الاركان والمسجرات في السبع والصاق البطن والقدم بالثياب
وعدد نوبه عنده والتداني من البيت ويكره الكلام في
اثنائه بغير الذكر والقرآن **سائل** كل طواف ركن الاطواف
الشافعي وجوبا مع المكنته مع التقديس في كل طواف
الفتا حازت الاستنابة اختصارا **الفتا** يجوز تقديم طواف
الحج وسعيه للمفرد على الوقوف والتفتيح عند الضرورة وطواف
النساء لا يقدم لهما الا لضرورة وهو واجب في كل نسك على

كل فاعل لا عمر الفتح وأوجب فيها بعض الأصناف وهو ما
 عن النبي **الصلوة** ثم البرطلة في الطواف وقيل يحضر في
 غير بيت الزاوية **الرابعة** روي عن علي في امرأة نذرت الطواف
 على أربع إن عليها طوافين فقبل يقصر على المروة ويطلق في
 الرجل وقيل يطلق فيها والأقرب العدة فيها **الخامسة**
 يستحب كثرة التكاثر استطلاع وهو أفضل من الصلوة للوارد
 وليكن ثلثاياه وستين طوافاً فإن عجز جعلها أشواطاً
السادسة القرآن مطلق في طواف الفريضة ولا بأس بدقي
 التافلة وإن كان تركه أفضل **الفصل في التمتع** والتقصير
 ومفادها استلام الحجر والشرب من زمزم وضربها عليها
 والطهارة والخروج من باب الصفا والوقوف على الصفا مستقبل
 الكعبة والدعاء والذكر وأوجب النية والمداة بالصفاء
 والتمتع بالمروة فهذا أسلوب وعوده آخره السابغ على المروة
 الزيادة على السبع فقبل عدا أو التقصير في أي وقت ولو زاد
 سوا الخبر من الأهدار تكسب أسبوعين كالطواف في كل شهر
 استحباب السجدة الأمامية وهو ركعتين مطلق بعد ركعة ولو لم تكن فعله
 فوافقه أو قل ونسبها للخطأ أقنه وكفر بركعة ويجوز قطع الحاجة

وغيرها



وغيرها والاستراحة في أثناءه ويجوز التقصير بعد بمسحها
 إذا كان سعى العزم من الشعراء الظفر وبه يتخلل من الحرا
 ولو تناقض غشاة ولو جامع قبل التقصير على ما يفتي للويس
 بركة للتوسط وشاة للعصر ويستحب التلبية بالمحرمين بعد
 وكذا لأهل مكة في الموسم **الفصل في الحج** في أيها الحج وهي
 الأحرام والوقوفان ومناكبت منى وطواف الحج وسعيه
 وطواف النساء وحج الجمرات والمبيت بمحى **الفصل في الأحرار**
 والوقوفين يجزئها التقصير لأحرام بالحج على المتعمد ويجزئ
 يوم التروية بعد صلوة الظهر نصفه كما تروى الوقوف بغير
 من زوال التاسع للمغرب والشرب من زمزم وبالنية وسعيه
 من بطن عرفة ونوئية ونمرة إلى الإذنة إلى رمي الجمرات ولما فاق
 قبل الغروب عامداً ولم يعد بمبدئه فإن عجز صام ثمانية
 يوماً ويكره الوقوف على الجبل وقاعد أو أكبا والمسحبت
 بمحى ليلة التاسع إلى الحجر ولا يقطع تحريم حتى قطع الصلوات
 الإمام يخرج إلى منى قبل الصلوات وكذا في العدة والدعا
 عند الخروج إليها ومنها وفيها والدعاء بعرفه وأكثا والذكر
 وليذكر أخوانه بالدعاء وأقلهم أربعون ثم يقصر بعد

فربما الشعر المشعر مقتصد في سيرة داعيا اذا بلغ الكسب
 الاسمر ثم يقف به ليلته الى طلوع الشمس الواجب للكون بالشمس
 ويستحب احياء تلك الليلة بالدعاء والذكر والقراءة وطى
 الضرورة الشعر برجله والضمود على فرج وذكر الله عليه
سائل كل من الموقفين من يبطل الحج بتركه عدلا ولا يبطل
 سهوا نعم لو سها عنها بطل واضطر الى عرفة ليلة الضحى
 اضطر الى الشعر الى زواله وكل اقسامه يجزى الا الاضطر
 الواحد ولو فاضر قبل الفجر عامدا فاشاة ويحجز للمرة ولغا
 من غير جبر هذا الشعر ما بين العياض والمنازين وواى
 محجز يستحب القاطن حتى الجار منه وهي سبعون والمرولة
 في وادى محجز داعيا بالمرمو **القول** في مناسك من يوم النحر
 هي رمي جمرة العقبة ثم الذبح ثم التعلق فلو عكس على اثم الحرج
 ويجزئ في الرمي واكمال سبع مصيبة للحجرة بفعله عما
 يستحب وما يما يمتحى حجرا حرميا بركا ويستحب البرز الملقطة
 بقية لا تملأ والطهارة والدعاء والتكبير مع كل حصاة
 وسبعاء خمس عشرة ذراعا ويرى بها خذافا استقبال الحائ
 هنا وفي الجمرتين الاخيرتين يستقبل القبلة والرمي ماشيا

ويحجز الذبيح جذع من الضبان او ثني من غير تأمل للقلعة
 غير هزول ويكفي فيه النظر بخلاف ما لو ظهر ناقصا فانما لا
 يجزى ويستحب ان يكون من اعرف به حينما ينظر ويتبين
 يترك في سواد انا من الابل والبقر ذكر اذا من العنق
 الذئبة وبشلاها الذابح ويستحب جعل يد معه ويحجز عنه
 بين الاهله والصدقة والاكل ويستحب ان ياكل فاشاة قد
 وطئت بين الخف والركبة وطعنهما من الامين والذئبة
 ولو عجز عن التحين فالاقرب لاجزاء الهزول وكذا النافض
 ويجزئ للمزدحم من خلفه عند من يشد يده ويهد يده لولا ان
 الحجرة ولو عجز عن الضرب صام ثلثة في الحج متواليه بعد
 بالحج وسبعة اذ ارجع الاهله ويحجز منى لما ذون بين
 الاهله عنه وبين امره بالصوم ولا يجزى الواحد الا على
 ولو عند الضرورة ولو مات اخرج من صل الجبال ولو مات
 قبل الصوم صام الولي عنه العشرة على قول وينوي مراعاة
 تمكن منها ومحل الذبيح والتعلق منى وحدها من العتبة
 الى ادى محجز ويحجز في سج هذا القرآن متى ساقه وعقد
 به احرامه ولو هلك لم يجزئ يديه ولو عجز فحجده واعلم

الصدق ويجوز بعده لو تكررت الصدقة بنفسه ولو صل فندبح
الواحد اجزا ولا تجزى فيجهد في التمتع لعدم التعيين بحله
مكده ان غرضه بالعمرة ومثله في الحج ويجزى له في التمتع
غدا لا يجزى له والجمع افضل ويستحب التمتع بما يشاء ويكره بما
واباها بمضى اربعة اولها التحريم بالامساك لثلاثة ولو تعدت
تصدق بثمنها فان التصدق بثمن مودع عليها ويكره اخذ ثمنه
جلودها واعطاهما الجزايل تصدق بها وانما العاقبة فيحرم
وبين التصدق بالحق افضل خصوصا للبلد والضرورة ^{فيها} ^{التي} ^{التي}
الزرة التصدق ولو تعدت في فعل بغيرها وبعت لثمنها ^{التي} ^{التي}
مستحباً وبها قد اشهر الموضع ولو ايسر وجب تقديم مناسك
ينبغي عليه طواف الحج وسعيه فلو اخرها فامدا فاشاء ولا يفي على
التاسع بغير الطواف وبالحلق يخلل الا من النساء والطيب ^{التي}
فاذا طاف وسعى حل الطيب فاذا طاف للنساء حلان له ويكره
لغيره الخيط قبل طواف الزيارة والطيب حتى يطوف النساء
القول في العود الى مكة للطوافين والتعمير يستحب قبل العود
يوم الفخر الى مكة ويجوز تأخيرها الى القدوم بانه الممتع بعد ذلك
لا انه ويجزى طوله في الحج وكيفية الجمع كما مر غير انه يجوز به الحج

القول في العمرة التي يجب بعد قضاء مناسكه بمضى العمرة
انها البيت بها ليلة من الحجرات الثلاثة اولها اولها ^{التي} ^{التي}
فصل ليلة شاة الا ان يبيت بمكة مستغلاً بالاعتبار ^{التي} ^{التي}
ان تجاوز نصف الليل وجب في الزمان التزيب بيده بالاول في
الوسطى ثم حرة العقبة ولو نكس حرامه او ناسيا مبل ويحصل
الزنبيل اربع حبات ولو نسي حرة اعادة على الجميع ان لم يعبث في
لحصىها واما على الجميع ويستحب في الاولى فحينئذ ^{التي} ^{التي}
والوقوف عندها وكذا الثانية ولا يقف عند الثالثة واذا بدأ
بمضى ليلتين جاز له النقرة في الثانية عشر بعد الزوال اركان قد
اقول الصلوات والنساء ولم يقرب عليه الشمس ليلة الثالث عشر فحرم
الا وجب البيت ليلة الثالث عشر من شهر الحج فبها ثم يفرغ في الثاني
عشر ويجزى قبل الزوال بعد الزمان ووقت من طلوع الشمس ^{التي} ^{التي}
ويجوز العود ليلته ويقضي الزمان فوات مقدماً على الايام ولو
رجل قبله رجوع له فان تعد واستجاب فيه في القابل فيجب ^{التي} ^{التي}
في الاخير والعود الى مكة للطواف والوداع ودخول الكعبة ^{التي} ^{التي}
الضرورة والصلوة بين الايام طوائف على الزمان للعلم وفي
زواياها واستلامها والذهاب عند الخطيم وهو شرط البقاء ^{التي} ^{التي}

الباطن المحرم استلام الاركان والستار والبيان فممنوع
 الشرب منها والخروج من بابها الخاطين والعقود ثم يشترط
 بل وهم والعزم على العود والرجوع الى ارضه المملوك بمجد
 الخلف وحصوله عند المنارة وتوقها الى القبلة نحو من ثلثين
 ذراعا ونحوه اخرج من النجا الى الحرم بعد الجناية نعم يفتق
 عليه في المطعم والمشرب حتى يخرج فلو جنى في الحرم فلابد
الفصل الثاني في كفارات الاحرام وفيه بحثان **الاول** في الصيد
 ففي النعامة بدنة ثم الفطر على البر واطعام ستين والفضل
 له ولا يترتب الا تمام الواعز ثوصيام ستين يوما ثوصيام
 يوما والمدفوع الى المسكين نصف صاع وفي بقرة الوحش وصحاح
 بقرة اهلية ثم الفطر ونصف ما مضى وفي الظبي والثعلب
 الا رب شاة ثم الفطر سدس ما مضى وفي كسر بضع النعام
 بيضة بكرة من الابل ان تحرك الفرج والا رسل فحولة الابل في
 اناس منها بعد البيض فالتاج هدي فان عجزت شاة عن البيض
 ثواطعام عشرة مساكين ثوصيام ثلثة وفي كسر كل بيضة من
 الفقا والقيح والذجاج من صغار النعمان تحرك الفرج والا
 ارسل في النعم بالعدة فان عجز فكيف النعام وفي الحمام وفي

المفردة

المفردة وما بعث الماء شاة على الحرم في الحل وهم على الحل
 في الحرم ويحتمل ان على الحرم في الحرم وفي غيرها حل وصحت
 عليه ويتوهم ان على احدهما وفي غيره سادهم ورجع ويتوهم
 على احدهما وفي كل واحد من القطا والحجل والذاج حل فطعم
 وفي كل من القنفذ والفسب البربع جدي وفي كل من الغيرة
 والضعوة والصنوبر طعام وفي الجراد تمر وقيل كفتين
 طعام وفي كثير من الاشياء ولو لم يمكن الشتر فلا شيء وفي العملة
 كف طعام ولو نذر حمام الحرم وما د شاة والا نذر كل واحد
 شاة ولو اغلق على حمام وفراخ ويضرب كالا نذر مع جهل العا
 او علم التلف ولو باشر الا نذر جماعة او شتر او على كل ذكاه
 وفي كسر قرني الغزال نصف قيمة وفي عصبه او يده او رجليه
 القيمة والواحد بالحق ولا يدخل الصيد في ملك الحرم بحيث
 ولا عقد ولا او شتر نصف ريشة من حمام الحرم فعليه محض
 بتلك اليد وجزاؤه مبي في احرام الحج وبمكة في احرام العمرة
الحج الثاني في باقي الحرم في الواطئ قبلة او در قبل الشتر
 وان تضرب به قد بدنة ويتم تحجه ويأتي به من قابل وان كان
 الحج فلا وعليها مطاوعه مثله ويفترقان اذا بلغا موضع

بمصاحبة ثالث في القضاة قتل في الفاسد ايضا ولو كان
تكريرا لها تحمل البنية لا غير ويجب البنية بعد الشعر الى اربعة
اشواط من طول الشاة والاخر بعد خمسة ولكن لو كان قبل الموا
الزيارة وعجز عن البنية تخير بينهما بين فقرة او شاة ولو جامع بينهما
الحرمية باذنه حمل فعليه بذنبا وبقرة او شاة فان عجز عن البنية
والبقرة شاة او صيام ثلاثة ولو نظر الى الجنية فامسى قبله
للورقة بقرة للسرقة وشاة للدهر ولو نظر الى الذئبة بشهوة
فامسى قبله فامسى ولو شاة فاشاة ان كان بشهوة وان لم يكن بغير
شهوة لا شيء وفي قتل الجاشية جرد وبقرة فاشاة ولو امسى
بالاستحشاء او بغيره من الاستحشاء التي تصد عنه فدية ولو عقد
الحرم او المحل المحرم على امرأة فدخل فعلى كل منهما بدنة والعمر
اذا افترقا فاضاها في الشهر الذي دخل بناء على انه الزمان بالانحراف
وفي لبس الخيش شاة وكذا لبس الخدين او الثمانيان او الطبايع خلق
الشعر او حة الاظفار في مجلس او يدى او رجله والافق كل طرف
او قلع نخوة من الحرم صغيرة او اذنه من طيب او قلع خضرة او
اجليه وفي احدهما اطعام تلكه مساكين او اوقافا بغير الظفر فامسى
المستغنى والظاهر ان لا يشترط كون المقتضى حرم او جارا لنشاة

صادقا او واحدة كاذبا وفي الحنبل كذا بالبقرة وفي الشاة بدنة
وفي النجاسة الكبريت بقرة ولو عجز عن الشاة في كفارة الشاة فعلى النجاسة
عشر مساكين فان عجز صام ثلاثة ايام ويجوز بنية الشاة للمنفق لا لغيره
او غيرهم وبين اطعام عشر لكل واحد من اوصياءه الثلاثة وفي عجز
من الجنية او راسه بمشاة كف طعام ولو كان في الوضوء فامسى
وتكريرا للكفارة يكون المقيد عدل وهو او يتكرر اللبس بحال
المقتضى او قات والافلا ولا كفارة على الجاهل انما هي في غير
الصيد ويجوز تخليه الاب لا لغيره الحرم **الفصل السابع**
في الاضواء والصدقة في الاضواء من الموقدين او مكنة بعثها
ساقه او هديا او ثمنه فاذا بلغ محله وهو حتى ان كان حيا حيا
ان كان معقرا خلق او قد تحلل الا من الشاة حتى يخرج ان كان ذكرا
او يطا عنده للشاة ان كان ذكرا ولا يقطط الهاء بالاشارة لهم
له تعجيل التحلل ولا يقطط تحله لو ظهر عدم نزع الحد وبعثه في
القبيل ولا يجب لاسانك عند بعثه على الاقربة ولو ازاله عند النقي
فان ادركه ولا تحلل بعرة ومن صد بالعدو فمأذونه ولا طهرين
غيره ولا نفقة ذبح هديه وقصر وحلق وتحلل حيث صد حتى ين
النساء ولو احصر من عمره الممتع فتحلل فانما هو حل النساء ايضا

تجب العزة بشرط الحج ويؤخرها القاذون والمقدرون لا تمنع من بيان
نحوه وهو يجب مستحب مع قضا الفريضة في كل شهر وقبل الاحكام
هو حسن **كتاب الجهاد** ويجب على الكفاية
الحاجة وان لم يدر في كل عام بشرط الامام او نائبه او جهم عنه
يخشى منه على مضيعة الاسلام ويشترط البلوغ والعقل والحرية
والدبر والاشارة من المرض والعرج والفقر ويحرم المقام في بلد
الشر لمن لا يتمكن من اظهار شعار الاسلام ولا يدين مع الولد
عدم الثعبان والمدين مع الموسر مع الحار والرباط مستحب دائما
واقطع تلك الامام وكثره اربعون يوما ولو اعان بفرسه او قلا
ايب ولو نذرها او نذر صرف مال الى اهلها وجب ان كان الامام
غائبا وهذا خصوص **الاول** يجب قتال الحرب بعد الدعاء الى الاسلام
وامتناعه حتى يسلم او يقتل والكتافي كذلك الا ان يلتزم في القتل
الذمة وهي بذل الجزية والقرام احكامنا وتولى التعرض للمسلمين
بالنكاح والمسلمين بالفتنة وقطع الطريق وايقاد المشركين
الدلالة على عود المسلمين واطلاق المنكرات في ظر الامام و
تقدير الجزية الى الامام وليكن يوم الجباية وتؤخذ منه صاغرا
ويبدل بقتال القريب بالامع للظفر لا يجوز الفرار اذا كان العدو ضعيفا

او اقل الا للضرورة القتال او اختيار الخشنة ويجوز للمهاجرة بطرق
الفتح كهدم الحصون المحيطة وقطع الشجر وان كره وكذا يكره بار
الماء والشار والقاء السحر ولا يجوز قتل العبيد والمجانين والنساء
وان عاونوا الامم القديمة ولا الشيخ الفاضل والمغني المشكل
يقول ان اهرج الكبير ان كان ذارحيا او قتال والذين يمتثلون
لدعوة رسوا بالمسلمين اجنبيا امسك ومع التعذر فلا تؤذي
نعم تجوز الكفارة ويكره التبييت والقتال قبل الزوال وان توجب
الذمة والمباينة من دون اذ الامام وتحريم ان منع وتجب ان
الزم ويجب حراسة المسلم ولو اشتبه فليؤا كبر **المقتل الثاني**
في قول القتال وبقره لا يمتد احدوها الا ما ولو وجد اجماع المسلمين
لا حاد الكفار ورسوا الامام او نائبه للبلد بشرطه ان يكون قبل
الامر وعدم المفقة كالوامس الجاسوس فانه لا ينفذ وتاثيرها
القتل على حكم الامام او من يخاره فينفذ حكمه والوجه الظاهر
الملك والرابع الاسلام وبذل الجزية لغاسر المهادنة على ترك
القتال مدة معينة اكثرها عشرين سنة وهي جائزة مع المصلحة
للمسلمين **المقتل الثاني** في الغنيمة وتملك النساء والاطفال بالسبي والذكور
البايعون يقتلون حتما ان اخذوا والحرب قائمة الا ان يسلموا وان

اخذوا بعد ان وضعت الحرب اوزارها لم يقتلوا ويحترقوا الامام
 فبهم بغير المنة والقداء والمنة فان فيه خلاف في القيمة وفي
 عجز الامير عن المشي لم يحرقه وبعثه بالانصار وما لا يقتل
 ويحترق الجميع المسلمين والمقتول بعد الجلاء لا يرضخ ولا يفتل
 وما يصطفيه الامام فيقيم بين المظالمه ومن حضر حق الطفل
 بعد الحيا وقبل القصة وكذا المدد الواصل اليهم مع الفارس من
 والراجل منهم ولقد اخبروا ثلثه ولو قاتلوا في الشن ولا يهجم
 للقتل والمريض ولا للقيم والضرع والخطه والرازي من الخيل
الفصل الرابع في احكام البغاة ومن خرج على المصطفى من الاقمة
 فهو باغ عوجب الدية حتى يفر او يقتل كقتال الكفار فكذا في حقهم
 وينبغي مدهم ويقتل اسيرهم وغيرهم يفرقون والاصح عدم قتلهم
 امورهم وطلقا **الفصل الخامس** في الامور بالمعروف والنهي عن المنكر
 وهما واجبا على كل مسلم على الكفاية وسجيا لامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر وهما اجبا مع علم المقر والمنكر واصرارها على الناس
 والامن من الضرر ويجوز انشاؤه في دفعه في الكفاية باظهار
 الكراهية ثم التوالى لان غير ذلك يظفر الضرر في الجرح والقتل
 قولان صحيحان في الكفاية كقولنا ان يجوز للفقهاء حال الغيبة

اقامه الهدية مع الاسن والحكم بين الناس مع انصافهم صفات
 المفتي وهي الايمان والعفة والبر والاحكام بالادلة والقدر
 على ذلك النوع الى الاصول ويجوز الترافع اليهم وبانهم ائمة عليهم
 بيعة الزوج اقامه الحق على زوجته ولو ادعى بطلان بيعة
 عليه عده ولو اخطم السلطان الى اقامه عده وتصاير ظلم الك
 جاز لا الاقتل فانه لا نفية فيه **كتاب الكفارة**
 فالمرتبة كفارة الظهار وقتل الخطا وخصاها خاصا كقتل
 الاطفال في رمضان والحق في الشهران فالشتر وكفارة من قتل
 قضاة شهر رمضان بعد الزوال في المحرم عشرة ساكنين فمسا
 ثلثة ايام والمخيرة كفارة شهر رمضان وخالف في ذلك العبد
 وفي كفارة جوار الصيد خلاف وكفارة اليمين اطعام عشرين
 ساكنين او كسوتهم او تحرير رقبة فان عجز فسيام ثلثة ايام
 كفارة للجمع لقتل المؤمن عمدا فليما هو عتق رقبة وصيام شهرين
 واطعام ستين مسكينا والمخالف بالبراءة من الله ورسوله
 الائمة صلى الله عليهم ياتع بكفر كفارة الظهار فان عجز فثلاثة
 يمين على قول وفي توفيق العسكرة يطعم عشرين ساكنين ويستغفر
 او في جزع المدة في المقتاة كفارة ظهار وقيل بخيرة وفي مقدمه او

ربهما أو شق الرجل فربه في موت ولدك أو زوجته كفارة بين
 على قولين من تزوج امرأة في هذه فأزفها وكفر تحتها
 وقها ومن نام عن العشاء حتى تجاوز نصف الليل أصبح صائما
 وكفارة ضرب العبد فوق الخد عقده مستحيا وكفارة الأبدان
 البين وتبعين الصلوة المرتبة بوحدة الرقبة ملكا أو
 وشروط فيها الإسلام والامتنع من العري والاعتد والجذام
 التثكيل والتخا من العوض وجعل ليد والغبين ومع العجز
 شهرين متتابعين ومع العجز بضعه شهرين مسكينا أما الشاة
 أو تسليم مائة كل واحد إذا كان الفقير ففوب ولو غلب إذا
 لم يخرج وكل من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فحج حرام
 عشر يوما فان عجز بصله عن كل يوم بمدة فان عجز استغفر الله
كتاب النذر وتوابعه وشروط النذر الكفا والاحتيا
 والقصد والإسلام والحرة إلا أن يحجز المالك أو تزول الرقبة
 وأذن الزوج كاذب النكاح والضعف أن كان كذا فله على كذا
 وضابطه أن يكون طاعة أو سباحة أو إجماع مقدور والنذر
 الأوبى حبس الجاهد إلى القيد وانقضاء الشرع ولا بد من كون الجاهد
 طاعة والنظر سابقا أن قصد ذلك كروان قصد الزوج اشتراط

كفر

كونه معصية أو سباحة أو إجماعا أو منع والعهد كذا فله
 صورة ما عهدت الله أو على عهد الله واليمين على الحلف
 كقوله ومقل المتلوب والاحتيا واليمين على الحلف
 الحقة وبره التمسك أو بما يحكمه الله والله وبالله وبمن
 الله أو أقسم بالله أو بالقدوس والأول الذي لا أول له وجوده
 ينقذ بالموجود والقادر والعالَم ولا بأس بالخلق والشرقة
 واشتباع مشيئة الله بجميع الاعتقاد والتعليل على مشيئة الغير
 عبيدها وتعلق اليمين كمنعها في **كتاب القضاء**
 وهو وظيفة الإمام أو نائبه وفي الغيب ينقد قضاء القضاة
 الجامع لشرائط الافتاء فمن عدل عنه الحقة الجور كان حراما
 ويثبت ولاية القاضي بالبيع أو شهادة عدلين ولا بد من الكفا
 والعدالة والاهلية للاقتناء والذكورة والكفاية والجلالة
 قاضي التحكيم ويجوز إزاحة القاضي من بيته لما لمع الحاجة
 ولا يجوز للجل من الخصوم والمرزقة المحوزن والقاسم والكفا
 ومعلم القرآن والأدابة صاحب الذبوان وعالم بحسب المال
 يجب على القاضي الشورى بين الخصمين في الكلام والتمسك
 النظر في أنواع الأكوام والافتاء والاحتيا وله أن يرفع المسلم على

الكافر في الجبل وان جعله المسلم مع قيام الكافر والحيثية
 في الليل القدي والاذن واحد الخصمين بالذعرى جمع منه ولو
 ابتداء مع من الذي على يمين صاحبه واذا سكتا فليقل ليحكم
 المدعى سكا او تكلم او يكره تخصيص احدهما بالخطا ويحرم الشك
 فبعد اقرارهما وتلقين احد الخصمين بحجته فان وضع الحكم في القضاء
 اذا اتجه المقتضى لم يستحب ترغيبه في الصلح ويكره التبع
 في ايقاد الحق او ابطال او يتجدد اجاب وقت القضا او يقضى استعمال
 القلب بغير ارجوع او هم وغضب **القول** في كيفية الحكم المتخلف
 الذي يترك لورثه المضرورة والمنكر ومقابلته وجواب المدعى عليه
 اما اقرار او انكار او سكوت فالأقرار يقضى مع الكمال ولو التمس
 كتابه اقراره كتب ان يمد مع معرفته او شهادة عدلين بمقتضى
 او قناعته عليه فان ادعى الاعتناء وثبت صدق بيته ^{مطلوع}
 على ما علم امره او يدين خصمه او كلته الذعرى بغير مال ^{حاشا}
 تركه والا حصر حتى يعلم ما له ^{وما} ١٧١ فان كان للمدعى ^{لما}
 قضى عليه والا طأ البينة فان قال لا بينة له ^{فان} له ^{حاشا}
 فان طلبه احلفه لئلا يبارع باحلافه ولا يستقل بالبرهان
 من دون اقرار المدعى فان حلف سقط الذعرى عنه وحررت

مقارنه

مقاصد ولا يسمع البينة بعد وان دة البين حلف ^{المدة}
 فان امتنع سقطت دعواه وان تكلم وقت البين وقيل يفتى
 بتكوله والا لا قرب وان قال لا بينة عني ^{فان} له احضار ^{ها}
 وليقل احضرها ان شئت فان ذكر قبته باخبر به ^{احاشا}
 الغريم والصبر وليس له الزامه بكفيل ولا ملازمة وان
 احضرها وعرضها كالعقد الحكم وان عرف المستور ^{ان}
 جهل استوى كقول الخصم عن المخرج فان استظهر امهله ^{ان}
 ايام فان لم يأت بالخارج حكم بطله بعد الاتماس وان
 انما للمحاكم بان هو وفتر قهده وسالهم عن شخصات ^{القبض}
 فان اختلفت قولهم سقطت ويكره له ان يثبت كونه ^{ان}
 كان من اهل البصرة بالتقريب ويحرم ان يتبع الشاهد ^{ان}
 ان يدخله في الشهادة او يعقبه او يعقبه في الاقامة او
 يزعمه لو توقف ولا يقف عنه الغريم عن الاقرار بالحق ^{ان}
 لفضية ما عزم ^{ان} الذي عند النبي ^{ان} واما السكوت فان
 كان لا تمد تفضل الجواب ان كان عند الخصم ^{ان} يحكم
 عليه بالتكول تبعاً عن الجواب عليه **القول** في البين لا يفتقد
 البين الموجبة للبحر والمقطعة للذعرى الا بالله نعم مسلم ^{ان}

المعالف او كذا او لواضاف مع المعالف لا خالف كل شيء في
 الجورى كان سنا ولو لم يأتها كره دفع الذبح يمينهم فعل الا
 ان يشترط على محرر وينبغي التعليق بالقول والزمان والمكان
 في المحضوف كلما الا ان ينقص المالك عن نص القطع ويستحب
 المحاكم وعمل المعالف قبله ويكفون في الاستحقاق وان اجاب
 بالاختصاص عطف على القطع في فعل نفسه وتركه وفعل غيره على
 نفى العلم في نفى فعل غيره **القول** في الشاهد اليمين كل ما ثبت
 بشاهد من اثنين ثبت بشاهد ويمين وهو كل ما كان سالا
 او المقصود منه المالك الذين والقرن والعصب عقود المعاصي
 كالبيع والصلح والجنابة الموجبة للذبح كالخطا وعمل الخطا
 والولد والعدة كسر العظام والمباينة والمساومة ولا يثبت
 عبود والنسب والطلاق والرجعة والعقود على قول والكناف
 والتشديد والنسب لو كانت الوصية على الشاهد واليمين
 في الشكاح قولان ولو كان المأخوذ جماعة فعلى كل واحد يمين و
 بشرط شهادة الشاهد فلا يبعد عنه ثم الحكم يتم بما لا باع
 فلورجع الشاهد عن النصف والمأخوذ يرجع عزم الجوع ويقضي
 على الفائز عن محاسن القضاء ويحجب اليمين مع البينة على بقاء

الحق

الحق وكذا يجزئ الشهادة على الميت والطفل والمجنون **القول**
 في التماس لو تداعيا ما في ايديهما حلفا وانقسماء وكذا ان
 اتا ما بينة ويقضي لكل منهما بما في يده صاحب ولو خرجا في
 لذات البينة وان اتا ما هاتج الامدك فالأكثر فالقرعة ولو
 ثبتت احدهما فاليمين عليه ولا يكفي بينة منها ولو اتا ما
 بينة ففي الحكم لا يهل خلاص ولو ثبتت احدى احدى الجور
 الآخر النصف ولا بينة اقسمها ما بعد يمين مدعى النصف
 يمين على الآخر ولو اتا ما بينة وفي الخارج على القول بنسج
 بينة وهو مدعى الكل وعلى الآخر بينهما ولو كانت في يدك
 وصلة احدهما صا صاحب اليد والاخر احدهما ولو كان
 تاريخ احكام البينتين اقدم فلهما **القول** في القسم وهو بين
 احدا نصيبين وهو الآخر وليست بعبارة ان كان فيها ذبح
 الشريك ولو القسركم ولا ضرر ولو تضمنت رد الجور وكذا
 لو كان فيها ذبح كالجواهر والعضا بالحققة والسيف فلو طلب
 لها نية جاز ولو يجب اذاعتلت لهما وانعقا على اختصاص
 كل واحد بهم ازم والا فزع ولو ظهر غلط بطلت ولو اذعاه
 احدهما ولا بينة خلف الاخر فان حلف تمت وان كل حلف

ونقصت ولو ظهر استحقاق بعض عيّن بالتوبة فلا تقضي
 إلا بنقصت وكذا لو كان مشاعاً **كتاب الشهادة**
 وفصولها أربعة **الأول** الشاهد شرطه البلوغ الأفي الجراح بشرط
 بلوغ العشرة وان يحضر على سباح وإن لا يقرقوا والعقل والاسلام وإن
 كان المشهود عليه كافراً على الأصح الأفي الوضبة عند عدم المسلمين
 والإيمان والعدالة وتزول بالكبيرة والأصاير على الصغيرة وتترك
 المرقبة وطهارة المولد وعدم التهمة فلا يقبل شهادة التزليات
 لشريكه في المشقة بينهما والوصقة معاقب الوضبة والغربة
 للمفسر السيد لعبد والعائلة عرج شهود الجناية والمعتز
 الشروط وقت الاداء لا وقت التحمل وتنع العداوة الدنيوية
 بان يعلم منه الشرع بالمسامة وبالعكس ولو شهد لعاقبة
 قبل اذ كانت العداوة لا تمنع من صفا ولا تقف بمهاوة كثير
 بحيث لا يبطئ المشهود ولا المستوعر بالفتنة بها إلا ان يكون في
 حواله نعم ولو ظهر للحاكم سبق الفواحش في الشهادة على حكمه نقص
 ويستند الشهادة العلم القطعي او قوته فيما تكفي فيما وعدها
 في نحو العنونة مع الزينة ايضا ولا يشهد الا على من يعرفه وكيف
 عدلان مع زمان ونية الموقر **سبع** جهتها وثبت بالاستفاضة



سبعة الشبهة الموت والميلك المطلق والوقت والكلح في
 الحق وقاية القاضي ويكفي مشاحة العلم على قول يجب
 التحمل على من له اهلية الشهادة على الكفاية ولو فقد
 تعين ويصح تحمل الآخر واقاؤه بعد القطع براءه وكذا
 بجلا داء على الكفاية الا مع حرق ضرر غير مستحق ولا يقيها
 مع العلم ولا يكفي الخط وان شهد بقده ومن نقل عن الشيعه
 جواز الشهادة بقول المدعى اذا كان اضافي الله تعالى وهو
 قد اخطأ في نقله نعم وهو مدعي الزينة **الفصل الثاني**
 في تفصيل الحقوق فنهها سابت باربعين حال وهو الزناو
 اللواط والتمتع ويكفي في الموجب للزنا ثلثة رجال وامرأتان
 وللجلد جلان واربع شوة ومنها برجلين وهي الزينة والقتل
 والشرب حليله زنة والزكوة والخمر والتزدد والكفاية والأل
 والبلوغ والولاية والملة على الجرح والعنونة انحصار العلة
 والخلع والوكالة والوضبة اليد والتز في جلان ومنها ما
 برجلين ورجل وامرأتين وشاهد عيّن وهو الذبون ولا
 والجناية الموجبة للمذمة ومنها بالرجال والنساء ولو شهد
 كالولادة والاستهزاء وعيّن النساء بما طهه والرضاع

الوصية له ومنها بالنساء منقذات خاصة وهو الذين
والأموات **الفصل الثاني** في الشهادة على الشهادة وبحملها
حقوق الناس كافة سواء كانت عقوبة كالقصاص وغير عقوبة
كالطلاق والشب العتق وما لا كالقرض وعقود المعاوضات
عقود النساء والولادة والاستيلاء والوكالة والوصية نفسها
ولا يثبت في حق الله محضاً كالزنا والوطأ والتحق أو مشتركاً
كالسرقته والقتل على خلاف ولو اشتمل الحق على الأمرين ثبت
حق الناس خاصة فثبت بالشهادة على إقراره بالزنا أو السرقته
أو القتل ويجزئ به شاهد على كل واحد عدلان ولو شهدا على الشاهد
فما زاد جاز ويثبت به شاهد الأصل بموت أو مرض أو غير
وضابطه الشقة في حشر ولا تقبل الشهادة الشاذة فضلاً
الفصل الرابع في الرجوع إذا رجعا قبل الحكم استنع الحكم
وإن كان بعد لم ينقض ضمن الشاهدان سواء كانت العين
باقية أو أفلتة ولو كانت لشهيداً على قتل أو جرح أو قطع شعر
رجعوا أو عتقوا بالاعتقاد منهم أو من أعضائهم ويرد الباقيون
نصيبهم وإن قالوا خطأ فالدية عليهم ولو شهدا بطلان
تزوجها قال في الشهادة تروى إلى الأولين ويعزى إلى الميراث

وبعد

وبعد أبو الفلاح وفي الخلاف إن كان بعد الدخول فلا عزم
هو في نفي الثاني وإن كان قبل الدخول عزم الأول نص في
لو ثبت تزويجهما ولو نفق الحكم واستعبد المال فإن تعدد الزوجات
وعزوا على كل حال وشهر **السبب الوقت**
وهو تحصيل الأصل وإطلاقة المنفعة والنفقة العيية فثبت
وأما حبس ومثلبت وجوبت ونفذت فثبت في حق الميراث
ولا لازم بدون القبض بآذن الواقف فلو مات قبله بطل
يدخل في وقف الحيوان لبنه وصورة الموجودات حال العقد
ما لم يستشها وإذا تفرغ الرجوع فيه وشرط التخيير والاختيار
والإقباض وأخرجه عن نفسه وشرط الموقوف أن يكون عيناً
مملوكة يتصرف بها مع بقائها ويمكن إقباضها ولو وقف مالا
ملكه وقف على الجارة المالك ووقف المشاع جائز كما قسم
وشرط الواقف الكمال ويجوز أن يجعل النظر لنفسه ولغيره فإن
أطلق فالنظر في الوصف العامة إلى المالك وفي غيره إلى الموقوف
عليهم وشرط الموقوف عليه وجوده وصحة ملكه وإباحة
الوقف عليه فلا يقع على المعدم ابتداءً ويصح تبعاً ولا
على العبد ويجزئ للوقف على المساجد والقطاعات الخيرية

او على ان يلزم ذلك ما دامت العين باقية وكذا لو حبس
عبدا او امته على غيرة الكعبة او مسجد او شجر او جبل
على رجل او رجلين وقتا او مالا كما مرنا **كتاب**
التاجر وفيه فصول **الفصل الاول** ينقسم موضع التجارة المحرم
ويكون وصاح فالحرمة لاجل الخسة كالجزر والنبيل والفقار
ولما به الخس غير القابل للعلم الا بالذهن للظن ونحو التمثال
والمينه والدم والدماء وابوال غير المأكول والخمر والكلب الا
كل الصيد والماشية والزروع والحافط والانت الدواب الضخم
والضليلات الا القمار كالرد والمطبخ والبقرى ويبيع السكك
لاعداء الدين واجارة المساكين والحوالة للحرمة ويبيع العبيد
ليعمل سكر او لغيره ليضع صفوا ويكون سبعة لمنعه ويحرم
عمل الصو الجسمة والفتاة ومعرفة الظالمين بالظلم والنجس
بالباطل وهجاء المؤمنين بالغيبة وحفظ كتب الخلال
لنفسها ودرسها لغير المسلمين والمجدة او النقية وتعلم السحر
الكهان والقباضة والشعباء وتعليمها والقار والغش للظن
وتدليس الماشطة وتزيين كل من الرجل والمرأة بما يحرم عليه
الاجرة على تفصيل المولى وتكفيهم ودفنهم والصلوة عليهم

الاجرة

الاجرة على الاضلاع الخالية من عرض حكي كالعبث والاجرة
على الزنا وفسا القاضي والاجرة على الاذان والاسامه ^{الفتنة}
ويحرم الزينة من بيت المال والاجرة على تعليم الواجب من الخلف
ولما المكروه فكما نصرت بيع الاكفان والرفق واحتكار
والذباحة والرياسة والحجامه وضرب الخمل وكس الضيق
من لا يحنث المحرم والمباح ما خلا عن وجهه حان ثم القارة
تقسم باقسام الاحكام **الفصل الثاني** في عقد البيع
آدابه وهو الايجاب والقبول فلا بد ان على نقل الملك بعوض معلوم
فلا يكفي المعاطاة نعم يباح التصرف ويجوز الرجوع مع بقاء
العين ويشترط وقوعهما بلفظ الماضي كعنت واشتريت
ملكك ويكفي الاشارة مع الجزو لا بشرط تقديم الايجاب
القبول وان كان احسن ويشترط في المتعاقدين الكمال ^{الغافل}
الا ان يرضى المكروه بعد ذوالالاكراه والقصه فلو وقع الغافل
او النائم او الهازل لغا ريث شرطه لزوم الملك والجانة
المالك وهي كاشفة عن صحة العقد فانما المتجدد للمشي
وتقاء القمل المعين للبايع ولا يكفي في الاجابة تكون عند
او عند عرضه عليه ويكفي اجرت او انقضاء او مضيت وضرت

المتحائل

وشبهه فان لم يجر فله ان يراه من المشتري ولو قدر فريده
بماله اجرة رجع بها عليه ولو كان ملكا لم يرجع المشتري
على البائع بالثمن اذا كان بائنا عالمسا كان واجاهلا فان ائلف
قبل الرجوع مع العلم وهو بعيد مع توقع الاجازة ويرجع بمال
ان كان جاهلا ولو باع غير المملوك مع ملكه ولم يجر المالك
في ملكه ويخبر المشتري به لانه فان رضى صح في المملوك
من الثمن بعد تقويمهما جميعا تقويم واحد وكذا لو باع ما
وما لا يملك كالعبد مع الحر فخر ببيع الشاة ويقوم الحر
عبد والحر بغيره مستحله وكا يبيع العبد من المالك بغير
الثمن ومقامه وهم ستة الاربعة الجدة والوصى والوكيل و
الحاكم وامينه ويحكم الحاكم المقاض ويجوز للجمع في كل طرف
العقد الا الوكيل والمقاض ولو استاذن الوكيل جاز بشرط
كون المشتري مسلما اذا ابتاع او مسكنا اذا فتن يفتق
عليه وهما مثل شرط كون المبيع مما يملك فلا يبيع مع
الحر وما لا تقع فيه غالبا كالحراة وفضلات الامساك الا
لبن المنة ولا المساقاة والحيارة ولا الارض المنقوعة الا
تبعها اذا كانت المنقوعة والاقر بغير جواز بيع رباغ مكنة ولا

انتهى فالتقل الشيخ في الخلاف الاجماع ان قلنا بانها فحقت
المشترى بشرط ان يكون مقدرا على تسليمه ولو باع
الحمام الطائر لم يبيع الا ان يعفى العادة بعوده ولو باع الابن
صح مع القيمة فان سجد والا كان الثمن باذنا القيمة في
خير للمشتري مع العلم بافاقه ولو قدر المشتري على تحصيله
فالاقر بغير علم اشراط القيمة وعدم الحرقا حكمها الو
اما النصال والمجهر فيعيب البيع ويراعى بائنا النصارى فان
فصح للمشتري ان شاء وفي احتياج العبد الابن المجهول فما الى
القيمة احتمال ولعله الاقر بغيره جنة يجوز ان يكون احدا
ثمنه الاخر ثمنه مع القيمة في ولا يفي قيمته ابو الخ اليه ولو
تعدت العبد كفت ضميمه واحدة الشاشر بشرط ان
يكون مطلقا فلا يبيع ببيع الوقف ولو اذن بفاؤه الى الخ لكان
يدان يابيه فالمشترى يجوز ولا يبيع للمستوفى مادام الوالد حيا
الا في ثمانية مواضع احدها من رقبته مع اعتنا مواعدها
كان حيا او ميتا وثانيها اذا جنت على غير ولا يها وثالثها
اذا عجزت نفقها ورابعها اذا ما قريتها ولا وارث له سواها
وسادسها اذا كان علوقها بعد الارثان وسادسها اذا كان

علوقها بعد الانداس وسابها اذا مات ولاها ولو خالف
 سبها وعليه دين مستوعب ان لو يكن ثمنها وثمنها بيعها
 على من يعلق عليه فان في قوة العتق وفي جواز بيعها بشرط
 العتق نظرا لقرينة الجواز **الرابعة** لو جنى العبد خطا لم يمنع
 من بيعه ولو جنى عمدا فلا قريب يندموقوف على وضع الجاني عليه
 او وليه **الخامسة** يشترط على المشرقة ان لا يوصفها بفساد
 فلا يصح البيع بحكم احد المتعاقدين او اجنبي ولا يقر بمجهول القدر
 وان شوهده ولا يجهول الصفه ولا يجهول الجنس وان علم قدره
 فان قبض المشتري المبيع والماله هذه كان مقبوضا عليه ان
ثالث السابعة اذا كان العوض من المكمل او الموزون ^{المعروف}
 فلا بد من اعتبارهما بالمقدار ولو باع المعدادون فاصح ولو باع
 الموزون كلبا او بالعكس امكن الصفقة فيهما ويحتمل العكس
 لا الظاهر لان الوضو اصل للمكمل ولو شق العدا اعتبر مكيا لثقل
 الكتاب اليه **الثانية** يجوز ابتياع جزء معلوم النسخه شاعرا
 شاعرا لجزأه او اخلافتا اذا كان الاصل معلوما فصح بيع
 نصف النسخة المعلومة وان شاء المعلومة فلو باع شاة غير متو
 من قطع بطل ولو باع قفزا من صبرة صح وان لم يعلم كمية النسخة

فان قصبت تخير المشتري بين الاخذ بالحققة وبين الفسخ
الثامنة تكفي المشاهدة عن الوصف لو غاقت وقت الابتاع
 فان ظهر المخالفه تخير المضمون ولو اختلفا في التخيير فاقم قوله
 المشتري بجميعه **الثانية** يعتد بما يراى وطعمه ويحيطه ولو اشتراه
 بناء على الاصل يخاف ان يخرج مغبيا تخير المشتري بين الرد والارض
 ويتعين الارض لو تصرف فيه وان كان اعرجا يابغ في الجواز انما
 باختياره كالطبخ والجوز البصر وان ظهر فاسدا رجع با راحة
 ولو لم يكن المكسرة فبطل رجع بالثمن وهل يكون العقد مفسوخا ان
 اصله ويطرأ عليه الفسخ نظرا لثقله في قوته وتقلده عن الموضع
العاشر يجوز بيع المساق في قاره وان لم يفتق وفتقه بان يتبدل
 فيه خط ويشتد لحوط **الحادي عشر** لا يجوز بيع سكر الاجام
 مع ضميمة القصبه غير ولا الابن في الفروع كذلك ولا للبلود
 الاثنا على الاغنام الا ان يكون الصوف مخزا او شرط جزء فالأخر
 العقد **الثاني عشر** يجوز بيع دود القز وقصر القز وان كان الدقة
 فيه لانه لا يوزن في القز **الثالث عشر** اذا كان المبيع في قار
 اسقط ما جرت له عادة به للظرف ولو باع مع الظرف فالأخر للمعاذ
القول في الآداب وهما عدة وعشرون **الثقة** فيها يتحقق

ويكفي التقليد **ب** الشئ بغير المعاملين في الافتتاح **ا** قاله
 الشافعي اذا فقه قاع المجلس وشرا طاعده الخيار وهو شرع الافتاح
 فيمنه الخيار الا في وجهه لا تكاد تحقق الفائدة الا اذا قلنا
 هي بيع او قلنا بان الافتاح من فقه الخيار اسقاط للخيار فيحصل
 سقوط خياره بغير طلبه مع علمه بالحكم وعدم تزويده بالبيع
 ذكر العبدان كان **و** ترك الخلف على البيع والشراء **و** المسحوق
 فيها وخلف في شراء الآلات **ط** تكير المشتري في هذه الآلات
 بعد الشراء **ط** ان يقدر نافعها ويبيع راجح نقصانها ورجحانها
 لا يرد على الجاهل **ح** ان لا يمدح احدها سلعة ولا يذم سلعة
 صاحبها ولو ذم سلعة نفسه بما لا يشمل على الكذب فلا
 باس **يا** ترك الرجوع على المؤمنين الامع الحاجة في اخذ
 نفقة يوم وموعدة على المعاملين **ب** ترك الرجوع على الموعود
 بالاحسان **ج** ترك التسليم في الشراء والشاورية **ج** ترك معا
 الادنين والمؤتمنين والمحارفين والاكراد واهل الذمة وذكور
 الشبهة في المال **د** ترك التعرض للكيل والوزن اذا لم يحسن
هـ ترك الزيادة في السلعة وقت النداء **و** ترك السوم ما بين
 طلوع الفجر الى طلوع الشمس **ز** ترك دخول المؤمن في يوم فيه

بيعا

بيعا وشرا بعد التراضي او قرينه ولو كان السوم بين اثنين
 لم يستعمل نفسه بدلا من احدهما ولا كراهية فيما يكون في الدلالة
 وفي كراهية طلب المشتري من بعض الظالمين التردد لم ينظر
 لا كراهية في ترك الملتزم منه **ح** ترك توكيل جابر لبا **د**
 ترك التلق وحقه اربعة فواضع اذا قصد بيع جمل الباع او اشترى
 بالشعرونك شراء ما يتعلق ولا خيار الا مع العبد **ك** ترك المذكرة
 في الخطة والشعرونك والقر والزيدي والتمن والزيدي والبيع والمذكرة
 يوجب بيعه وجبا لبيع ويعر عليه ان اجحفه الا فلا **ك**
 ترك الزيادة في المعدود على الاقوى وكذا في النسبة مع اختلاف
 الجنس **ل** ترك نسبة الرجوع والوضعية الى احوال المال **ل** ترك
 بيع مال يقبض ما يكال او يوزن **المفصل الثالث** في بيع
 الحيوان والانا حتى تملك بالشيء مع الكفا الاصلي ويسرى الرقبة
 وان اسلموا بعد ما تعرض سبب جرح بالمفوض في دار الحرب
 وقذا الذي يمكن فيها سلم بخلاف دار الاسلام الا ان يبلغ
 يقرب نفسه بالرق والمسيح حال الغيبة يجوز تملكه ولا **م**
 فيه وعصاه ولا يستقر للرجل ملك الاصول والفرع والانا
 المحرمان نسا ورضاعا ولا للمرأة ملك العودين ولا تمنع الرجوع

من الشراء فقبل العمل يدخل مع الشرط ولو شرط فقط قبل
القبض رجع بنسبته بان تقوم حاملا ويجهضا ويجوز البيع
جزئيا من الحيوان الامعة ويجوز النظر الى وجه المملوك اذا
اراد شراؤها الى محاسنها ويجوز تغير اسم المملوك عند شرائه
والصدق منه باربعة دراهم والطعام واحدا ويكره وطئ
المولود من النكاح بالملك وبالعقد والعبد لا يملك فلو اشتراه
وبعد مال فللبايع الا بالشرط وما عوفيه شرط البيع ولو
جعل العبد جلد على شرائه لم يلزم ويجوز اعتبار الامنة قبل
بيعها بخفض او بزيادة او بعين بوسا في من لا تخفى وهي في
من من تخفى ويجوز على المشتري استبراءها الا ان يحرق العقد
بالاستبراء او تكون لامة او تكون بانسه واستبراء الماعل
بوضع العمل ولا يجوز في مائة الاستبراء غير الوطئ ويكره التفرقة
بين الطفل والام قبل سبع سنين والتجريح وطئ وهذا ما
لو عقد في التجريح قبل القبض فلو شري الرق او الارش وكذا
في زمن الخباد وكذا غير التجريح الثانية لو حدث عيب غير
جسمه المشتري في زمن التجريح فله الرد باصل الخيار والا فرب
جواز الرد بالعيب ايضا وتظهر الفائدة لو اسقط الخيار الاصل

والشرط

والشرط وقال الفاضل بخلافه الذين اوالقاسم رحمه الله
في الدوس لا يرد الا بالخيار وهو في حكمه في الشرايع بان
الحديث في المثلثة من مال البائع مع حكمه بعد المثلثة فيه
الثالثة لو شرط لامة مستحقة فاعزم الواطئ المثلثة ونصفه
او المثلث والاجرة وقبضه الولد رجع بها على البائع مع جملته
الرابعة لو اختلفت على ما ذور وفيه في عبد اعقب المادون
عن الغير ولا يبيعه حالف المولى ولا فقيهين كونه بالماذون
اولا ولا ين دعوى مولى الا بشرائه من ماله وعدمه ولا يبيعه
استيجاره على حج وعلمه الخامسة لو تنازع الماذونان
بعده شراء كل منهما صاحبه الا في السابق والامنة قبل البيع
وقيل يبيح الطرفين ولا يجوز عقدهما فلا اشكال ولو تقدم العقد
من احدهما صح خاصة الا مع اجازة الاخر السادسة لامة
المسوقة من ارض الصلح لا يجوز شراؤها فلو اشتراها جاهلا
ردها واستعاد ثمنها ولو لم يجد الثمن ضاع وقيل تسعي فيه
السابعة لا يجوز بيع عبد من عبيدين ولا عبيد ويجوز
شراؤه موصوفا بالسما والا فرب جواز مالا ولو دفع اليه
عبيدين للتخيير فابن احدهما بقي على ضمان المقبوض والتقوم

المولى انحصار حقه فيهما وعدم ضمانه على المشتري فيفتح
 نصف البيع ويرجع بنصف الثمن على البائع ويكون الباقي
 بينهما الا ان يحل الآتي يوما فيختار في السجادة في الزيادة
 على اثنين لوقتنا به تردد وكذا لو كان البيع غير مكتمل
 بل انه حين كانت **الفصل الرابع** في الثمار ولا يجوز بيع الثمرة
 قبل ظهورها عاملا ولا ازيد على الاصح ويجوز بعد بدو
 صلاحها وفي جوارته قبله بعد الظهور خلافا لقرية الكواشي
 وتزول بالضميمة او شرط القطع او بيعها مع الاصول في
 الصلاح احمرار الثمر واصفراره او انعقاد ثمرة غيره وان
 كانت كامنة ويجوز بيع الحضر بعد انعقادها لقطعة ولقطعات
 معينة كما يجوز بيع الثمرة الظاهرة وما يتجدد في تلك السنة
 او في غيرها ويرجع في القطعة الى العرف ولو امتزجت الشاة
 تخير المشتري بين الفسخ والشركة ولو اختار الاضامن فله
 للبائع الفسخ لعيب الشركة نظر اقربه ذلك اذا لم يكن تاخير
 القطع بسببه ومع لو كان الاختلاف بتعريض المشتري مع
 تشكيل البائع وقبول المشتري ما كان عدم الخيار ولو قيل بان
 الاختلاف ان كان قبل القبض تخير المشتري وان كان بعد

فلا يثنى الا حدها كان قويا وكذا يجوز بيع ما يخرج كالخضار
 التوت خرطد وخرطاط وما يخرج كالوطيد كالبقل خوخ
 وجوزات ولا يدخل الثمرة في بيع الاصول الا في النخل بشرط عدم
 الثابت ويجوز استثناء ثمرة شجرة معينة او شجرات وجزء
 شاة وارطال معلومة وفي هذا يترتب ليقطع من الشاة اجزاء
 او حاست الثمرة بخلاف المعلن مستثنا لا يجوز بيع الثمرة بعينها
 على اصولها بخلاف ذلك او غير ذلك في النخل مزانية ولا السبل
 بجذبه او من عنبه ويستحق ما قلده الا ان يعلب بجزءها ثمران
 فيهما **الفصل الخامس** في بيع الزرع قائما وحصيدا وتصيله فالزراعة
 يصلها المشتري فللبائع فصله وله المطالبة باجرة ارضه
 الشاة يجوز ان يقبل احد الشريكين بحصة صاحبه من
 الثمرة ولا يكون بيعا ويلزم بشرط السلامة **الفصل السادس** في بيع
 ما يتردد من ثمر النخل والفواكه والزرع بشرط عدم القصد
 عدم الاضمان ولا يجوز ان يحول وتركه بالكتابة او **الفصل السابع**
 في القمار وهو بيع الاثمان بثمنها بشرط خفاء القمار في
 المجلس واصطفاها بما الى القمار او وضاه بما في ذمته فمضا
 بركاته في القبض فيما اذا اشترى بماله ذمته فمضا آخره ولو

فبعض البعض صحيح فيه ونحوه اذا لم يكن من احدها تقرط ولا
 بد من فخر الوكيل في مجلس العقد قبل نقر المتعاقدين لو
 كان كيدا في القرض فالمعتبر مفاقرته ولا يجوز التفاضل
 في الجنس الواحد وان كان احدهما مكسورا ورديا وتراعى
 احدهما ببيع بالآخر ونحو غيرهما وتراعى باي بيعان هما ولا
 يخرج بالبيع من الذهب النحاس والبرص من الفضة في الردية
 ولا يمنع من صحة البيع بدينار الجنس وقيل يجوز اشتراط حصة
 خاتمة في شراء درهم بعد درهم للردية وهو غير صحيح في المطلق
 مع مخالفتها الاصل والاولى الموصوفة من الثقلين اذا بيعت
 بهما جاز وان بيعت باحدهما اشترط زيادته على جنسه و
 يكفي غلبة الفتن وحلية السيف والمركبة يعتبر فيهما العلم
 اريد بهما بجنسهما فان تعدد كفي الفتن الغالب بزيادة الفتن
 عليهما ولو باعده بصفدين اذ يشترط الا ان يراعى حصة عرفا
 او نطقا وكذا مضى في حكم تواب الذهب والفضة عند
 التساع حكم المعقولة بنحو العقد فيه مع جعل اربابه و
 الاقرب الضمان لو ظهر واو لم يرضوا بهما وان كان بعضهم مملوكا
 وجب الخروج من حقه **خاتمة** الدائم والذات برنعتان

بالبيع

بالبيعين في القرض وغيره فلو ظهر عيب المعين من غير جنسه
 بطل فيه فان كان بازائه بجائز بطل البيع من اصله كذا
 بديله وان كان مخالفا صحيح في السلم وساقا بديله ويجوز
 مع الجمل ولو كان العيب من الجنس كان بازائه بجائزا فله
 الرد بغير ربح وفي المخالفة ان كان صرفا فله الرد في المجلس
 والرد بعد النقر له الرد ولا يجوز للرد من الثقلين ولو
 من غيرهما قيل جاز ولو كان غير صرف فلا شك في جواز الرد
 الا في مطلقا ولو كانا غير معينين فله الايراد اما في المجلس
 في القرض وفي غيره وان تفرقا **المفصل الثاني** في البتة ونقد
 بقوله اسلمت اين واسلمت كذا في كذا الى كذا وقيل الخطأ
 ويشترط فيه ذكر البند والوصف الرابع للجهالة الذي يختلف
 لاجله التماثل اذا كانا هما ولا يبلغ فيه الغاية والنجاسة
 جازوا لاجود والاروى ممتنع وكلما لا يضبط وصفه نسمع
 السلم فيه كاللحم والخز والنبل المنحوت والجلود والجواهر والآلات
 الكبار لقدر ضبطها وتساويت الثمن فيها ويجوز في الجيوب
 القواكه والخضر والتمرة والطيب الحيوان كله حتى شاة البون
 يلزم تسليم شاة يمكن ان تخلج في مغاوير ما ان الشاة ولا

بشرط ان يكون الدين حاصله بالفعل مع فلو حليها
 سلمها اجزا تاما التجارية الحاصل وذات الولد والشاة كذا
 فالأمر بالمنع ولا ينفذ من قبض الثمن قبل التفرق أو الحاسبة من
 دين عليه إذا شرطت في العقد ولو شرط بطلان البيع
 بدين وتقديره بالكيل أو الوزن للمعلومين أو بالعدد مع فله
 التقاوت وتعين الاجل المحرم من التقاوت والأجزاء
 حالامع عموم الوجود عند العقد لا يبين كونه عام التوجه
 عند داس الاجل إذا شرط الاجل والشئ والملازمة ولو شرط
 تأجيل بعض الثمن بطلت في الجميع ولو شرط موضع التسليم أزم
 اقتضى موضع العقد ويجوز اشتراط التسليم في العقد وبعده
 حوله على العزير وغيره على كراهية وإذا دفع قوة الصفقة
 القبول ودفعها لا يجزى فخر به لزم ولو انقطع عند اللغو
 تخير بين الفسخ والقبر **الفصل الثاني** في أقسام البيع بالنسيئة
 إلى الأجل والتمن وعنده وهو أربعة أحدها المساومة
 وثانيها المراجعة بشرط يتم ما العلم بقدر الثمن والرجوع
 على البائع الصديق فان لم يحدث فيه قال اشترته أو كذا
 أو تقوم على ان زاد ففعله أخيرا باستيجار فتمه فيقول

تقوم

تقوم على لا اشترتها لأن يقول واستاجر بكذا وان طر
 وجب كره وان اخذ رشا سقطه ولا يقوم ايعاض المملوك
 بغير كونه أو قطعه تخير المشتري ولا يجوز الاختيار بما اشتراه من قطعه
 أو ولد حيلة لا تعد حيلة نعم لو اشترى ابتداء من غير شرط
 بيع عليه ما جاز ولا الاختيار بما قوم عليه الشاجر والعرض له والملازمة
 الاجرة وثالثها المواضعة وهي طر الحجة في الأحكام إلا أنها
 بنقصه معلومة وثالثها التولية وهي الإعطاء بالمال
 والتشريك جائز وهو ان يقول شركت بك بعضه بنسبه ما اشترى
 مع عليها وهو في الحقيقة مع الجزاء **الفصل الثالث**
 في الزيادة وموجده المحتاج ان اذا قلنا بالكيل أو الوزن وثالثها
 والذم هم منه اعظم من سبعين ذنبه وضابط الحقن ما دخل
 اللفظ الخاص فالتمسك والزيادة جنس والخطأ والشعر جنس
 المشهور والهوم تابعة للحيوان ولا ربا في المعداد ولا بين الوالد
 والولد والزوجة وزوجته ولا بين المسلم والمحرقي إذا أخذ المسلم
 الفضل يثبت بدينه وبين الذمى ولا في القسمة ولا يفسر عقد
 التبعين إلا ان اليسير يتخلص منه بالتصميم ويجوز بيع سبعة
 ودرهمين أو درهمين وثمانين ودرهمين واملاد ودرهم

ويعتبر كل الواجب مخالفه وبيان يبيعه بالمقابل وليد الزائد
 من غير شرط او بغير شرط كل منهما صاحبه ويتبادر ولا يجوز
 الربط بالقرع كذا كما ينفص مع الجفاف مع اختلاف
 الجنس يجوز التفاضل فقد وسية ولا عبرة بالأجزاء المائية
 في الجزر والمخل والدقيق الا ان يظهر ذلك للخص وهو يتبين ولا
 يباع اللحم بالجوان مع التماثل ويجوز مع الاختلاف **الفصل الثاني**
 في الغيبة وهو أربعة عشر **أ** خيار المجلس وهو يتحقق بالبيع ولا
 يزول بالمحائل ولا بمقارعة المجلس صحطين ويسقط بالثبوت
 سقوطه في العقد باسقاطه بعده ومقارعة احدهما حصا
 ولو التزم به احدهما سقط خياره خاصة ولو فتح احدهما
 واجاز الاخر قدم الفاسخ وكذا في كل خيار مشترك ولو جوزه
 فسكت فخياريهما باق **ب** خيار الجواز وهو ثابت للمشتري خا
 ثلثة ايام مبداهما من حين العقد ويسقط ^{است} بالرسوخ
 او اسقاطه او تصرف **ج** خيار الشرط وهو يجب الشئ
 الاجل مضبوطا ويجوز اشتراطه لاحدهما او لكل منهما ولا
 جحق عنهما او عن احدهما واشتراط المأمرة فان قال المشتري
 فسكت واجزت فذلك وان سكت فالاولى للزوم فانه ^{يملك}

الاختيار وكذا من جعل له الغيبة وجب اشتراط مدة المأمرة
د خيار التأخير عن ثلثة ايام فمن باع ولا يقص ولا يقص
 ولا شرط التأخير ويقص البعض كذا يقص وتلفه من البائع مطلقا
هـ خيار ما يفسد ليومه وهو ثابت بعد دخول الليل **و** خيار
 الزيادة وهو ثابت لمن لم يبرأ اذا زاد في طرقت البائع او نقصت
 طرفا المشتري ولا بد فيه من فحص للجنس والوصف الا ان
 المعين ولو راي البعض ووصف الباقي فخره في البيع مع عدم ^{المعنى}
ز خيار الغبن وهو ثابت مع الجهل اذا كان بما لا يتعارف به
 غالباً ولا يسقط بالتصرف الا ان يكون المعين المشتري وقد
 اخرج من ملكه وفيه نظر للمقارعة الجهل فيفكر الفسخ والزاد
 بالقيمة او المثل كذا وتلفت العين او استولت الامت **ح** خيار
 العيب هو كل ما زاد عن الخلق الاصلية او نقص عنها كان
 كالا صفة ^{تتعلق} كالخج ولو لم يفسد المشتري بالخيار مع الجهل ان
^{من} ^{الاشياء} هو مثل شبهه التفاوت بين القيمتين من الشئ
 ولو تعددت القيم اخذت قيمته واحدة متساوية ^{الشبه}
 للجمع من القيمتين نصفهما ومن الخس خسما ويسقط الرد ^{التميز}
 او حدوث عيب بعد الضيق ويحق الارش ويسقطان بالعلم قبل

العقد وبالرضا به بعد وبالإبراء من العيوب أو بالاعلا
والإبقاء وعدم العوض عت كذا التقل في الزيت غير المعت
ط خيا التليس ولو شرط صفه كال كالبكاره وتوهمها
كخبر الوجده وصل الشعر قطعه الخ لا تخبر ولا راس وكذا
النصرة للشاة والبقرة والثاة بعد اخبارها ناكه أيام
يرد بها الدين حتى الحاد أو مثله لو تلف **ي** خيا الاشتراط
ويصح شرطه شرط السابغ في العقد أو الوعد إلى جهته
أحد العوضين أو ينع منه الكسوف السنة كالو شرط تأخير البيع
الغن ما شاء أو عدم وطه الأمتة ووطه البايع أياها وكذا
بأشراط غير المقدرة كاشتراط حمل الدابة فيما بعد أو أن
يبلغ السبل ولو شرط بغيره إلى أن السبل جاز ولو شرط
السابغ بطل أو بطل ولو شرط عوض المملوك جاز فان اعتقه أو
تخير البايع وكذا كل شرط لم يسلم بشرطه فانه يفيد تخير ولا
يجب على المشرط عليه فاعلموا أن ما فائدة جعل البيع عرضة ^{لزيادة}
عند عدم سلامة الشرط ولزومه عند الاتيان به **يا** خيا ^{الذات}
سواء قارنت العقد كالو اشترى شيئا فظهر بعضه مستحقا ^{للكسوف}
بعده إلى قبل القبض كالو امتزج بغير بحيث لا يخبر وقد يستعمل هذا

عيا **ج** خيا في التسليم فلو اشترى شيئا طلقا
الكل تسليما ثم تخبر بعد بخبر المشتري **ج** خيا بغير الحقيقة
كالو اشترى سلعة فاستثنى أحد ما **يا** خيا والتفليس
الفصل العاشر في الأحكام في حصة الأول النقد
الشيا لا في البيع يفتقر كون الثمن حالا وإن شرط التجديد
ألكه فان وقت التجديد لا يحصل في الوقت وإن شرط
التأجيل اعتبر في سبيل الأجل فالزيادة ساطة بما يحصل الزيادة والنقصان
كقدم الحاج ولا بالتشارك كقدرة عدد شهر بيع وقيل على
الأول ولو جعل الحال ثلثا والأجل زيادة منه أو فاوت بين
أجلين بطل ولو تأجيل البعض المعين صح ولو اشترى البايع شيئا
صح قبل الأجل وبعده بحسن الثمن وغير زيادة ونقصان إلا أن
يشرط في بيعه ذلك فيبطل ويجوز خبر الثمن لو رده إلى البايع
في الأجل لأتليه فلو امتنع قبض الحاكم فان تعذر فهو سائمه
في يد المشتري لا يضمنه لو تلف بغير تقريطه وكذا كل من امتنع
من قبض حقه ولا يجوز منه زيادة الثمن ونقصان إذا عرفت ^{المشتري}
القيمة إلا أن يؤدى إلى التسليم ولا يجوز تأجيل الحال زيادة ^{بغير}
ذكر الأجل في غير المساواة فيخير المشتري بدو للتليس **لش**

في القبر اطلاق العقد يقتضي قبض العوضين فيقضيان
 معا ولو تباينا سواء كان الثمن عينا او دينيا يجوز اشتراط تأخير
 اقباض المبيع مدة معينة والاشفاق به منفعته معينة ^{والقبض}
 في المقول نقله وفي غيره التحلية ^{ومنه ينقل الثمن الى المشتري}
 اذا لم يكن له خيار فلو تلف قبله من المبيع مع ان الفناء
 للمشتري وان تلف بعضه او تعيب غير المشتري في الامساك ^{الارض}
 والقبض ولو غصب من المبيع وامر مع عوده او امكن زوجه
 خيرا والاشحار للمشتري ولا اجرة على المبيع في تلك المدة الا
 ان يكون المنع منه وليكن المبيع مفرقا ويكره بيع الكيل والوزن
 قبل قبضه وقيل يجوز ان كان طعاما ولو اذن على المشتري قبضا
 المبيع حلف ان لو كسر خيرا لاعتباره ^{والاحلف للمبيع ولو}
 المشتري الذي لا يعلم اقباض الجميع حلف ان لو كان سبق
 بالقبض ^{الاولى} ^{الثالث} فيما يدخل في المبيع وراعي فيه ^{القبض}
 والعرف في البستان الارض ^{والشجر والبناء} وفي الارض
 البناء اعلاه واسفله الا ان يفرد الاعلى عادة والابواب
 الاعلاق المنصوبة ^{والاختار المثلث} ^{والسلم المثلث} ^{والفتاح}
 ولا يدخل الشجرها الا مع الشرط او يقول بما اعلق عليه بابها

او ما دار عليه حايظهما وفي التخل الطلع اذا لم يتغير ولو اذن
 فالثمن للمبيع ويجب تبقيتها الى ان اخذها عرقا ^{الفضل}
 للمبيع وكذا باق في الثمن مع الظهور ويجوز لكل منهما التخلي الا
 يستخر ولو تقابلا في الظهور والتمتع رجحا ^{اصلية} ^{المشتري}
 القرية البناء والمراقة وفي العبد ثابته ^{الثانوية} ^{للحق} ^{الارض}
 في اختلافهما ففيه ثمن يحلف المبيع مع قيام العين ^{المشتري}
 مع ثمنها وفي تعجيله وفقد الاجل بشرط من او ضمن عن المبيع
 يحلف وكذا في تعدد المبيع وفي تعيين المبيع ^{تجارات} وقال الشيخ
 والقاضي يحلف المبيع كالاختلاف في الثمن ويطلق العقد
 من حيث لا من اصله وفي شرط مسقط يقدم ^{الدين} ^{القبض}
 ولو اختلف الوثيرة نزل كل وارث منزلة ^{وتشهد} ^{الحامس}
 اطلاق الكيل والوزن ينصرف الى المعاد فان تعدد ^{فقال}
 فان تساوت ولم يعين فبطل المبيع واجرة اعتبار المبيع على
 المبيع واعتبار الثمن على المشتري ^{والجرة} ^{الدلال} ^{على الامر}
 لو امره بتولي الطرفين فليهما ولا يفرض الا بتقريب فحلف
 على عدمه وان ثبت حلف على القيمة لو خالف المبيع
خاتمة الاقاله ضح في حق المتعاقدين والشفيع فلا



بثبت بها شفعة ولا يقطبها اجرة الدال ولا يبيع بزيادة
 في الثمن ولا ينقصه ويرجع كل عوض المساكنة فان كان ثا^{لث}
 مثله او قيمته **كتاب الدين** وهو ضمان
الاول القرض والدين ثمانية عشر درهما مع ان درهم
 الصدقة بعشرة والصيغة اقترضت منك ثمنه او ثمنه فيه
 وعليك عوضه فيقول المقرض قبلت وشبهه ولا يجوز
 اشتراط النفع فلا يقيد الملك حتى التحلح عوض المكسرة
 خلافا لادب الصلاح وانما يبيع اراض الكاسل وكل ما
 يشاء ولا جزاؤه يثبت في الذمة مثله وما لا يثبت في يوم الغنم
 ويده يملك فله ومثله وان سكره المقرض ولا يلزم مثله
 الاجل فيه ويجب تسمية القضاء وعمله عند فائه والا فثنا
 به لو كان صاحبه غائبا ولو بشر منه فصدق به عنه ولا
 يبيع قممته الدين بل الحاصل لهما والتساوي بينهما يصح
 بعه بحال لا مؤجل وبزيادة ونقصه الا ان يكون روبا
 ولا يلزم المديون ان يدفع الى المشتري الاما وضع على روات
 محذرين الفضل عن ابي الحسن الرضا ع ومنع ابن ادريس من
 بيع الدين على غير المديون والمشتري العتق ولو باع الدين

ملك

بملكه المسلم ثم قضى منه دين السلم صح قبضه ولو ساقط
 ولا عمل الدين الموجهة بحج المسلم خلافا لابن الحنفية
 اذا مات المديون ولا عمل بموت المالك والمالك لا يترافع
 الساعى في الفلن اذا التزم بزيادة متصلة وقيل يجوز ان
 زادته وغرها الميت سواء في تركه مع القصور ومع الوفا
 لصاحب العين اخاها في المشور وقال ابن الحنفية يخلفها
 وان لم يكن وفا ولو وجد الدين ناقصة فعلى المقرض
 بالنقص مع الغرنا مع ثبوتها الى الغير ولا يقبل اقراؤه في حال
 القلمين يمين لتعلق حق الغرنا ويصح بدلين ويعلق بيمينه
 ولا يشارك الغرنا المقرض وقوة الشيخ المشاورة يبيع المسلم
 من التصرف في اعيان امواله وتباع ونقسم على الغرنا ولا
 يدخل للموجلة شيء ويحضر كل متاع في سوقه ويجوز لو ادعى
 الاعانة حتى ثبت فاذا ثبت خلى ببيله وعن علي ع ان شتم
 آجروه وان شتم امتهلوه وهو يدل على وجوب التكتيب
 اختار ابن حمزة ومنعه الشيخ وابن ادريس والاولا اقره ابننا
 يحجر على المديون اذا قدرت امواله عن ديونه وطلب الغرنا الحجر
 بشرط حلول الدين ولا تباع داره ولا خادمه ولا ثباته

ظاهره المتعبد بهما واستحب للغير تركه والزم ما توافق
 بالاول **المقصد الثالث** في دين العبد لا يجوز له التمتع بغير
 ولا فيما بين الآباء السيد فلو استدان باذنه فعلى المولى
 ولا نعتقد ونقتصر في التجارة على عمل الاذن وليس له الاستدانة
 بالاذن في التجارة فيلزم زعمه لو تلف بيع به بعد عقد على
 الاقوى وقبل بيعه فيه ولو اخذ المولى ما اقترحه تخير المقرض
 بين رجوعه على المولى وبين اتباع العبد **كتاب الزهون**
 وهو وثيقة للدين والايحاء وهشك ووثقتك او هذا ومن
 عندنا وعليه لك وشبهه ويكفي الاشارة في الاخرى او
 الكتابة معها فيقول المهرن قبلت وشبهه وان ذكر اجل
 ضبطه ويجوز اشتراط الوكالة للمهرن وغيره والوصية له ^{او}
 وانما يتم بالتبضع على الاقوى فلو جرد او مائة او غير عليه
 ربح قبل قبضه بطل ولا يشترط دوام التبضع فلو اعار
 الى الزهون فلا باس ويقبل قول الزهون بالاقباض ^{اذا} الا ان لم
 كذبه ولو ادعى الموطاة فله احلاف المهرن ولو كان بين
 المهرن فهو قبض ولا يفتقر الى اذن في القبض ولا الى صحة
 زمان ولو كان شاعرا فادب من اذن التبرك في القبض او

قضاء تعبد والسكلام اما في الشرط او اللواحق الاول
 شرط الزهون ان يكون عينيا ما لو كان يمكن قبضه ما يقع بهما فانه
 صحيح ومن المتعبد به لا الدين ومن المبدأ ابطال لتدبيره
 على الاقوى ولا ومن الحرم للغزو اذا كان الزهون مسلما او
 المهرن ولا ومن الحرم مطلقا ولا لو تم لا يملك وقف على الايجار
 ولو استعار المهرن صحيح ويلزم بعقد الزهون وفيه الزهون لو
 تلف او بيع وصح وهو الارض الحراجية تبع للزينة والشجر لا
 ومن الطير الهواء الا اذا اعتيد عوده ولا التملك في الماء
 الا اذا كان محصورا شاهدا ولا ومن المصحف عند الكافر
 او العبد المسلم الا ان يوضع على مسلم ولا ومن الوضوء
 بيع الزهون في زمن الغياض وان كان للبايع الانتقال المبيع
 بالعقد على الاقوى ويصح ومن العبد المرتد ولو عن فطره
 لغا في مطلقا فان عجز المولى عن فكده فقد استجنا به ولو
 ما يتسارع اليه الفساق قبل الاجل فليس شرط بيعه ^{من}
 ولو اطلق حمل عليه ^{من} اما المتعاقدان فيسترطيهما الكل
 وجاز التصرف ويصح دهن مال الطفل المصلحة واخذ الزهون
 كما اذا اسلف المهرن ظهر الغبطة او خيف على ماله من غرق

او نهت لو تعذر الرهن هذا فرضه من ثقله عدل غالباً
 واما الحق في شرطه فيؤيد في الذمة كالقرض وشره المبيع والذمة
 بعد استقرار الجنابة وفي الخطا عند المأول على شرطه و
 مال الكسابة وان كانت مشروطة على الاخر مبيعاً مال الجعالة
 بعد الرد لا قبله ولا بد من امكان استيفاء الرهن من الرهن
 فلا يصح على منعه المخرج عنه فلو آجره في الذمة لم يخرج
 زيادة الدين على الرهن من زيادة الرهن على الدين **وقاما الكفاية**
فصل اذا شرط الوكالة في الرهن لم يملك عرضه ويضعف
 بان الشرط في لازم يؤثر جواز الفسخ لو اخل بالشرط لا وجوب
 الشرط لو فسخ الوكالة فسخ الموهن المبيع المشروط بالرهن ان كان
الثاني يجوز للموهن ان يبيع الرهن وهو مقدم به على الغرماء ولو اوعز
 به بكتابة **الثالثة** لا يجوز لاحدهما التصرف فيه ولو كان له
 نفع اجزءه لو احتاج الى ثبوته فعلى الرهن ولو استغنى للموهن
 نقاضا **الرابعة** يجوز للموهن الاستقلال بالاستيفاء لو خاف
 جحود الوارث اذا القول قول الوارث مع جهله في عدم الذمة
 عدم الرهن **الخامسة** لو باع احدهما توقف على اجازة الآخر وكذا
 حق الرهن لا الموهن ولو يرضى الرهن صارت متولدة مع

الاحكام وقد سبق جواز بيعها ولو وطئها الموهن في ورثان فان اكرهها
 فله العشران كانت تكرر اذا لا يفتقده وقيل هو المثل وان طأ
 فلا شيء **السادسة** الرهن لازم من جهة الرهن حتى يخرج
 عن الحق فيبقى امانته في يد الموهن ولو شرط كونه مبيعاً على الاكل
 جلا وضمنه بعد الاجل لا قبله **السابعة** يدخل الفاء المتقدمة
 الرهن على الاقرب الامع شرط عدم الذمور **الثامنة**
 ينقل حق الرهن الى الوارث بالموت لا الوكالة والوصية لا
 مع الشرط والمزاد من الامتناع من استيفاء الوارث وبالعكس
 فليست على ابيه ولا اقلها كذا **التاسعة** لا يضمن الموهن
 الا بعد اذ وقع فسخه فيلزم قيمته يوم نكضه على الاصح ولو اختلفا
 في القيمة حلف الموهن **العاشرة** لو اختلفا في الحق الموهن عليه
 الرهن على الاقرب ولو اختلفا في الرهن والوديعة حلف الموهن
 ولو اختلفا في عين الرهن حلف الرهن وطلا ولو كان مشروطاً
 في عقد لازم بحالها **الحادية عشرة** لو اذى قينا وعين بامرنا
 فذا ان اطلق فسخها الفاء في العقد حلف الواقع وكذا لو كان عليه
 دين خالف فاذى لرفع عن الموهن به **الثانية عشرة** لو اختلفا
 فيما يباع به الرهن بيع بالنقد الغالب فان غلب نقد المبيع

كتاب النكاح

والنكاحان بائنهما غير الفاكه **كتاب النكاح**
 واستثا سنة الصغر والجنون والروق والنفقة والفلس والمرض
 وينتجح الصغير حتى يبلغ ويرشد بان يصلح ماله وان كان
 فاسقا ويجبر بملازمة تثبت الرشد بشهادة النساء في
 النساء لا غير بشهادة الرجال طلقا ولا يصح اقرار
 الصغير بماله ولا تصرفه في الماله لا يسلم عوض اللطع
 اليه ويجوز ان يتوكل الغير في سائر العقود ويمتدح للجنون
 حتى يفيق والولاية في ماله للاب والجد فيمن كان في
 الولاية ثم الوصي ثم الحاكم والولاية في مال الصغير الكفا
 له يسو وشك كذلك وان سبوا فلهما اكمل والعبد ممتنع
 والمرضى ممنوع مما زاد على الثلث وان تجز على الاقوى
 ثبت الحجر على الصغير بظهوره منه وان لم يحكم الحاكم
 ولا ينفذ الا بحكمه ولو عامله العالم بما له استعانة
 ماله فان تلف فلا ضمان وفي ايداعه واجارة او اعارة
 فيسلفا لعين نظرا ولا يرفع الحجر عنه بلوغه خمس وعشرين
 سنة ولا يمنع من الحج الواجب طلقا ولا من المنكوحات
 اسويت نفقته وينعقد بيمينه ويكفر بالصوم واللعن

كتاب النكاح

عن الفصحى الا لغيره **كتاب النكاح** وهو العقد
 بالمال من البرى ويشترط كماله وحسنه الا ان ياذن المولى
 فيثبت في ذمة العبد الا ان يشترط من مال المولى لا يشترط
 عليه بالمستحق ولا العجز بل بغيرهما والايجاب حتمت وكففت
 وتقبلت وشبهه ولو قال مالك عندنا وعلى او ما عليه
 فليس بصريح فيقبل المستحق وقيل يكفي وعنه فلا يشترط فورية
 القبول ولا عجز بالعجز بعد لا يرجع عليه مع عدم اذنه ولا
 اذن رجع باقل الامور مما اذاه ومن لم يشرط فيه المدة
 او علم المستحق باعشا ويجوز القضاء حال الا وتوجد عن حال
 مؤجل والمال المضمون ما جاز اخذ الوهن عليه ولو ضمن
 للمشتري هذه الثمن لزمه في كل موضع يبطل فيه البيع من راس
 كالاستحقاق ولو ضمن لدرك ما يباح من بناء او غريب
 فالاقوى جوازه ولو انكر المستحق النفس شهده عليه الغرض قبل
 مع عدم التهمة ومع عدم قبوله قوله لو عره القضاء من رجع في
 موضع الرجوع بما اذاه او لا ولو لم يصدقه على الدفع رجع بالاقول
كتاب النكاح وهو العقد بالمال المنقول
 بمثله ويشترط فيه ارضا الثلاثة فيقول فيها المال كالضمان

ولا يجزئ لها على المثل ولو ظهر عشا فصح الحال ويصح
 تراخي الحوالة ودورها كذا الثمن والمواصلة بغير جنس الحق
 المواليدين عليه لو اريد على دين التحصيل على اثنين متجانسين
 ولو اريد على الحال عليه وطلب الرجوع لانكار الذين واوعاه المحل
 تعاضد الاصل والظاهر والا والارجح فيحلف ويرجع سواء
 كان يلفظ المواليدين **كتاب الكفالة**
 وهي التهمة بالنفس وتصح حالة وموجلة الى اجل معلوم
 يبرأ التكفل بتسليمه ما عند الاجل او في الحول ولو امتنع
 فالمستحق حبه حتى يخبره او يؤذيه ما عليه ولو علق
 الكفالة بطلت وكذا الثمن والحوالة نعم لو قال ان لم
 الى كذا كان على كذا حقت الكفالة ابتداء ولا يلزم المال المستحق
 ولو قال على كذا ان لم احضرم لزمه ما شرط من المالك ان يحضرم
 ويحصل الكفالة باطلا في الغريم من المستحق فله ان يكون قاتلا
 لزمه احضاره والقبض ولو غاب المكفول انظر بعد المعلوم بقا
 الذمات الآيات ويصحب الاطلاق في التسليم في موضع العقد
 فلو عين غريم لزم ولو قال التكفل لاحد لك حلف المستحق وكذا
 لو قال ابرأته فلو ربه اليه بغير عليه برئ من الكفالة والمال العجا

ولو تكفل اثنان بواحد كيف تسلم احدهما ولو تكفل بواحد الاثنان
 فلا بد من تسليمه اليهما ويصح القبر بالبدن والراس والوجه
 اليد والرجل واذا مات المكفول بطلت الاثني الشهادة على
 بالاثلاث والمعاملة **كتاب الصلح** وهو حيا
 مع الاقرار والانتكار اما الحل او اما او حرم حالا لا قبل
 بالايضا والقبول الصلح دين من الكمال الجواز المدين وهو حل
 في نفسه ولا يكون ظاهرا او باهرا ولو اصرح الشركان على العقد
 احدهما واسوالمال والباقي للاخر يجر او يخرج عن انفساء ^{الدين}
 ولو شرط ايهاها على ذلك ففقد نظر ويصح الصلح على كل من ^{الدين}
 والمنفعة بمثلها وجنسه ومخالفه ولو ظهر استحقاق العوض
 المعين بطل الصلح ولا يعتبر في الصلح على الفدين القبول
 المجلس ولو ائلف عليه ثوبا بياوي درهمين فصالح على الكفر
 او اقل فالمشهور الصحة ولو صالح منكر الذم على سكنى المذموم
 سدد فيها صح ولو اقر بها ثم صالح على سكنى المذموم ولا يرجع
 وعلى القول بغيرية العارية له الرجوع ولما كان الصلح شرعا
 لقطع الخواذب ذكر فيه احكام من التنازع ونشر الجاحضها
 في مسائل لو كان بيدها ورهنا فادعاهما احدهما وادعى الآخر

لحدودها فلو كانت نصف درهم والآخر الباقي وكذا لو أريد جعل
 درهمين وآخر درهمين لا يتفرط وتلف أحدهما **الثانية**
 يجوز جعل الشيء بالمال عوضا للمصلحة ومورد المالك وكذا يجوز المنة
 على سطحها أو ساحتها بعد العلم بالموضع الذي يجري منه الماء
الثالثة لو تنازع صاحب غل العلوي في جدران البيت
 حلف صاحب الغل وفي جدران الغرة يحلف صاحبها وكذا
 في صفها ولو تنازع عا في سقف بيت أرفع بينهما **الرابعة**
 إذا تنازع صاحب غر في الغار وصاحب بئ في البئر حلف
 صاحب الغر في قدر ما يليه والآخر على الزائد وفي الدخنة
 يحلف العلوي وفي الغر تنصعها برفع **الخامسة** لو تنازع
 ركب الدابة وقا بغيرهما حلفا لركب لو تنازع في ثوبا
 يد أحدهما أكثر فما سواه وكذا في العبد وعليه ثياب أحدهما
 يرفع صاحب العمل في دعوى البهيمة **الحادية** صاحب البيت في
 الغرة عليه وإن كان بابها في حاله **الثانية**
 لو بناء جدارا غير متصل بينا أحدهما أو متصلا بينهما فإن
 حلفا أو تكلا فهو لها وإنه لو حلف ولو انفصل بأحد حلف
 وكذا لو كان له عليه جديع أما للزوارج والزوارن فلا تنحج لها

الامانة القطع في الخصم **كتاب الشركة**
 وبسببها قد يكون الزمان عقدا وحياتة دفعة وفيها لا يتغير
 الشريك قد يكون عينا ونفعه وحقا والمعتبر شركا القان لا
 شركة الاعمال والوجوه والمعاوضة ويتساوىان في الربح والخسران
 مع تساوي المالين ولو اختلفا اختلف ولو شرطا غيرهما
 فالأظهر المبدأ أن ليس لأحد شركاء التصرف إلا بأذن الجميع
 من التصرف على المأذون فإن تعدى ضمن ولكل المطالبة
 بالقسم مع ضمان كالمال وتقدا والشريك أمين لا يضمن إلا
 بعد أن يقر بطله وقبل يمينه في الخلف وإن كان انتبها
 ويكون مشاركا الذي وبقاعده وأيداعه ولو باع الشريك
 صفقه وقبض أحدهما من ثمنها شيئا أو الأخر فيه ولو أعتق
 المشتري شيئا من نفسه وأحلف **كتاب المصارف**
 وهو أن يدفع مالا للغير لعمل فيه بحصة معينة من ربح
 وهي جائزة من الطرفين ولا يصح اشتراط الزم أو الإحلال
 لكن يبرأ الممنوع من التصرف بعد الإحلال أو جعله بدو تصفير
 التصرف على ما أذن له المالك ولو أطلق تصريف بالاستمرارية
 ونفق في التصرف كمال نفقته من أصل المال وليس له أن يعقل

البلد بمن المثل غادون وليع كذا كذا بمن المثل فما فوقه لم يشتر
بعين المثال الا في الاذن في الدية ولو تجاوز ما حد المثل
منه والرجع على الشطر وانما يجوز بالذراهم والدينارين ولم
للعصاة بالشرط والعامل من لا يضمن الا بعد وقت يجرى
فصح المالك فللعامل اجرة المثل الى ان لا الوقت ان لم يكن يرجع
والقول قول العامل في قدر المثل وقدر الرجوع ويغفر
يكون راس المال تعاوما عند العقد وليس للعامل ان يشتر
ما يضره على المالك كمن يبيع عليه ولا يشترى من
المال شيئا ولو اذن في شراء ابيد صح وينتقل للعامل الاجرة
ولو اشترى بائنه صح فان ظهر فيه ربح انفع فبيده
المعقوف في الكتاب **كتاب الودعة** وهو استئجار
في الحفظ وتعلق المصاحبة في قول ولا حصر في الالفاظ الدالة
عليها ويكفي في القول الفعل ولو طرحها عند او كره على
لو تركه بدعيه فلا يجب حفظها ولو قبل وجب الحفظ ولا ضمان
عليه الا بالعدوى والتفريط فلو اخذت منه ثم اقلعت
ولو تمكن مع من الدفع وجب له يود الى الخلل الفقد الكثير كالرجوع
اختلاف المثل نعم يجب عليه البيان لو وقع بها الفقد الموقوف وتبطل

بموت كل منهما مما وجبته عاقلانه فسبق امانته شرعية لا يقبل
قول الودعي في ردها الا بينة ولو عين موضع الحفظ
عليها الا ان يخاف تلفها في قبيلها ولا ضمان ويجوز
الودعة بما جرت العادة به كالشئ في النقد في الصدوق
الدابة في الاصطبل في النشاة في المراح ولو استوعب من طفل او
يحبون ضمن ويرأى بالرد الى وليها ويجوز عاقل الودعة على
الموقع وان كان كافرا ويضمن لو اهل بها المطالبة او اولاها
من غير ضرورة او سافر بها كذلك او طرحها في موضع متقن
فيه او تركه سق الدابة او علقها ما لا يصبر عليه عادة او تركه
نشر الثوب للرجع او امتنع بها او مزجها وليا في المالك او كليم
فان تعدد في الحال عند الضرورة الى ردها ولو انكر الودعة
حلف ولما قام بهما بينة قبل حلفه ضمن الا ان يكون جارا لا
يستحق عندي شيئا وشبهه والقول قول الودعي في القيمة ولو غلط
واذا مات الودع سلمها الى وارثه او الى من يقوم مقامه ولو سلمها
الى بعض ضمن الباقي ولا يبرء باعادتها الى الودع ولو تعدى ما في
وقبل قوله بيمينه في الرد **كتاب العارية**
ولا حصر ايضا في الفاظها ويشترط كون المعير كاملا جارا للغير

والباقيها سافيتك أو غاملتك أو سلمت لك أو ما شئت
 والقبول الرضا به ويصح إذا قبل العامل عمل زيدية الثمرة
 ظهرت ولا بد من كون الشجرة ثابتة خفية ثم يرد مع بقاء
 وفيما له من كل الحناء نظر ويشترط تعيين المدة ويبلغ العامل
 مع الاطلاق كل عمل متكرر كل سنة ولو شرط بعضه على المال
 صح لا يجمع وتعيين للثمرة بالخروج المشاع لا المعين يجوز
 اختلاف للثمرة في الأنواع إذا علمها ويكره أن يشترط
 المال على العامل ذهباً أو فضة فلو شرط وجب بشرط الاستحالة
 وكذا قيد العقد بالثمرة للمالك عليه اجرة مثل العا
 ولو شرط عقد مساقاة في عقد مساقاة فالأقرب الصحة
 لو شاعرا في خيانه العامل حلف وليس للعامل أن يسأ
 غيره والخروج على المالك الأمع الشرط وتلك الغاية مظهر
 الثمرة وتجوز الزكاة على ما تنبغ تصيبه النقص ولو كانت
 المساقاة بعد تعاقب الزكاة وجوزها فإذ زكاة على المالك
 وأثبت السيد بن زهر الزكاة على المالك في المزارعة
 المساقاة دون العامل والمفارقة باطلة وله صاحب الحق
 قلعه وله الاجرة الطول بقائه ولو نقص بالقلم ضمن رده

ولو طلب كل منهما مال صاحبه يعرض له حجب على الآخر
 اجابته ولو اختلفا في القيمة حلف المالك وفي المدة
 حلف المتكرر **باب الاحارة** وهي العقد
 على تلك المنفعة المعاومة بعوض معلوم واجبا بها
 أجر تلك أو أكثر تلك أو ملكك منفعتهما سنة ولو نوى
 بالبيع الاحارة فإن أريد على العين بقاء وان قال بعيتك
 سكتها ما لا تضي للصحة وجهان وهو لازم من الطرفين
 ولو تعقبا البيع لويطيل سواء كان المشتري هو المتاجر أو غيره
 وعقد المتاجر لا يبطلها كالمستاجر جازوا فمستأجرة
 لو تم العقد كالشئ المانع من قطع الطريق فالأقرب جواز البيع
 لهما منهما ولا تبطل بالموت لأن تكون العين موجودة وكل ما
 يفتح الانتفاع به مع بقاء عينه يفتح عاونه ليجاز صفه
 كان أو شاعرا ولا يضمن المتاجر العين إلا بالتعدي أو
 التزيط ولو شرط منها فاضها العقد ويجوز شاعرا لغيرها
 ولا حد لها نعم ليس للوحي أو الوكيل فعل ذلك الأمع الآن
 ظهور الغبطة ولا بد من كمال المتعاقدين وجواز تصرفهما من
 كون المنفعة والاجرة معلومتين والأقرب أنه لا يكون المتشاعرا

في الاجرة عن اعتبارها وتملك بالعقد وجب تسليمها
 بتسليم العين وان كان على عمل فبعد ولو ظهر فيها عيب لا يبرئ
 الضعيف والاربعون العيين ومع عدمه بطالب بالبدل قبل
 له الضعيف وهو قريب ان تعذر الادبال ولو جعل الجزئين على
 تقديرين كقول الشارع في يوم بعينه باجرة وفي آخرها جزئاً
 في كفاطة الروسية ونحو التي يبدل بين والنفارسية وهي
 التي لو احدثنا الاقرب النفعة ولو شرط عدم الاجرة على التمتع
 الآخر لوضع في مسألة النقل وفي ذلك نظر لان قضية كل اجزاء
 المنع من نقيضها فيكون قد شرط قضية العقد فلم يطل في مسألة
 النقل وفي غيرها غاية ما في الباب انه اذا اخل بالشرط
 بطلان المصلحة من مضمون الاجرة فلا يكون حاصلاً من جهة
 العقد ولا بد من كون المنفعة مملوكة له او لولييه سواء كانت
 مملوكة بالاصالة او بالتبعية فملك استاجر ان يوجر الامع شرط
 استيفاء المنفعة بنفسه ولو اجر الفسخ فالاقرب الوقف على
 الاجارة ولا بد من كونها معلومة اما بالزمان كالسكنة او
 به او بالمسافة كالركوب اما به او بالعمل كالحياطة ولو جمع
 بين المدة والعمل فالاقرب البطلان ان قصده للتطبيق ولا يعمل

الاجرة

الاجرة لتمام غير استاجر ويجوز المطلق واذا سلم العين و
 مضت مدة يمكن فيها الانتفاع استغنى الاجرة ولا بد من كونها
 سباحة فلو استاجر لتعليم كقراة غنا او حمل سكر وقل وان
 يكون مفقدا على تسليمها فلا يصح اجارة الابن وان حتم اليه
 اسكن للمجاز ولو طر المنع فان كان قبل القبض فله الفسخ ولو
 كان بعده فان كان تلفاً بطلت وان كان غصباً لم يلج المستاجر
 على الغاصب لو طر في المنفعة عيب فله الفسخ وان خالف
 نظر لو طر بعد العقد فكذلك كان تمام المسكن ويستحب ان
 يباح طر من يستعمله على الاجرة او لا وان بوفيه عقيب فراض
 ويكره ان يضمن الامع التهمة ^{تلك} من يعمل عملاً فله تعييد له
 غيره باقل على الاقرب ولو احدث فيه حلاً فلا يجب الشا
 لو استاجر عينا فله اجارها باكثر مما استاجرها به وقيل
 بالمنع الا ان يكون بغير حبس الاجرة او يحدث فيها صفة
 كمال الشا اذا طر في العين ضمن قيمتها او بالشرط والاشا
 يوم الشا ولو اختلفا في القيمة حلف الغارم ^{التي} مؤنة الذي
 او العبد على المالك ولو ائق المستاجر عليه بنية الرجوع فتح
 مع تعذر اذ الملك والمالك ولو استاجر اجراً لينفذ في

حواشيته فتفتقد على المستاجر في الشهر الخامس
 لا يجوز إسقاط المنفعة المصونة ويجوز إسقاط المطلق
 الاجرة وإذا سلم اجرا فلهذا يضمن **الشك** كل ما يثبت
 عليه نفعه المنفعة فعلى المور كالفني الزمام والحراية
 المداد في النسخ والمنساح فالمداد **الشك** لو اختلفا في عقد
 الاستحلاف المنكر وفي هذا الشئ المستاجر حلف **الشك** وفيه
 العين حلف المالك وفي هذه المسألة المستاجر عليه حلف
 الاجرة في كسبه الاذن كالغيب والعين حلف المالك وفي
 قدر الاجرة حلف المستاجر **كتاب الوكالة**
 وهي استنباط في التصرف واجبا لها وتكليفها واستنباطها
 الاستيفاء والاحتيا او الامر بالبيع والشراء وقولها قول **فعل**
 لا يشترط فيه الغيبة فان الغائب يوكل ويشترط فيها
 التخيير ويصح تعيين المشرق وهي جائزة من الطرفين ولو
 اشترط عليه ولا يكفي الانتهاء وتجل بالموث والمجون ولا
 وبالبحر على الموكل فيما وكل فيه لا بالتويم وان تطاولت بالوقت
 الى الامم وتجل بفعل الموكل ما تعلقت به الوكالة ولا طلاق
 الوكالة في البيع يقتضي البيع من المثلح لا بقدر البلد وكذا

الشر ولو خالف ففضولي وانما فتح فيما لا يتعلق بغير الشر
 بإيقاعه من مباشر بعينه كما اعتقوا طلاق البيع لا يتبعه
 كالمطارة والصلوة الواجبة في الحيوة ولا بد من كمال المعاقلة
 ويجوز تفويض الموكل بتفويض الوكالة في الطلاق للمعاملة كما لا
 يجوز الوكيل ان يوكل الا مع الاذن صريحا او تحري كما لا يشاع
 وتوقع الوكيل عما وكل فيه عادة ويستحب ان يكون الوكيل تام
 عارفا بالعد التي يحاويها ويستحب ان يكون الوكيل في
 في المنة او عا ولا تبطل الوكالة بان زاد الوكيل ولا يوكل المسلم لل
 على المسلم على قوله ولا الذي على المسلم المسلم ولا يجوز قطعها
 باقية الصور جائزة وهي ثمان ولا تجوز الوكيل ما احدها الا ان
 تشهدا المعادة بدونه كازيادة في من ما وكل في بيعه
 في من ما وكل في شرائه ونفت الوكالة بعد اذن ولا تقبل
 شهادة النساء منفردات ولا منصفات ولا نبت بشاهدين
 ولا تصديق الغريب والوكيل امين لا يضمن الا بعدا ونفط
 تسليم ما في يده الى الموكل اذا لم يسلح به فلو اخرج الامكان
 ان يمتنع حتى يشهد وكذا كل من عليه حق وان كان وديعه
 الوكيل في الوديعة لا يجب عليه الاستحلاف ان الوكيل في قضاء

الذين وتسليم المبيع فلو لم يشهد بممن ويجوز للوكيل ان يوطئ
العقد باذن الموكل ولو اختلفا في اصل الوكيل حلف المالك
ان حلف الموكل وقيل الوكيل الا ان يكون يحمل في الحلف
الوكيل وكذا في الترهيل والقبض ولو وقع امره بدعوى الوكيل
فانكروا الزوج حلف على الوكيل نصف المهر ولها التوزيع ^{على} حجب
الزوج القصد ان كان وكل بمو نصف المهر الى الوكيل وقيل
ظاهر لا يزعم على الوكيل ولو اختلفا في تصرف الوكيل حلف
قبل الموكلا وكذا المغاير لو تنازعا في قدر الفس الذي اشترت
به السلعة **كتاب الشفعة** وهي استحقاق
الشريك الحصة البيعة في شركته ولا تنبئ بغير واحد وموعد
ما لا ينقل كالارض والشجر وما في اشتراط امكان فست قوله لا
ولا تنبئ في المشوم الامع الشريك في الجواز والشرط شرط
الشفيع على الفس والسامد افا كان المشرى مسلما ولو ادعى
التمن اجل ثلاثة ايام ما لو يضر المشرى ونسب المغايرة
قدم اخذ القسي والمجنون والشفيع ويقول اخذ الحق القطعة
فان تركه فله من الكمال الاخذ ويستحق منس العقدين كان
فيه حتما ولا ينع من التنازع ان اختار المشرى او الباع الممنوع

ملكت



ملكت وليس للشفيع اخذ البعض بل اخذ الجميع او يدع ويأخذ
بالتمن الذي ينع عليه العقد ولا يلزم غيره من دلاله او كان
ثم ان كان شريكا فعليه مثله وان كان قريبا فجميعه بوجه العقد
فمن على الفور فاذا اهل اهل ملكت ولا تنقطع الشفعة بالشفيع
بتقابل او بغيره ولا بالعقود الا فقهه كما لو باع او بيعه
وقف بل للشفيع ابطال ذلك كله وله ان يأخذ بالبيع الثاني للشفيع
ياخذ من المشرى ودركه عليه والشفعة تورث كما لمالين
الورثة فلو عفا الا واحد اخذ الجميع او تركت بغير تسليم الفس ولا
ثم الاخذ الا ان يرضى المشرى بكونه في حصة ولا يصح الاخذ الا
بعد العلم بقدره وجنسه فلو اخذ قبله لفسا ولو قال اخذته
بهما كان ولو انقل الشفعة لم يرد او صلح او صدق فلا شفعة
ولو اشترى بغير كبر أو عوجه عنه بغير اذنه من الاكثر
اخذ الشفع بجمع او ترك ولو اختلف الشفع والمشرى في الفس
حلف المشرى ولو ادعى ان شركه اشترى بعد حلف الشريك في
الحلف على نفي الشفعة ولو ادعى الشفع حلفا لفسا ولا شفعة
كتاب التبر والرضا اتنا عقد التبر بين الكاملين
الخالين من الحجر على الخيل والبغال والحمير والابل والفيدين ^{على}

الشيف والتميم والحارث لا بالمطاردية والتميم واليوس واليوس
 ولا يجمعها من الجاهل بقول على الاقرب وتغير العوض ويجوز
 كونهما ومن بيت المال من اجنبي ولا يشرط المحلل الميرط
 في السبق فغير المسافة ابتداء وغاية والخطر وتعيين ما يفت
 عليه واحتمال السبق في المعينين فلو علم قصور احداهما بطل
 وان جعل السبق لاحدهما او للمحلل ان سبق لا اجنبي ولا يشرط
 الشاوي في الوقت والسابق هو الذي يقدم بالكثرة المحلل
 هو الذي يمازى رايه صلو على السابق وهما العظامان السابقان
 عن يمين الذب وشماله ويشترط في الرمي معرفة الرشق كغيره
 عدة الاصابة وصفتها من الماروق والحاسق والحازوق والمحال
 وغيرهما وقد في المسافة والعرض والسبق وثمة لا جعل لالة لاخصها
 ولا يشرط المسافة ولا المحاكمة ويجعل المطلق على المحاكمة فاذا تم
 النضال ملكا التفاضل العوض واذا فضل احدهما صاحب الجهد
 على تارة الفضل لم يصح ولو ظهر استحقاق العوض وجب على السادة
 مثله او يجهته **كتاب المعاملة** وهو صيغة
 ثم في الحصول المنفعة بعوض مع اشتراط العلم بهما ويجوز على كل
 حال محلل قصور ولا يفتقر الى قول ولا الى محاطة شخص من غيره

بالقن

قال بن رفة عبد بن اوشاط ثوب فله كذا حتى او فله مال او حتى
 اذا العلم بالعوض غير شرط في تحقق المعاملة وانما هو في شخصه
 فان اراد ذلك فليذكر حيفه وقدره ولا يفت بالزواج
 ويشترط في الجاهل الكمال وعدم الجور لو عين المعاملة الواحد
 وتغيره فهو متبوع لاني له ولو شاركتا المعين فان قصدا لتغير
 عليه فالجميع للمعين والا فلا نصف ولا يشرط المتبوع وتغير الجاهل
 من الاجنبي ويجب عليه الجعل مع العمل المشروط وهو جائز بين
 طرفي المعامل مطلقا وانما الجاهل بخاتمة قبل التلبس وما بعد
 بخاتمة بالنسبة الى ما يقوى من العمل انما المكافاة عليه اجرة ولو لم
 العامل يرجعه فله كمال الاجرة ولو اوقع صيغتين عمل بالافترق
 اذا سمعها العامل والا فاما لمعتبر ما سمع وانما يستحق المحلل على الزد
 تسليم الزهد فلو جاء به الى بائع من المالك فرب فلا شيء
 للعامل ولا يستحق الاجرة الا بعد الجاهل فلو ربه فغيره كان
 ملكا كذا لو عين جعله فاجرة المثل الا في رة الا في من المقتدر
 ومن غيره اربعة دنانير والبكر كذا ولو بدل لجعل فله جاعلة
 استحقاق بينهم بالسوية ولو جعل لكل من الشاة جعله معا ولو
 فلكل ثلث ما جعل له ولو لم يستحق بعضهم فله ثلث اجرة المثل لو

كما نرا ان زيد خبا النسبة ولو اختلفا في اصل العمل لم يخلو سلفا للمالك
 وكذا في تعيين الآتي ولو اختلفا في الشيء بان قال المالك حصل
 في غير ذلك قبل العمل حلف للاصل وفي غير العمل كذلك فيثبت
 للعامل اقل الامر من سيرة المثل وما ادعاه الا ان يريدها
 المالك وقال ابن مننا انا حلف للمالك ثبت مدتها وهو يوم
 كما في الاشيا **كتاب الوصايا** وفيه فصول
الاول الوصية تمليك عين او منفعة او تسليم على شخص بعد
 الوفاة واجبا بها وصيها او ضلوا كذا بعد وفاته او لفاته ^{بعد}
 وفاته والقول الرضا انما هو قارن ما لم يرد فان ردت جوف
 الموصي جاز القبول بعد وفاته وان ردت بعد الوفاة قبل القبول
 بطلت وان تقبل وان ردت بعد القبول لم يطل وان لم يقبل ^{قبل}
 حتى القبول الى الوارث وقع مطلقة مثل ما تقدم ومغيرة مثل
 بعد وفاته سنة كذا او في سفر كذا فيخصص وتلك الاشياء
 مع تعدد اللفظ كذا الكتاب مع القرينة والوصية للجه المأث
 مثل الفقراء والمساجد والمدارس لا تحتاج الى القبول والظاهر
 ان القول كما شفع عن سيق المالك بالموت وفي شرط الموصي كمال
 وفي وصية من بلغ عشرين شهرا او اما الجنين والسكران وجميع

نفس

نفسه بالمالك فالوصية باطله وفي الموصي له الوصية وصية
 التملك ولو اوصى للعمل اعتبر بوضعه لكون سنة اشهر من كذا
 او باوصى للعمل اذا لم يكن هناك شئ لا يوصى ولو اوصى للعمل
 بغيره الا ان يكون عينا فقصرت الى شقة وان قال المالك عني
 فله ويقع الوصية للشقة بالنسبة لانه لو لم يقصرت لنفسه
 فاحذف الوصية والوصية لبعادة فتبقى الشقة لاعم التفسير
 قال علي كتابه فالذكر ضعف الاثر القرينة من عرف نفسه
 للبر ان لمن يطلع الى اربعين ذراعا ولو اوصى على العقب
 لاعم القرينة وقيل يطل الفقراء مشرفين الى فقره ماله الموصي
 يطلعهم المساكين ان جعلناهم مساوين او اسوا حالوا والا فلا
 العكس **الفصل الثاني** في سعة الوصية وهو كل مقصور يقبل
 النقل والاثار كونه معلوما ولا موجودا حال الوصية وقص
 الوصية بالقطر والنصيب شبهه ويختار الوارث اما للزمن ^{لغير}
 وقيل الشيع واليهام الثمن والنسب ويقع الوصية بما ^{مستعمل}
 الامانة والتجارة وبالمستعد ولا تقع الوصية بما لا يقبل النقل
 الفصا من جهة القاذرة والشفقة ويقع باحد النكاح بالدية
 لا بالخزير وكل المراثي يثرت في الزاد عن الثلث اجازة الوارث

ويكفي حال جنة الموصي بالمعتبر بالقرابة الوفاة فلو قتل
واخذت دينه حسب تركته ولو اوصى بما يقع احواله
الحلل والمحم صرف الى المحلل كالعود والطل ويخبر الوارث في
المواضي كالعبد في الميراث كالقوس والجمع يحمل على الثلثة فله
كان كالاعبد وكذا لو كان العبد ولو اوصى بمناضع العبد فانما
قوس المنفعة على الموصي له والرقبة على الوارث ان فرضه في
ولو اوصى بعقوبة مملوكه عليه دين فقدم الدين وعقوبة المملوك
ثلاثه ولو تخلف ثلثه فان كانت ثلثه ضعف الدين صح العقوبة
معيه نصفه للدين وان وثق ثلثه الوارث ولو اوصى بعقوبة
ثلاثه عشرين او عدد منهم استخرج بالقرعة ولو اوصى بامور
كان فيها واجب فقدم والابدي بالاول فالاول حتى ينفق
الثلث ولو لم ير ثلثه لبط الثلث على الجميع ولو اجاز الوارث
فادعواظر الفلقة فان كان الاصل اعيان لم يقبل منهم وان كان
يخرج شائع كالنصف قبل بيع الميراث في الوصية بالشفيع
جذبه وبالصدوق اقرابه وبالشقيقة متاعها الامع القرعة
ولو عتق الوصية بضادها عمل بالاخيرة ولو اوصى بعقوبة
مؤتمنه وجب ثلثان لو عتق من لا يعرف بصفته ولو ظنها مؤتمنه

كأن وان ظهر خلافه ولو اوصى بعقوبة بغير معين وجب
ولو تعدد الا بالاقول اشترى واعتق ودفع اليه ما بقي
الفصل الثالث في الاحتكام بفتح الوصية للمعتمد كان
اجتبا بخلاف الحرب وان كان رجلا وكذا الموتى ولو اوصى في
سبيل الله فلكل قريبه ولو قال اعطوا فلانا كذا ولو سبق ما يقع
به دفع اليه بفتح يد ما شاء وسحب الوصية الذي انفق به لغيره
كان او غيره ولو اوصى للفقير ثلثه على مراتب الاثرت ولو اوصى
بمثل نصيب يده فالنصف ان كان له ابن واحد والثلث ان كان
له اثنان وعليه هذا ولو قال مثلهم احد فثاني اعطى مثلهم
الاقل ولو اوصى بضعف ثلثه فثلاثة وضعفه ثلثه امثال
ولو اوصى بثلثه للفقير جاز من كل ثلث الى فقر بلدا للمساكين
ولو اوصى بالجميع في فقر بلدا لم يصح جاز ولو اوصى له بالثمن
وهو مرفوضه مات عتق من ماله ولو قال اعطوا زيد الفقير
فلزيد النصف وقيل الربع ولو جمع بين منجزة وموترة فذمت
المنجزة ويصح الرجوع في الوصية فلا مثل رجعت وانقضت
انبطت ولا تفعلوا كذا وفعل مثل مع العين الموصى بها او
او حن الطعام او عجن الدين او خلطه بالاجر **الفصل الرابع**

في الوصاية انما تصح الوصية على الاطفال بالولادة من
 الامم الحنابلة لو الوصي الماذون له من احدها ويعتبر في الوصية
 الصالح على الاسلام ان يوصى الكافر المسلم والعبد النفي في الوصية
 والحريه الا ان ياذن المولى وتصح الى النسيب فمما الى ما
 والحرية والحنثي وتصح بعد الوصية فمما ان الاثر
 لها الانفراد فان لم يصح فيها لا بد منه كقوله القيم
 اجباها على الاجتماع فان تعذر استبدل بها وليها
 قصدها لولا شرطها الانفراد ففي جواز الاجتماع نظروا
 فيها ما عمن الاجتماع اتبع ولو جوز لها الامر من امته فلو
 اقتضاها المالك لجاز ولو ظهر من الوصي غير نعم الحاكم اليه ولو
 عزله بتمام مكانه ويجوز للوصي استيفاء دينه مما في يده وقضا
 ديون الميت التي يعلم بقاها ولا يوصى الا باذن ويكون النظر
 بعد الى الحاكم وكذا من مات ولا وصيه ولو تعذر الحاكم
 فبعض عدول المؤمنين والصفاء المعبرة في الوصية حال الام
 وقيل من غير الابعضا الحجة الوفاة والوصية اجرة المثل عن
 في مال الوصي عليه مع الحاجة ويصح الزد مادام حيا فلو
 ولما يبلغ الزد بطل ولو لم يعلم بالوصية الا بعد وفاة الوصي

لزيد القيام بها الا مع العجز كما **باب الخلع**
 وفيه خصل **الاول** في المقدما الشك مستحب يؤكد وفضل له
 محقق حتى ان المتزوج يحجز نصف دينه ويترك ثلثا دينه
 وهو من اعظم الفوائد بعد الاسلام ويخير البكر العفيفة
 الولود والكريمة الاصل ولا يقتصر على الجال او الغرة ويحب
 صلوه وكعتين والاختارة والدعاء بعدهما بالخير وكعتي
 الحاجة والدعاء والاشهاد والاعلان والخطبة امام العقد
 وايضا عدلين ولجعة **الثاني** في العقر بغير ايراد الزوج
 صلوه وكعتين ودعاء والمرة كذلك وليكره الى ان يضع يده
 ويصيح عند الجماع **الثالث** في الله والوالد الذكر النسي الصا
 وليولد يومها او يومين ويدعو المؤمنين وتسحب الاجابة **الرابع**
 اكمل ثا والعرض واخذ بشاهد الحال ويكونه الجماع عند الزوال
 والغروب حتى يذهب الشفق وعاريا وعقيل الاحكام قبل الغسل
 او الوضوء والجماع عند ناظر اليه والنظر الى الفرج حال الجماع
 وغيره والجماع مستقبل القبلة مستحبها والكلام عند **الثاني**
 الحائضين الا بذكر الله ليلة الحشف ويوم الكسوف وعند
 هبوب الريح الصفر والسوداء والزلزلة واول ليلة من كل

شهر الأشهر رمضان فصفه وقاسم مع عدم الماء ويجوز النظر
إلى وجهه امرأة يريد تكاسها وإن لم يستأذنها بل يستحب
تختص الحرا بالوجوه والكفين وينظرها قائمة وما شابهه
ويرى مجاز النظر إلى شعرها وبخاصة ما ويجوز النظر إلى وجه
الأمه والذبيبة لا بشهوة وينظر إلى مسئله وإن كان شابا
حسن الصورة لا للزينة والتلفذ والنظر إلى وجه الزوجه
ظاهره باطنا وإلى المحارم ما خلا العورة ولا ينظر إلى الأجزاء
الأمرة من غير معاودة الاضرة كالمعاملة والشهادة
والعلاج وكذا يحرم على المرأة أن تنظر إلى الأجنبية والصحبة
الا لضرورة وإن كان أعز في جواز نظر المرأة إلى المصطفى المأثور
لها أو بالعكس خلاص ويجوز استمتاع الزوج بما شاء من
الزوجه الا قبل في الخوض والغاسر والوطئ في غيرها
مكروه وكراهية مغلظة وفيه شبهة يحرم ولا يجوز العراك
الحرمة بغير طيب فيجب يده النظف لها عشرة وثانيه ولا يجوز
ترك وطء المرأة أكثر من اربعه اشهر فلا الدخول قبل تسع
فحرم لو اقضاها ويكره للمسافر ان يطهر أهله ليلة
الفصل الثاني في العقدان الإجماع وجنك وانكحنتك وشكك

لا غير والقبول قبل التزويج أو النكاح أو تزوجت أو قبلت
مقتضاه كلاهما بل يلفظ المصطفى لا يشرط تقديم الإيجاب بل
القبول بلفظه فلو قال تزوجتك فقال قبلت النكاح صحيح
ولا يجوز تغير العريضة مع القعدة والاخير بالاشارة يعتبر
في العاقد النكاح فالتكرار عقد باطل ولو اجاز بعده ويجوز
تولي المرأة العقد عنها وعن غيرها إيجابا وشيلا ولا يشرط
الشاهدان ولا الولى في نكاح الرشيدة وإن كانا الفصل
ويشترط تعيين الزوج والزوجه فلو كان له بنتان تزوج
واحدة ولم يسمها فإن بهم ولم يعين شيء في نفسه بطل
وإن عيّن فاختلفا في المعقود عليها خلط الامان كان الزوج
رأهين والباطل العقد ولا يشرط في النكاح لغير الاشهاد
والولى والمأكله والوصى فولاية القرابة على القسوة والمجنون
أو البالغة مفسية وكذا الذكر لا على الرشيدة في الصحيح ولو
عضاها فلا بحث في سقوط ولايته والولى تزويج رقيقه
والمأكله والوصى من قبحان من بلغ فاسدا العقل مع كون
النكاح صائعا له وخلقه من الأدب الجود وهما نكاح
يصح اشتراط الغيار في العقد ولا يجوز في العقد في بطل ويصح

فوكيل كل من الزوجين في الشكاح فيقل الوكيل زوجت من
 موكله فلا ولا يقول منك ويقل قبلت لفلان ولا يزني
 الوكيل من نفسه الا اذا اذنت عموما او خصوصا **الشكاح**
 لو اذنت زوجة امرة فصدقته حكم بالعقد ظاهر او
 توارثا ولو اعترف لاحدهما قضى عليه بعتك صاحب **الشكاح**
 لو اذنت زوجة امرة واذنت اخوها عليه الزوجية جلف
 فان اقامت بينة فالعقد لها وان اقام بينة فالعقد له
 والا فرب توجب لهما على الاخر في الموضعين يجوز صدق
 مع تقدم عقده على من اذنها او صدق بینه مع تقدم
 على من اذنته ولو اقاما بينة فالحكم بینه الا ان يكون
 معها امر شخ من دخولها وتقدم تاريخ **الرابعة** لو اشترى
 العبد وبيعه لسيده فالشكاح باق وان اشترى له ثلثة
 او ملكه اياها فان ملكا بعد ملكه فكل الاول وان ملكنا
 بملكه بطل العقد اما المقتضى فانه يبطل العقد قطعا
كتاب لا يزني الوكيل ولا الوكيل بدون مهر المثل ولا بالحيوان
 ولا بالخصي ولا يزني الطفل بذات العيب فيتحريم بعد التحال
الشكاح عقد الشكاح يقع على الاجازة من العقود عليه

وله

عليه ولا يبطل على الا ضرب **الشكاح** لا يجوز شكاح الامه
 الاباذن ما لكما وان كانت امرة في الدائم والمعتد ورضا
 سيف منافيه للاصل ولو زاد العبد المأذون على المثل
 صح وكان الزايد في مته ببيع به بعد عقده ومهر المثل على
 المولى ومن تخرب بعضه ليس له الاجازة على الشكاح ولا
 للبعض الاستقلال **الشكاح** لا يزني القتل الصغير يسلط
 احدهما واجازة ثم مات وبلغ الاخر واجازة جلف على ماله
 الا في في الخبا ورت **الشكاح** لو تزوجها الابن برجلين
 اقرنا قدم عقد الجدة ان سبق احدهما صح عقده ولو تزوجها
 الاخوان برجلين فالعقد للسايق ان كانا وكيلين والا فالحق
 ماشاءت ويسجل اجازة عقدا الاكبر فان اقرنا يبطلان
 كان كل منهما وكيل ولا يصح عقد الوكيل منهما ولو كانا قاضين
 تحريم **العائش** لا ولاية للام فلو تزجه او زوجها
 رضاهما فلو اذنت الوكالة من الامم وانكرت نصت المهر
الفصل الثاني في المحرمات وتواضعها تحريم بالنسبة لآتم
 وان طلق والبيت وبناتها وبنات الابن فان زالا واخوت بناتها
 فان زالا وبنات الاخ كذلك والعمه والخاله مضا عدا ويحرم

بالرضاع ما يحرم بالنسبة لغيره كونه من نكاح وان ثبت الحمل
 او بشد العظم او بشدة يومها وليلة او خمسة عشر رضة والآخر
 النثر بالشرع ان يكون الموضع في الحولين وان لا يفصل بينهما
 اخرى وان يكون اللبن الحفل واحدا ولو رضعته المرأة جماعة
 بلين تحلين ويجوز لبعضهم على بعض وقال الطبري صاحب
 القدير رحمه الله تكون بينهم اخوة للدم وهي تحرم النكاح
 يستحقها العاقلة المسلمة العفيفة الوضوء للرضاع
 يجوز ارضاع الامة هذا ضرورة ويمتنع من الحمل
 ويشترط بكونه تسليم الولد اليها تحمله اليها من زنا او
 اشتراكه ويكره ان يرضع من ولدها عن زنا واذا
 كملت الشرط صارت الموضع اماً والفحل اباً واخواتها اماً
 واخوالا ولولا هذه القوة واباؤها اجداد افلا ينكح ابو الرضع
 في اولاد صاحب اللبن ولادة ورضاعا ولا في اولاد الموضع
 ولادة وارضاعا على قول الطبري وينكح اخوة الموضع نسباً
 في اخوته ورضاعا وقيل بالمتنع ولو لم يرضع العقد حرم كما
 سابق ولا قبل الشهادة بها لا مفصلة وتحرم بالمصاهرة
 فوجب لكل من الاب فصاعدا والابن فنانا على الاخوان

الرضع

الموطوء والمعتوق عليها فصاعدا وابنه الموطوء فنانا لا
 ابنة المعتوق عليها اماً الاخت فتحرم جميعا لا بعتا ولا بعتا
 بجمع بينهما وبين بنت اخيهما او اختها برضا العقد والفاصلة لا
 بدوية وحكم البهنة والزنا السابق على العقد حكم الصحيح في
 المصاهرة ويكره مملوكة الابن ومنظورة على الاب وبها
 لعنهم نوح **مسألة** عشرة من تزويج الامة وابنتها في عقد
 ولو جمع بين الاثنين فكذلك قبل تزويجها ولو طلق احد الاثنين
 المملوكين حوت الاخرى حتى يخرج الاولى عن ملكه فلو طلق
 الثانية فعلا حراما ولو تزوج الاولى الثانية لا يجوز ان يترك
 امة طليقة الا اذا زنها ولو ضله وقف على ايمانها ولا ان
 يتزوج الامة مع قدومه على تزويج الغرة او مع عجزه اذا العتقت
 وقيل يجوز وهو مشهور فعلى الاول لا يباح الا لعدم الطول فحده
 العتقت وتكفي الامة الواحدة التوسعة وعلى الثاني يباح
 المشاكسة من تزويج امرة في عتقها بانسه كانت او حبيبة
 بالعتق والتحريم بطل العقد في موتها بعد ان جهل احداهما او
 حوتان وتخلها الاولاد **مسألة** لا تحرم المزنيها على الزاني الا
 ان تكون ذات بعل ولا تحرم الزانية ولكن يكره تزويجها على

ولو نشأ منه لم يحرم على الأصح وإن اضرقت الخامسة
 من أوقية غلة ما أو جلا حرم على الوقيان الموطون
 وختمه ولو سب العقد لم يحرم **الثاني** لو عقد المحرم بالمال
 بالقرين حرم سدا بالعقد وإن جهل لم يحرم وإن خال **الثاني**
 لا يجوز للحر أن يجمع زيادة على أربع حوا أو حواين وأمهين أو
 ثلث حوا أو أمهين ولا للعبد أن يجمع أكثر من أربع أمه أو حواين
 أو حواين وأمهين ولا تباح له ثلث أمه أو حواين وكل ذلك بالذمة
 أمّا المتعة فلا حصر له على الأصح وكذا يملك العبد أمه
الثامنة إذا طلق أو انصارت رجعا لم يجز له التزويج دائما
 حتى يخرج من العتق وكذا الاخت داموا متعة ولو كان بآثما
 جاز على كراهية شديدة **الثاني** لا تحل الخمر على المطاوعة ثانيا
 إلا بالحلل ولو كان المطاوعة عبدا ولا تحل الأمه المطلقة الثنتين
 إلا بالحلل ولو كان المطاوعة حرة أمّا المطلقة تسع للغة نكحها
 رجلا من فاتها ثم رجع إليها **العاشرة** للملاعة أن تكون
 والخبر إذا نكحها بانفجها بما يوجب اللعان **الحادية عشر**
 حرم الكافرة غير الكتابية على المسلم إجماعا والكتابية دفعا
 لامتعه وملك يمين ولو ارتد أحد الزوجين قبل الدخول بطل

النكاح

النكاح ويحب نصف المهر إن كان كافرا أو ثلثا من الزوج ولو كان
 مبدك وقف على انقضاء العدة ولا يفسخ نكاح من المهر ولو كان
 ظمرا ينفق المهر ولو أسلم زوج الكتابية فالنكاح بحال
 لو أسلمت دونة يوقف على العدة وإن كان قبل الدخول وأسلمت
 الزوجة بطل **الثاني** عشرون لو أسلم أحد الزوجين قبل الدخول
 بطل ويحب النصف بالسلام الزوج وللعدة يقف على العدة ولو
 أسلم معا فالنكاح بحاله ولو أسلم الوثني أو الكتابية على الكفر
 من أربع فأسلم أو كسبا يتخير بقا **الثاني** **العاشرة**
 لا يحكم بفسخ نكاح العبد بأفقه وإن لم ينفذ في العدة على
 الأقرين ولهية عما وضعفه **الرابعة عشر** الكفاءة معتبرة في
 النكاح فلا يجوز للمسلم التزويج بالكافرة ولا يجوز للناصبي التزويج
 بالمؤمنة ويجوز للمسلم التزويج بمعتقة أو أسندمة كما مر بالكفاءة
 وهل يجوز للمؤمنة التزويج بالخالف قولان أمّا العكس فبأن
 لأن المرأة تأخذ من دين زوجها **الخامسة عشر** ليس للفقير
 النكاح شرط في صحته العقد لهم هو شرط في جوبه الإجابة
السادسة عشر يكره تزويج الفاسق خصوصا والمفسد
السابعة عشر لا يجوز القربض بالعقد لذات العجل ولا للغة

ويجوز في المدة بانها المدة من النكاح وغيره
 منه انحل له في الحال ويجوز ان يوقف على الحمل وكذا يجوز
 التبرع في العدة من غير مطلقا ويجوز التبرع في المدة تسعا
 للعدة من النكاح ويجوز من غير التسعة عشرة تحريم الخطبة
 اعجاب الغريم لو عقد محج وقيل تكن الخطبة التسعة عشرة
 يكون العقد على القابلة المريبة وان تزوج اجبريت زوجة
 المولودة بعد غائبة اما قبل تزوجها فلا كراهة وان
 بغرة الامم في الاب لو فارقت الزوج العشرة وكما
 الشا باطل ويقولون يزوج كل من الوليين الاخر على ان يكون
 بضع كل واحد من الاخرى **الفصل الرابع** في كراهة المنعة
 والاختلاف في غرضه والقران معجبه به ودعوى بغيره
 ويجوز به بعض الصلح اياه بشرط مردود واجبا به كالا م في
 جميع ما سلف الا ما استثنى ولا تدبر في المرفقة ولا كراهة
 كذا الاجل ولو وهبها المدة قبل الدخول فعليه نصف المسمى
 ولو اخلت بشئ من المدة فاقهها ولو اخل بالاجل في العقد
 اقله ثلثا او بطل على خلة ولو تميز فاد العقد فهو المثل
 مع الدخول ويجوز العزل عنها وان لم يشترطه ويلحق به الولد

وقوله كذا لانه وبزبد
 ذكر الاجل المفسر
 المهر وسكنى كذا

وان

ويجوز في المدة بانها المدة من النكاح وغيره
 منه انحل له في الحال ويجوز ان يوقف على الحمل وكذا يجوز
 التبرع في العدة من غير مطلقا ويجوز التبرع في المدة تسعا
 للعدة من النكاح ويجوز من غير التسعة عشرة تحريم الخطبة
 اعجاب الغريم لو عقد محج وقيل تكن الخطبة التسعة عشرة
 يكون العقد على القابلة المريبة وان تزوج اجبريت زوجة
 المولودة بعد غائبة اما قبل تزوجها فلا كراهة وان
 بغرة الامم في الاب لو فارقت الزوج العشرة وكما
 الشا باطل ويقولون يزوج كل من الوليين الاخر على ان يكون
 بضع كل واحد من الاخرى **الفصل الرابع** في كراهة المنعة
 والاختلاف في غرضه والقران معجبه به ودعوى بغيره
 ويجوز به بعض الصلح اياه بشرط مردود واجبا به كالا م في
 جميع ما سلف الا ما استثنى ولا تدبر في المرفقة ولا كراهة
 كذا الاجل ولو وهبها المدة قبل الدخول فعليه نصف المسمى
 ولو اخلت بشئ من المدة فاقهها ولو اخل بالاجل في العقد
 اقله ثلثا او بطل على خلة ولو تميز فاد العقد فهو المثل
 مع الدخول ويجوز العزل عنها وان لم يشترطه ويلحق به الولد

على قول ولو بيع احد الزوجين كان المشتري والبايع الخياري
وكذا من انتقل اليه بالملك بائني سبب كان ولو بيع الزوجان معا
على واحد تجوز ولو بيع كل منهما على واحد تجوز وليس للزوج طلاق
امته سبب الا برضاها ويجوز طلاق غيره امته كانت او حرة
اذن المولى ولا للسيد ان يفرق بين رقيقه مقربا ولفظ الطلاق
وبغيره وتباح الامه بالتخليع مثل اهلكت لك وطأها او جعلتك
في حل من وطأها وفي الاباحة قولان ولا شبهة انه ملك بمن
لا عقد ويجوز الاقتصار على ما تاوله اللفظ وما يشهد به الحال
فيه والولد حر ولا قيمة على الاب ولا باس بوطي الامه
وفي البيت اخوان ينام بين اثنين ويكره ذلك في الحرم
ويكره وطئ الامه الفاحشة كالحرة الفاحشة وطئ من وكذا
من الزنا بالعقد والملك **الفصل السادس** في المهر كل
ما صح ان يملك عينا كان او منفعة بيع امهارة ولو عقد
الذي يملك على ما لا يملك في مخرجها صح فان اسلما انتقل الى
القيمة ولا تغدير في المهر قلدة ولا كسرة ويكره ان يتجاوز
مهر السنة وهو خمسة درهم ويكفي فيه المشاهدة
اعتبار ولو تزوجها على كتاب الله وسنة نبيه صلح

ففيها ما يدره ويحوز جعل تعليم الغلام مهر او صح العقد
الظاهر من خبر ذكر المهر فان دخل فيه المثل والثلث قبل العقد
فلها المنفعة حرة كانت او امته فالعقد بائني او بائني ولو يقع
عشرة ونايزر والموسط بحسب دنايزر والفقيه يدنايزر ويحكم
وشبهه ولا منفعة لغيره ولا يرضى بعد العقد بغيره
جاز وصار لازما ولو قضا نقد المهر الى احد ما صح ولو تم
حكم به الزوج مائة تول وما حكمت به الزوجة اذا لم يتجاوز
السنة ولو طلق قبل الدخول فصف ما يحكم به ولو مات الحاكم
قبل الدخول فالمرأة على المنفعة ولو مات احد الزوجين مع الزوج
المضغ قبل الدخول فلا ثمن وهذا نصا عن الصادق عليه السلام
بالعقد وفيها النصف فيه قبل القهر ولو تزوج كان لها فان
طلقت قبل الدخول ملك الزوج النصف حينئذ ويستحب لها
عن الجميع ولو ليها الاجبار في العوض عن البعض لا الجميع **الكتاب**
لو دخل قبل دفع المهر كان دينا عليه وان طالت المدة والزوج
في الرضا قبل او دون الا بحد الحاق **الكتاب** الوارثه من القدر
شرط لها قبل الدخول رجع بنصفه وكذا لو خلعها باجماع الزوجين
يجوز ان يواطى ما يوافق الشرع في عقد النكاح فلو شرط ما يخاف

لهذا الشرط كما شرط ان لا يزوج عليها او لا يقدر ولو شرط
 ابقاءها في بلدها لم يزوج وكذا في ما شرط الخامسة لو اوصاه
 تعليم صانعة شرطها قبل الدخول كان شرط نصف اجرة التعليم
 ولو كان قد طلقها علمها ارجع بنصف الاجرة ولو كان تعليم
 سورة فكذلك وقيل علمها النصف من رياء حجاب هو حرة
 والتمتع هنا من طيب المخلوعة **الثاني** لو اعتاضت عن المهر
 بدونه او ازيد منه شرطها ارجع بنصف المسمى لا العوض
الثاني لو هبته نصف مهرها مشاعا قبل الدخول فلا كسب
 ولو كان مغبنا فله نصف الكسب ونصف ما وهبت في الاقيمة
 وكذا لو تزوجها بعد تزوج غيرها او باعته فلزوجه نصف
 الكسب ونصف قيمة **الثاني** لو تزوجها الامتناع قبل
 الدخول حتى يقضى مهرها ان كان حالها ليس لها بعد الدخول
 الامتناع **الثاني** سعة اذ ازوج الابن له الصغير للوالد
 ما لا يفسد له المهر الا في مال الابن ولو بلغ الصغير وطلق
 قبل الدخول كان النصف المستحق للولد **الثاني** لو اختلفا
 في التسمية حلف المتكبر ولو اختلفا في التمتع الزوج وكذا
 في القعدة وفي التسليم يقدم قولها وفي المواقعة لو انكرها في

وفي



وقيل فيهما مع الغلوة **الثاني** وهو قريب **المسألة الثانية**
 في العيوب التي ليس في رجل خمسة الجنون والخصاء
 والبلية العان والجنون على قولين ولا فرق بين الجنون المطلق
 غير ولا قبل العقد وبعد وطى او لا وفي معنى النكاح الوفاء
 وشرط البيان لا يبقى قد الحشفة وشرط العتة ان لا يخرج
 عن القبل والادب منها ومن غيرها بعد انظاره سنة وشرط
 الجذام تحققة ولو تجددت هذه بعد العقد فلا شيء قبل
 بان خشي فلها الفسخ ويقع بانه ان كان مكافدا **الثاني**
 باطل وان كان محكما ما يذكره في الفسخ لانه كزبانة عضو
 في الرجل وعبو ما لمرة تسعة الجنون والجنون والهرس والعوى
 الاعتداء والفرق عظماء والاقضاء والعقل والربط على خلاف
 عنهما ولا خيار ولو تجددت بعد العقد كان يمكن وطء الزنا
 والفرز او علاجها الا ان تمنع وخيار العيب على الفؤ ولا
 يشترط فيه الحاكم والبلية بطلان ويشترط الحاكم في مهر رجل
 العتة ويقدم قول منكر العيب مع عدم التينة ولا مهران كان
 الفسخ قبل الدخول الا في العتة ففسخه وان كان بعد الدخول
 فالمتحى يرجع به على المدلس ولو تزوج امرأة على انها حرة

فظهرت منه فله الفسخ وكذا الفسخ لو تزوجت على شرط فظهر
عبدًا ولا مهر بالفسخ قبل الدخول ويجوز بيعه ولو شرط كونهما
مهيمة فظهرت بنتا منه فله الفسخ فان كان قبل الدخول فلا
مهر وان كان بعده وجب المهر ويرجع به على المدسر فان كان
محميا جمع عليها الا باقل مهر ولو شرطها بكرة فظهرت نيبا فله
الفسخ اذا ثبت سبقه على العقد وقبل مقصود من مهرها نسبة
ما بين مهر البكر والنيب **الفصل الثامن** في القسم والنشوز
والشقاق يجب للزوجة الواحدة ليلة من اربع وعلى هذا
فاذا امتت الاربع فلا فاضل له ولا فرق بين الحرة والعبد
الحرة والعين وغيرهما سقط القسم بالنشوز والشقاق
ويختص الزوج بالليل والنهار فلعاشه الا في نحو الحمار
فيعكس للامه نصف القسم وكذا الكتابية الحرة ولكن لا
الامه ربع القسم فقير القسمة من مئة عشر ليلة ولا خمسة
للصغيرة ولا المحبونة المطبقة اذا خاف ويقسم الوحي بال
لحن ويختص البكر عند الدخول بسبع والنيب بثلاث ليس
للزوجة ان تفسد ليلتها للقرة الا برضا الزوج ولها الرجوع
قبل المبيت لبعده ولو رجعت في اثناء الليلة تحول اليها ولو

رجعت

رجعت ولما يعلم فلا شيء عليه ولا يصح الاعيان من
فنيته العوض ولا يزور الزوج القرة في ليلة واحدة ويجوز
عيادتها في غيرها لكن يفسخ لو استوجب القيلة عند المزاورة
والواجب المضاجعة لا المواعدة ولو تجا في القسمة والقسم
هو الخروج عن الطاعة فاذا ظهرت ما من الزوج بقتلها
في وجهه والتبزم بجوازها او غيرها في اربعها وعقلها
فحق لظهور اليها ان يعتزلها ولا يجوز ضربها فاذا انتعت
عن طاعة فيما يجب له ضربها مقصرا على ما لو مثل يجرى
ما لو كان مدنيا ولا مبرحا ولو شرط بيع حقوقها فلا
المطالبة وللعادة الزامه ولو تركت بعض حقوقها استقام
له حل قوله والشقاق ان يكون النشوز منها ونحو النشوز
فيستالحاكم الحكمين من اهل الزوجين او من غيرهما يحكما
فان اتفقا على الاصلاح فعليه وان اتفقا على التفرقة
معه الا باذن الزوج في المطلق واذن الزوج في المثلث
كلما شرطه يلزم اذا كان سالعا والمحقق بذلك نظر الا ان
الاولاد يلحق الولد بالزوج المذاهب بالدخول ومفوضة
اشهر من حين الوطء وعدم تجاوزا قصى الجماع غاية ما قيل

عندئذ سئله هذا في تمام الذي لم يجد الزوج وفي غير وقت
 الملتصا من الايام والاشهر وان قصت عن السنة الا شهر ولو
 لم يجزها فالولد للزوج ولا يجوز له فيه ذلك ولو نقاه لم
 ينقل الابا للعان ولو اختلفا في الدخول او في الادوية حلفت
 الزوج ولو اختلفا في المدة حلفت وولد المذكرة اذا حصلت
 الشرط يلحق به وكذلك المذكرة لكن لو نقاه انفق بغيرهما ^{فيهما}
 وان فعل حرما ولو عاده واهترت به حجه ولو جرد ولا يجوز في
 الولد كحار العزل وولد الشبهة يلحق بالواطي بالشرط وعدم
 الزوج للعان وجب استبداد النساء بالمرءة ما عدا الولادة او
 الزوج فان قصدها الرجال يستوجب غسل المولود والاذا نسي
 اذنه اليه في الاقامة في البري وتحتك به بقرينة الحيوان
 وبماء الفرات وماء فرات ولو غططه بالتراب ^{الصل} ^{لجنية}
 عنها الى اليوم السابع فان غير جاز واصله في الاما ما عدا
 وافضلها صلوة على واسماء الانبياء والائمة عليهم السلام
 وتكفينه ويجوز القرب بذكر الجمع بركنائه باذن القاسم
 تسمية محذرة وان يسمي حكما او حكما او مخالدا او حاربا
 حرا او امكا او حكاما او اولا دامت ^{منها} الحقيقة ^{للعان}

والعنان

والعنان وثقب الاذن في اليوم السابع وليكن الحلق قبل الحقيقة
 ويصدق بوزن شعرة ذهب او فضة ويكره القناع ^{في}
 النخاع عند البلوغ ويستخرج فضل النخاع وان بلغن ^{والعقيقة}
 شاءت تجمع فيها رطل اخيه ويستحب سائر ولد الخالد ^{كذلك}
 والاقربة والذمما ^{عند} ^{بجها} بالما ثور وسوا الله ان يجعلها
 فدية للمعا يلزم وعظماء عظماء ^{ولا} ^{يكره} في الصدقة
 بشهها ولتحضر القابلة بالرجل والورك ولو لم تكن ^{فالمدة}
 الامر ولو بلغ الولد ولما يعق عنه استحباب الحقيقة ^{للعان}
 وان شئت فليعلق اذا اصل عدم عقيقة ابية ولومات العبي
 يوم السابع بعد الزوال له يسقط وقبله يسقط ويكره للوالدة
 ان ياكل منها شيئا وكذا من شى عيالها وان يكره عظامها الى
 فصل اعظامها يستحب ان يدعى لها المؤمنون واقلهم عشرة
 وان يطبخ بالماء والملح ومنهما الرضاع فيجوز على الام ^{او}
 الابا باجرة على الابا ان لو كان للولد مال ^{طول} ^{وتستحب} ^{ترضعهم}
 المدة والاجرة كما قلناه ولها الارضاع بنفسها وبغيرها ^{وهي}
 اذا قعت بما يقع به الغيرة لو طلبت زيادة جاز ^{لان}
 وتسلمه الى الغير ولو لم يجر اجارته على الارض ^{الولد} ^{منه}

ما لم ياعده المالك وانفق منه الثالث المالك ونحو الثقة
 بملك الرقيق والبهيمة ولو كان للرقيق كسب المولى ان يملكه
 السيد فان كفاه والا فله ويرجع في جنس ذلك الى عادة
 ما يملك امثال السيد زبله ويجوز على الاتفاق والبيع ولا
 فرق بين الفحل والمذموم دام الولد وكذا يجوز على الاتفاق على
 البهيمة المملوكة الا ان تجوز بالزنى فان امتنع اجر على
 الاتفاق والبيع او الذبح ان كانت مقصورة بالذبح وان كان
 لها ولد فمر عليه من لستها ما يكفيه الا ان يقوم بكفاه
كتاب الفلأ وفيه فصول **الاول** في ان كان له
 الصبي والمطلوق المطلقة والاشهاد والبرج است اهل
 او قلته او زوجه على طلاقه لا يكفى طلاق ولا من المطلقة
 ولا مطلقة ولا طلق قلته على قول ولا سهر بالسر والقر
 والخلية والابيرة وانقضت الطقة وصدر الاخر من الاشأ
 والقائم القناع وانفع بالكتب جاز ان كان غائبا ولا
 بالنتيجة وان اخذت نفسها في الحال لا معلقا على شرط او
 ولو قرع لعلقه باز يد من واحد لغا القسور ويعتبر المطلق
 البائع والعقل ويطلق الولي عن الجنون لآخر الصبي ولا السكر

والاخذ

والاخذ والطلاق لا يقع طلاق المكره والفسد فلا يجرى بغير الثالث
 وان اشهر الفلأ ويجوز توكيل الزوج في طلاق نفسها او
 غيرها ويعتبر في المطلقة الزوجية والطلاق والظهور للجنين
 والناس اذ كانت مدخولا بها حائلا حاضرا لهما معا او
 الثمين على الاقوى **الفصل الثاني** في اقسامه وحجتها
 حرام وهو طلاق الحاضر الا بغير المحج له وكذا النكاح في
 طهر جاسم فيه والثلاث من غير رجعة وكذا لا يقع لكن
 يقع في الشك واحداً وأما المكره وهو المطلق مع الشايم
 الاختلاف اما واجب وهو طلاق المولى بالمظاهر ولا تسقط
 الطلاق مع الشك وعدم رجاء الاجتماع والخوف من الزوج
 في المعصية ويطلق المطلق الشئ على كل طلاق جائز شرعا
 وهو ما قال به المحدث وهو ثلثة بائن وهو سنة طلاق غير المثل
 بها واليا سنة والشعيرة والمصلحة والمباة ما لم يرجأ
 في اليك والمطابقة ثلثة بعد جفتين ورجوع وهو المطلق
 فيه الرجعية رجوع الا وطلة العدة وهو ان يطلق على
 الشرايط رجوع في العدة ويطلق في طهر آخر وهذا محرم
 في السنة ابداء وماعدا في كل ثلثة للحرمة والافضل في

الطلاق يطلق على الشرط ثم يتركها حتى تنقضي من العدة ثم
 يزوجها ان شاء وعلى هذا وقد قال بعض الأصحاب ان هذا
 الطلاق لا يحتاج الى حمل بعد الثالث والاصح احتياطاً
 ويجوز طلاق الحامل ازيد من مرة ويكون طلاق عدل ان طلق
 والافسنة بعناه الاعتراف بالعدول عن الطلاق على الوجه
 لمن يطلق ويراجع ولو طلق مرتين في طهر واحد بخلاف اقرمه
 ولو فوج مع عقل الرجعة ويحتاج مع كمال الثالث الى الحمل ولا
 يلزم الطلاق بالثالث ويكره للمريض الطلاق فان فعلت ارضا
 في الرجعة ويؤيده هي الباق والرجوع الى سنة ما لم يزوج
 او يمس من بعده والرجعة يكون بالقول مثل رجعت او نكحت
 وبالفعل كالوطء والتقبيل والسر الشهوة وانكار الطلاق في سنة
 ولو طلق الزانية جازم رجعتها ولو منعها من ابدان نكاحها
 دولما ولو انكرت الدخول عقيب الطلاق حلفت ورجعة الاخرى
 بالاشارة واخذ القناع ويقبل قولها في انقضاء العدة في الزنا
 المحتمل ما قبل سنة وعشرون يوماً ولحظتان والاخير دالة
 على الخرج لاجز وظاهر الزوايا انه لا يقبل منها غير المعتاد الا
 نبهاه اربع من النكاح المطلعات على باطن امرها وهو حسن

انظر

الفصل الثالث في العدة لاعادة على من لم يدخل بها
 الزوج الا في الوفاة فنجس بجمعة اشهر وعشر ايام ان كانت حرة
 ونصفها ان كانت امه دخل بها او لا وفي باقي الاشياء اعتد
 ذات الاقره المستقيمة الحيض مع الدخول بلا نكاح المهر او نكاح
 الشبهة وهي التي لا يحصل لها الحيض المعتاد وهي من الحيض
 ببلل نكاحه والامه بطهرين او خمسة ولديعين يوماً وان كانت
 الحرة الدم في الاشهر مرة او مرتين انقضت تمام الاقره فانقضت
 والاصبر نكاحه اشهر او سنة فان وضعت ولداً او اجسدت الاغصان
 فذلك والا اعتدت بعدها بثلثة اشهر لان تمام الاقره قبلها
 وعدة العامل وضع الحمل وان كان حلقه في غير الوفاة وفيها
 باعدها لاجلين من وضعه ومن الاشهر ونكاح الحمار على الترتيب
 عنها وهو ترك الزينة من المشايخ الاذهان والطبيب والحمل
 الاسود وفي الامه قولان المرنح انها لا تعتد والمفقود اذا
 جهل خبره ولم يكن له ولي ينق عليها طلب اربع سنين ثم
 يطلقها الحاكم بعد ما وتعد المشهور وانها تعتد عدة
 الوفاة ويشاح للزوج اربع فان جاز في العدة فهو اسك فيها
 والا فلا سبيل له عليها تزوجت ولا وعلى الامام ان ينق عليها

من حيث المال طول المدة ولو اعتقت الامه في اثناء العدة
 اكملت هذه الحرة ان كان الطلاق رجعيا او عدة وفاة والدة
 كالحر في الطلاق والوفاء على الاشهر تصدأ المولدين
 وفاة زوجها او سببها علة الحرة ولو اعتق السيد امته
 فثلاثة افرام وبجمل الاسير محدودا للمالك وزواله بحقيقة
 ان كانت تحيى او تجتبه واربعين يوما ان كانت لا تحيى
 في سن من تحيى **الفصل الرابع** في الاحكام بحمل النفاق
 في العدة الرجعية كما كان في صلب النكاح ويجرم عليها
 الخروج من منزل الطلاق ويجرم عليها الاخراج الا ان تاتى
 بفاحش مجبى الحد او تولى اهلها ويجبى نفاق في
 الرجعية على الامه اذا اوسلها مولاها البلاء ونهاه لولا
 نفقة للباين الا ان تكون حاملا ولو انهم المسكن او
 ستعا فرجع مالكه استأجر انقضت مدة اخرجها
 الى مسكن يناسبها وكذا لو طلقت في مسكن لا يناسبها اتت
 الى مسكن مناسب كومات فرش المسكن جماعة لم يكن له
 قصته اذا كانت حاملا وقتلها التكنة والاجازت القسمة
 وتعتد زوجة الحاضر من حين التثبيت نفقة الغائبة في الوفا

من حين بلوغ الحرة في الطلاق رجعي **كتاب**
الخلع والمباراة وصيغة الخلع ان يقول خلتك علي
 كذا او انت تخلعتك ثم يتبعه بالطلاق في القول لا قولي
 ولو اقرى بالطلاق مع العوض اعني عن لفظ الخلع وكل ما صح
 ان يكون مهر اصح ان يكون فدية ولا تعتد به في غير علي
 ازيد ما وصل اليها منه ويعتج بذلك الفدية منها ومن
 وكيلها ومن يضمنه باذنها وفي المتبرع قولان اقربهما
 الميع ولو تلف العوض قبل القبض فعليه اتمامه مثلا او قيمة
 وكذا لو ظهر استحقاؤه ويعتج بذلك من الامه باذن المولى
 فان عين قدرا او لا انصرف الى مهر المثل ولو لم ياذن
 تبعته بعد العق والمكاشفة المشروطة كالقراض المطلقة
 فلا اعتراض عليها ولا يصح الخلع الا مع كراهية ما فلولي كره
 بطل المبدل ونوع الطلاق رجعي ولو اكرهها على الفدية فعل
 حراما ولو ملكها بالبدل وطلقاتها رجعي فغيره لو اتت بها
 جازعها تصدق نفسها واذا اتوا بالخلع فلا رجعة للزوج
 وللزوجة الرجعة في المبدل ما دام في العدة فاذا رجعت
 رجوعا اوليا ولو تنازعا في الفدية حلفت وكذا لو تنازعا

في الجنس والادارة وتماثلت على الف في تلك صفات
بل قد تمت من حيث جعلت على الاقوى والمباين لمخلع الا انها
تتبع على كراهية الزوجين فلا يجوز الزيادة على ما اعطى
ولا بد فيها من الاستماع بالاطلاق ولو قلنا في الخلع لا يجوز
في الخلع والمباينة شرط الطلاق **كتاب الطلاق**
وصيغة كظهر احمي واخفى او يفيق ولون الرضاع على الشهر
ولا اعتبار بغير لفظ الطهر ولا الشبهة بالاب والاختصاص
او اخت الزوجة او مظاهرها منه ولا يقع الاستبراء قبل
يصح تعليقه على الشرط لا على الصفقة وهو قولي والا فرب
صحة توقيته ولا بد من حضور عدلين وكونها طاهر من الحيض
والنفاس وان لا يكون قد تزوجها في ذلك الطهر ان يكون
المظاهر كما لا يخفى فاصدا يصح من الكا في الاثر بغير ممالك
العين والمرور اشراط الدخول ويكفي الذبح ويقع الطهار
بالرقاء والقراءة والرفقة التي لا توطأ وتجب الكفارة بالعود
وهي اداة الوطء بمعنى تحريم وطئها حتى يكفر ولو وطئ قبل
التكفير فكفارة ان ولو تكررت الواحدة وكفارة الطهار
بجائها ولو طئها باثنا او رجيا وانقضت العدة حلت له من

حتى يات

نكح

تكرير وكذا الوطء من امة ثم اشترطها وجب اقيم الكفارة
على المسكين ولو سألها فنفقه الى الخا فليطهر ثلثة ثلثة اشهر
يكفر ويغفر او يطلق ويحرم على ذلك بعد ما لو امتنع
كتاب الايلاء وهو الحلف على ترك وطئ الزوجة
الدائمة مقيدا بالقيام او مطلقا او زيادة على اربعين شهرا
لان ضررها ولا ينعقد الا باسم الله تعالى سلفا به بالعزيمة
وبغيرها لا بد من الشئح كما دخل الفرج في الفرج واللفظة
المتخصصة بذلك ولو تلفظ بالجماع والوطء وادار الايلاء صح
ولو كفى بقوله لا اجمع راسي وراسك مخافة او لاسا ففانك
نصا الايلاء حكم الشئح بالوفوع ولا بد من تحريمه عن الشرط
والصفقة ولا يقع لوجعله يمينا او حلف بالطلاق والعتاق
ويشترط في المولى الكمال والاختيار والقصد ويجوز من العبد
والزبي وانما الايلاء فلا تزوج المرأة مع امتناعه عن الوطء
فيطهر الحاكم اربعين شهرا ثم يحرمها بعدها على الفشاء والعتا
ولا يحرم على احدهما عينا ولو المسة معينة ودافع حتى
انقضت سقط حكم الايلاء ولو اختلفا في انقضاء المدة
فقدم قول مدعي الفشاء ولو اختلفا في زمان انقضاء الايلاء

حلف من يدعي تأخره ونجح الابلاء من الخصم والمجرب
 في عهد الغريم على الوطء مظهر الله معقدا من عجز وكذا الوطء
 المدفون له مانع من الوطء ومتى جئى لزمنه الكفارة سواء
 في منع الزرع او بعدها ومنه الابلاء من حين التراجع ومنه
 حكم الابلاء بالاعلان في السابقين وشر الامم ثم عقمها ولا تكرر
 الكفارة يتكرر الميعين قصد التاكيد والتأسيس الامع تعابير
 الزيادة في الطحا اختلاف اقر به التكرار في اوطى المولى مسما
 او يجوزنا او البينة بطل حكم الابلاء عند الترخي ولو اضع الدنيا
 الدنيا خيرة الامام بين الحكم بينهم بما يحكم على المولى المسلم ويدين
 الماهلية لهم ولو اقر في ارضه حسب عليه من الحقة زمان الوقت على
 الاقوى **كتاب** **اللعان** وله سبعا احدهما
 في التوبة المحض المدخول بها بالزنا فلا اورد برامع وعوى
 المشاهدة قبل وعدم البينة والمعنى بالحسنة العفيفة فلو
 روى المشهورة بالزنا فلا حد ولا لعان ولا يحوز القذف الا
 مع المعاينة كالليل في المكحلة لابل الاشياء او غلبة الظن
 الشك انكار من ولد على فراشه بالزنا في الشبهة وان كانت
 حال الولادة على الاقوى ما لم يسبق الاعتراف منه به صريحا

او يقرى مثل ان يقال له بارئ الله في هذا المولد فيؤمر به
 يقول ان شاء الله بخلاف باللعان فذلك وشبهه ولو كان
 ونفى الولد ما قام بينة سقط الحد ولو ينفي هذا الولد
 باللعان ولا بد من كون الملاء من كاملا ولو كان كافرا فيجب
 لعان الاخرين بالاشارة المعقولة ان امكن معرفة من يجب
 نفى الولد اذ عرفت احتملا لشرط الاتقان ويحرم بدونه وان
 انقضاء عند اخالف صفة صفة صفاته ويعبر في الملاء
 الكمال في التماسه من التمس والحرص والقوام الا ان يكون
 اللعان لغير الحد وفي الدخول فلا بد وثبت بين الزوج والمملوك
 لنفى الولد والتعزير ولا يلحق ولد المملوك الا بالاقراء ولو كان
 موطئا ولو نفاه انفى بغير لعان **القول** في كيفية اللعان
 واحكامه يجب كونه عند الحاكم او من نصبه وبحوز الحكم
 فيه للعالم المجتهد فيشهد الرجل اربع مرات انه لمز الشاهد
 ضمانا لها به ثم يقول ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين
 ثم تشهد المرة اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين فيصا
 بهاها به ثم يقول ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين
 ولا بد من التلطف بالشهادة على الوجه المذكور وان يكون الرجل

قائما عند اجارده وكذا المنة وقيل يكونان معا قائمين في
 الارواح وان يقدم الرجل في الاوان يميز الزوج عن غيرها
 فميزا يمنع المشاككة وان يكون باللفظ العربي الابع العقد
 فيفتقر للحاكم الذي يترجمين عدلين ان لم يصرن تلك اللفظة
 تحيل لبداءة بالتمهاده ثم اللعن وفي المرة بالتمهاده ثم الغضب
 يستحب ان يتجلى الحاكم مستديرا القبلة وان يقف الرجل عن
 والمرة عن عيون الرجل وان يحتمل من يسمع وان يعظه الحاكم
 قبل كل كلمة الله عز وجل قبل كل كلمة الغضب وان يعلل باللفظ
 والمكان كمين الزكرك والمقام بمكة وفي الزوجة بالمدينة
 تحت العترة بالاقصى وفي المساجد بالامسا والاشهاد باللفظ
 واذا لاعن الرجل سقط عنه العقد ووجب عليه المرة فاذا اقر
 او تكاثرت وجب الحد وان لا يعت سقط وتعلق بها انهما احكام
 اربعة سقوط الحد من عنهما او زوال الفرائض ونحو الولد والرجل
 ونحوه الموقد ولو اكدب نفسه فانت آة اللعان وجب عليه حد
 العترة وبعد لعانه فاولان وكذا بعد لعانهما لكن لا يبرأ
 الحلال لا يبرأ الولد وان زنا الولد ولو اكدب نفسه بعد
 لعانه فكذلك لا حد عليها الا ان تقر اربعا على خلاف

ولو قد فيها رجل وجب عليه حدان ولما سقط احدهما
 باللعان ولو اقام بدينه سقط الحدان ولو قد فيها اثنتي عشر
 اللعان سقط اللعان وورثها وعليه الحد بالدارث واللعان
 يلاعن لسقوطه ولا يفتقر الارث باللعان بعد الموت الا على
 رواية ولو كان الزوج احدا لا يفتقر الا قرب حذوها ان لم
 الشرائط بخلاف ما اذا سبق الزوج بالقتل او اختل غدير من
 فانها لا تختل ببلوغ الزوج والاخذ **كتاب العترة**
 وفيها جرم عظيم وعبارته الصبيحة التي يرسل انت خدي في قوله
 عترة او عترة خلاف الاقرب وقوموه لاجرة عترة لك من اللفظ
 صريحا كان مثل ازلت عترة الزنا او تلكت ريتك او كتابه
 مثل ازلت سائبة وكذا لاجرة بالنداء مثل يا حرة افضي الخ
 بذلك وفي اعتبار العترة ينظر في بلوغ المولى واختياره
 رشده وقصد والتقرب الى القتلهم وكونه بغير مجرم عليه فليس له
 من غير ما زاد على الثالث والا قرب منه مباشرة المكافاة وكونه
 بالنداء لا غير لا يقف العترة على اجازة بل يتل عن القتل ولا يجرى
 تعليفه على شرط الا في الذنوب يعاقب بالموت لا بغير نعم لو بدت
 عين عند شرط العقد ولو شرط عليه خذعة صح ولو شرط عودته

الرق ان خالف فالاقرب بطلان العتق ويستخرج عن الموقن
 اذا اذ عليه سبع سنين بل يستحب طلقا ويكفر عتق العاجز
 عز الاكثنا الا ان يعينه وعتق المخالف لا يستغفر من
 خواص العتق الشرايين اعتق ثقتا من عبده عتق كله الا ان
 يكون مريضا ولديا او ولو يخرج من الثلث الامع الاجازة ولو
 له فيه شريك فهو عليه مقبضه مع زيادة وسعي العبد مع
 ولو عجز العبد فالمهاجرة فكسبه وبطلان المعنار والنادر
 لو اختلفا في القيمة حلف الشريك لانه يبيع من يده ويحصل
 العتق باليحيى الجذام والاعتقاد اسلام المملوك في دار الحرب
 على مولاه ودرع قيمة الوارث وتكفل المولى بعبده وبالمملك
 وقد سبق ويلجوز ذلك مسائل لو قبل من اعتق بعض عبده
 اعتقه ثم ضال لهم لم يعتقوا ويؤى من اعتقه ولو نذر عتق اول
 ماله ولو نذر ثلثين عتقا وكذا لو نذر عتقا قل ما يملكه
 فملك جماعة عتقوا ولو قال اول مملوك يملكه فملك جماعة عتق
 احدهم بالقرعة وكذا لو قال اول مملوك يملكه ولو نذر عتق
 ان يطمها فاخرجها عن ملكه ثم اعادها لم تعد اليه بل
 نذر عتق كل مملوك قد تم انصافه الى من مضى عليه في ملكه

سنة اشهر في لو اشترى ماله لشبهه واعتقه او تزوجها بصل
 عتقها ماله ان تزوجها بغير مهرات ولو عتق شيئا فله
 العتق لا تعود رقها ولا ولدها على ما تقتضيه الاصول وفي
 رواية هشام ابن سالم القصبية عن ابو بصير عن ابي عبد الله
 رقهان رقهان ماله ماله الا قوله عتق الجاهل لا يثبت له العمل
 على ولده ككتاب **التبعية والمكاتب والاشقي**
 والنظير امور ثلاثة **الاول** التبعية تعليق عتق عبده بوفائه
 او تعليقه على وفاة ذبح المملوك او بخودم العبد على قول
 مشهور والوفاء قد يكون مطلقة وقد تكون مقيدة كما تقدم
 في الوصية والضيعة انتحار او حرق او حرق بعد وفاتي
 او بعد وفاة فلان مع العقد في ذلك ولا يثبت مقيدة
 التبعية بشرطها التبعية ان يعلق بعد الوفاة بغير فصل فهو
 قال انتخر بعد وفاتي سنة بطل بشرط المباشر الكمال **اختار**
 وجاز ان يفتقر ولا يلزم الاسلام فيجب مباشرة الكافر ان
 كان حربيا فان ذبحه ملكه واسرة احداهما او كلاهما بطل التبعية
 ولو اسلم المدبر بيع على الكافر بطل تبعية ولو حلت المدبرة
 من مملوك فولدها مدبرة ولو حلت من سيدةها صا واهم ولد

ففحق من الثلث فان فضل من مريض المولى ولو رجع في
 تدبيرها لم يكن رجوعا في تدبيره لها ولو طرح بالرجوع في
 تدبيره فقولان الموقوف للمنع ودخول المولى في التدبير لا
 من حق كحق العامل ويخرج المدين من الثلث ولو جامع الوصلا
 قدم الاول فالاول ولو كان على المدين دين قدم الدين فان
 فضل شيء فحق من المدين ثلث ما بقي ويصح الرجوع في التدبير
 قولان لرجوع في تدبيره ولو كان يهدى ويبيع او يوصي
 ان كان ليس برجوع ويطلق التدبير بالابقاء فهو له حال
 الا باق كافر او كافرا قبله على التدبير ولا يطل بارتداد السيد
 بان تدارك العبد الا ان يطلع على العرق كسب المدة في الحق للمولى
 لانه رضى لما استفاد بعد الوفاة فله جميع كسبه ان خرج الثلث
 والاضحية ما حق منه والباقي للوارث **النظر الثاني** في الكفاية
 وهي مستحبة مع الامانة والتكسب متأكدة بالمقام العبد
 عدم الامران فهي مباحة وهي معاملة مستقلة وليست مباحة
 للعبد من نفسه ولا اعتقا بصفته وليست شرط في المعاقدين الكمال
 وجواز تصرف المولى ولا بد من العقد المشتمل على الاعجاب مثل
 كاتبك على ان تؤذي المحل في وقت كذا او وقت كذا فاذا

اذيت فانتهى والقبول مثل قبيل فان قال فان عجزت
 فانتهى في الوقت في مشروطة والاقدم مطلقة والاقدم
 اشراط الاجل وحذا الحجر ان يورث عجز محله ويجب
 المصير عليه والاقرب لزوم الكتابة من الطرفين في المصلحة
 والمشروطة ويصح فيها التقايل ولا يشترط الاسلام
 السيد ولا في العبد ويجوز لو لم يكن السيد ان يكاتب نفسه
 مع الغبطة ويجوز تجديدها بشرط العلم بالقدرة والاعمال لا
 يصح مع جهالة العوض ولا على عين ويستحب ان لا يتجاوز قيمة
 العبد ويجب الا بناء من الزكوة ان رجعت على المولى الا
 استحباب لاحد له ولو ماتت المشروطة قبل كمال الاداء بطلت
 ولو مات المطلق لم يورث شيئا فكذا ان ارادى تجزئة ماله
 الموقوف وكان ميراثه بين السيد وارثه بالقسمة ويورث
 الوارث التابع له في الكتابة باق في مال الكتابة والمولى
 ان يجاء على الاداء كاله اجاب والمورث ونفع الوصية للكتابة
 المطلق بغير ما شرط منه وكل ما يشترط في عقد الكتابة ما
 لا يخالف المشرع لازم وليس له التمتع في ماله ببيع ولا
 هبة ولا عتق ولا افراض الا باذن المولى ولا يضر في المولى

فما له ايضا الا بما يتعلق بالاستيفاء ويحرم عليه وطا المكاة
 عقدا وسكنا وله تزويجها باذنها ويجوز بيع مال الكتابه فان
 اذاه الى المشتري عتق ولو اختلفا في قدره الى الكتابه او في
 النجوم قدم المتكبر مع بيعه **الفصل الثالث** في الاستيلاء
 يحصل بعبارة استه منه فملكه وهي مملوكة ولا تخرب بموت
 المولى بل ينزيب ولدها فان عجز الصبي صفت في المخاف
 ولا يجوز بيعها مادام ولدها حيا الا فيما استثنى واذا
 قتلها باقل الامرين من قيمتها وارث الجناية ان شاء والا
 سلمها او سلم ما قابل للجناية **كتاب الاحرار**
 وفيه فصول **الفصل** الضيفه وتوابعها وهي عندى كذا او
 هذا له او لمضى ذمتي وشبهه ولو علقك بالمشية بطل ان
 ويصح بالعريه وغيرها ولو علقه بشهادة الغير او قال ان
 فلان فهو صادق فالقريب لبطان لجواز ان يعقد اسحا
 حده لا يستأله شهادته عنده ولا بد من كون المقر كاملا
 خاليا من الحجر للنفه واقراره المرفوع من المثلث مع المهمه والا
 فمن الاصل واطلا الكيل او الوزن يحمل على المعارف في
 البلد فان عقد وعين المقر ما لم يغلب يحمل على الغالب

اقر بلفظ منهم صح والزم بتفسيره كماله والشئ والحجر
 العظيم والحجر ولا بد من كونه مما يقبل الاكسرح من اقر
 دخن ولا فرق بين قوله عظيم او كثير وقيل الكثير لما
 ولو قال له على اكثر من مال فلان وفسر بذكره واقر على
 القلة صحت ولو قال له على كذا درهم بالحق الشك او
 فواحد وكذا كذا درهم او كذا وكذا درهم كذا لك ولو قس
 بعضهم وهم جاز وقيل بيع في ذلك موازنة الاعداد
 هذا مع الاطلاق على القصد ولو قال له على عليك الفضة
 نعم او اجل او بلى او انا مقرب له لزمه ولو قال وفقه او انقضى
 انا مقرب او يكن شيئا ولو قال اليك عليك كذا فقال بلى
 اقراره كذا نعم على الاقوى **الفصل الثاني** في تعقيب الاقرار بما
 يتا فيه والمقبول منه الاستثناء اذا لم يستوعب فصلها
 جرت العادة من الاثبات ففى ومن النفي اثبات ولو قال له
 على مائة الا تسعين فهو اقرار بعشرة ولو قال الا تسعون فهو
 اقرار بمائة ولو قال ليس له على مائة الا تسعون فهو اقرار
 ولو قال الا تسعين فليس مقرا ولو صدق الاستثناء وكان
 او كان الثاني ازيد من الاول او ساءا له رجبا جميعا الى

المستثنى منه والارجع الثاني الى المثلوه ولو استثنى من غير المثلوه
 صح واسقط من المستثنى منه فاذا بقي بقية لزمت والى
 بطلان كذا لو قال له على مائة الاثوباء المستغرق باطل كذا لو قال
 مائة الامانة وكذا الاضراب مثل مائة بل تعين فيا زمة
 الموضعين مائة ولو قال له على عشرة من ثمن بيع لهما اقبضتكم
 بالشر وكذا من ثمن خمر او خنزير فقال له قف خطه بل تغير
 لزمه ولو قال قف خطه بل قف خطه فعليه قف خطه
 لو قال له هذا الذم بل هذا الذم فعليه الذم ان لو قال
 له هذا الذم بل ذم فواحد ولو قال هذا الذم لزيد بل عمرو
 وفعت الحمد يذهب عن امره قيمتها الا ان يصلة فزيد ولو قال
 بالبيع وقبض الثمن ثم ادعى الموطاة اخلط المقر **الفصل الثاني**
 في الاقرار بالعتق بشرط فيه اهلية المقر وان كان العتق
 المقر به فلو اقر بعتوه المعروف بنسبه او بقوة من هو اعلى سنا
 او مساويا او اقصر بها لم يجز العادة بل من منه بطلان بشرط
 التصديق فيما عدا الولد الصغير والمجنون واليتيم وعدم الحاشية
 فلو تنازعا عتق من البيت ولو قصدا في الشان على نسب غير الولد
 صح ولو تنازعا لم ينعقدما التوارث ولا عتق بالثمن والصغير بعد ثبوته

ولو اقر العتق باخ وقع اليه المثلوه ولو اقر العتق بعدة المثلوه
 وصلة الاخر وقع اليه وان كذبه غير العتق له مائة مائة
 الاخر ولو اقرت المراجعة بولد ومائة قد اخذت المائة
 ان كذبوها دعت اليه الثمن ولو انعكس فعلى اليه مائة مائة
 الارباع ولو اقر الولد باخرو وضع اليه النصف فان اقر باخرا
 وضع اليه الثلث وعلى هذا ومع عدل الاثنين يثبت
 الثلث للميراث والا فاما ميراث حبيب لو اقر بزوج الميت
 النصف ان كان المقر غير له والاف الرابع وان اقر باخرو
 كذب نفسه فالاول اخرجه له والاف الثاني ولو اقر بغيره
 للميت فالربع او النصف فان اقر باخرو صدقته الاول انما
 وان كذبها غير له وهكذا **كتاب النكاح**
 وهو الاستقلال بالشايات اليد على مال الغير عدوانا فله منه
 من سكته داره او مساك دابته المرسلة فليس لغيره سكت
 معه قهر او غاصب للخصم ولو ضعف الساكن ضمن اقر بما
 سكن قبل ولا يضمن العين وماله مقود الذي غصب الا ان يكون
 صاحبها راكبا قويا مستقيما وغصب للساكن غصب للمالك ولو
 ففوا الشا قولان والابرة المتعاقبة على المقتوب ايدى فمما

فيضير المالك في فئتين من شاة أو البعير ويرجع الماهل
 منهم بالغصب على من غرم والمهر لا يضمن بالغصب نعم الزني
 ولو حبس المهر يضمن لغيره إذا لم يستعمله بخلاف الزني
 ونحوه كما في المستزجر يضمن بالغصب يضمنه عند تخليه
 وكذا الغنم ولو اجتمع المباشرون في شاة المباشرون
 مع الأكره أو الغنم فيستقر القضاة في الغنم على الغنم ولو
 أرسل ماء في ملكه أو أخرج نافر في الغنم فلا ضمان إذا لم
 عن قدر الحاجة ولو تكن الزبيح عاصفة والأخص ويحترق
 المقتضيات إذا مات المهر بأفديه ولو أذى رده المذهايل
 الغاصب كان تعذر ضمانه بالمثل أن كان غلبا والآخر القيمة
 العليا من جهة الغصب إلى جهة التلف وقيل المجرى الرد
 وقيل بالقيمة يوم التلف لا غير وأن غاب ضمن الرد وضمن
 اجريته أن كان له دابة لطول المدة استعماله أو لا ولا فرق بين
 بهيمة الفاضل والشوك في ضمان الرد ولو حبس على العبد
 المقتضى فعلى الماني أو المانيه وعلى الغاصب إذا لم يضمنها
 من الثغر أن تفقد ولو مثل به الغنم فضمن قيمته المالك ولو
 غصب الخنزير أو المصراعين أو الكتام فغرم فلفل أحدهما ضمن

بمخر

بجمعا ولو أذرت قيمة المقتضى بفعل الغاصب فلا ضمان له إلا
 أن يكون غصبا كالصنع وله قلعده أن قبل الفصل ويقدر الزني
 مشبوهة بغيره مضمون بغيره على الغاصب ولو غصبه فاطمها
 المالك جاهلا ضمنها الغاصب لو اطمها غير صاحبها جاهلا
 ضمن المالك من شاة والقار على الغاصب ولو مزج المقتضى
 فضمنه أن أمكن وإن شق ولو لم يمكن ضمن المثل أن مزجه بالرد
 والأكلان شريكاً وموتة القيمة على الغاصب ولو زرع الغنم أو
 البعير فالزريع والغرج المالك ولو نقله المجرى بل المالك
 عليه نقله وموتة نقله ولو زرع المالك بذلك لمكان له
 يجرى لو اختلفا في القيمة حلف الغاصب كذا الرد على المالك
 يزيد بها الثمن وكذا الرد على التلف غلك ما على العبد من التلف
 ولو اختلفا في الرد حل المالك **كتاب القطة**
 وفيه فصل **الاول** في القطة هو أنسان ضائع لا كاعلاه
 ولا يملك نفسه فيلقطه القبطي القبيد ما لم يبلغا فإذا علم
 الأب والمولود الوصي أو الملقط الشاوي سلم إليهم ولو كان القبطي
 مملوكا حفظ حتى يصل إلى المالك ولا يضمن إلا بالقرط يضمن
 الآخر المانع من أخذه إذا كان بالغاً أو مراهقاً بخلاف الذي لا

قوة بعد ولا بد من بلوغ الملقط وعقله وحريته ^{الاستبداد} الآبازين
 ولا لمدان كان القبط محكوما بالامه قبل عدائهم ^{حضر}
 فينتسبون بالبدوق ومن يرد الشرف وينفق عليه من ^{المال}
 او الزكوة فان تعذر استعانة بالمسلمين فان تعذر انفق
 رجع عليه اذا نواه ولا ولا عليه الملقط اذا خاف عليه
 التلغ وجبايته كناية والا استحق وكلها في دين الله
 او فوقه فله ولا ينفق منه الآبازين الحاكم ويستحب الانشاء ^{على}
 اخذ ويحكم بالامه ان القبط في الاسلام او في غير ^{ذلك}
 وفيها سلم وعاقلة الامام ولو اختلفا في الانفاق او ^{ما}
 حلف الملقط في المعروف ولو ناسح الملقط اقرع ولو ترك ^{اجل}
 للآخر نجا ولو نذر احيى بؤة انسان ولا يبيد في الفجر ولا يجمع
 بالاسلام على قول ولا بالانقضاء ^{الشك} في الحيوان يبيد
 ضالته واخذ في صورة الجواز مكروه ويستحب الانشاء ولو ^{تفق}
 التلغ ليكره والبعر وشبهه اذا وجد في كلاب وماهيهما
 ترك فيضرب بالاختلاف لا يجمع اخذ بالتفقه ولو ترك من ^{حيث}
 في كلاب وماهيهما والشاة في الصلاة تؤخذ لانها تنفق ^{من}
 التسابع وح يملكها ان شاء وفي الثمنا وجه او يبيعها امانة

او غيرها

او يبيعها الى الحاكم قبل وكذا كل ما لا يقع من صغير التسابع
 لو وجدت الشاة في الغران اجتمعها الا انه ايام فان لم يجد
 صاحبها باعها وتصدق بثمنها ولا يشترط في اخذ الا
 الاخذ فنقر هذا العبد والولي على لقطه غير الجاهل والافتقار
 كانه ولو انتفع فاق ولا يضمن الا بفريط او قصد التملك
 المشا في المبالا وما كان في الحرم حرم اخذه ولو اخذ حفظه
 لربه وان تلف بغير فريط لم يضمن ولا يبرأ له ملكه ما يصدق
 به وفي الفم خلاف ولو اخذ بنية الانشاء لم يجرم ^م
 نفيه حولا على كل حال وما كان في غير الحرم يحمل من ذوق
 القدر من غير تعريف وما عداه بخير الواجد فيه بعد تعريف
 حولا بفسد او غير بل الصفة والتمالك فيضنها وبين
 ابقائها امانة ولا يضمن ولو كان ماله لا ينفق قوة على نفسه
 او دفعه الى الحاكم ولو اقرع ابقاؤه المصلح اصل الحاكم
 بعضه ويكره القفاط الاداة والفعل والمخضر والعصا ^{الطفاط}
 والحبل والوند والعقال ويكره اخذ القطة وحسبها من الفنا
 والكم من جمع اجتماعها يزيد الكراهة وليشهد عليها مستحبا
 ويعرف الشهود بعض الاوصاف والملقط من اهل اهلية الاكتساب

ويحفظ الولي ما التقطه الضبي وكذا المجنون ويحجب تعريفها
 حولا ولو ستر فأسوأ نوى التملك اولا وهما امانة في الخلق
 بعد ما لم يزل التملك فيض من ولو التقط العبد عرف بنفسه
 او بناسبه فلو انهم اخبر به فاعتقد ولا يجوز على المالك ان يقرأ
 منه وان لم يكن امينا ويجوز للولي التملك بتعريف العبد
 ببيع الابائنية لا بالاوصاف وان خفيت نعم يجوز الدفع فلو انما
 غيره بها بينه استعديت منه فان لم يزد ضمن الدافع وزج
 على الناقض والموجود في المفاضة والخبرة او سافر في ارض
 لا مال لها يملك من غير تعريف اذا لم يكن عليه اثر
 الاسلام والاوجب لو كان للارض مالك عرف فان عرف
 والاضو للواحد وكذا الوحيد في جروت وابتد عرق ما لكها
 اما السمتة فللواحد الا ان تكون محصورة بعلف الموجود
 في صدقة او دارة مع مشاكلة الغار لقطعة ولا معها حل
 ولا يكتفى التعريف حولا في التملك بل لا بد من التمسك **كنا**
احياء القوات وهو ما لا ينفع به لعلته او لاستيغامه
 او لعدم الماء عنه بملكه من احياء مع غيبة الامام والا
 افتقر المانفد ولا يجوز احياء العاقر وقرابته كالطريق والفرج

ولا المفتوح عنوة افعاء من اهل المسلمين وضاها للامام وكذا
 كل ما لا يجوز عليه ملك المسلم ولو جرى عليه ملك مسلم فله
 ولو ارثه بعد ولا ينقل عنه بصيرته ومواتا وكل ارض
 عليها اهلها طوعا فهو لهم وليس عليهم فيها سوى الزكوة مع
 الشرايط وكل ارض تركها اهلها عاوتها فالجوز احولها وليه
 طبقها لا يباينها وارض القليح التي يابدين اهل الذمة لهم
 عليهم الجزية وبصرف الامام حاصل الارض المفتوحة عنوة
 مسلح المسلمين ولا يجوز بيعها ولا هبتها ولا وقفها ولا نقلها
 وقيل يجوز تبعا لاثار المتصرف بشرط الاحياء الملك منه
 اتقنا ابد الغيرة لثقتا ملك سائر وانقضا كونه حرميا العام
 كونه مشعر للعبادة او مقطعا او مجزا وحرموا العين التي تلج
 في الرخوة وخمس ابد في الصلبة وحرموا يثر النافع من دون ذلك
 والمعطى او يعون ذراعا وحرموا الحائط مطرعا لاد والقدار
 مطرعا فليها وتلوجها ومسلما للذخول والخروج في جوب
 التنا والمريج في الاخيا الخالعة كعند الشجر وقطع المياه القفا
 والشجر يحاط او مرزا وستاة وسوق المياه واعيانا والغنيمة
 لمن ازاله الزرع والغرس وكالحاظ لمن ازاله الخيط ومع التفتت

ان اراد البيت **القول** في المشرقات فمنها المصحف
سبق المحل فهو اولي فلو فارق بطل حقه الا ان يكون
باقيا ولو في العود ولو استيقا شتان ولو يمكن الجمع **منها**
للمدسة والرباط من سكن بيتا من له الشك في فهو احق به
وان نظرت لثلاثة الامع مخالفة شرط الواقف وله ان يمنع
من بشاكره ولو فارق لغيره بطل حقه ومنها الطريق
وفاندهما الاستطراق والتاسع فيها شرع ويمنع من الانتفاع بها
في غير ذلك ما يفتوت به منفعته المارة ولا يجوز الجاوس من البيع
والشراء الامع السعة حيث لا ضرر بها فافارقة بطل حقه
ومنهم الميثاق السابق الى اغراض في منها فهو اولي بها
يملك منع بنده القنات ومن اجري فيها نهر املاك المنة المجري فيه
ومن اجري عليها فذلك وكذا من احقق شيئا من مباح القنات
او السيل ومن جفرت املاك المنة بوصوله اليه ولو كان يخصص
الانتفاع به والمعارضة فهو اولي به ما دام نازلا عليه **منها**
المعادن فالظاهر لا تملك بالاحياء ولا يقطعها السلطان
مرسلي اليها فله اخذ حاجته فان تواضعا وامسك القنات
ولا اخرج ولا طاعة تملك بلوغ نياها **كتاب**

الصيد والذبا وفيه فصول **الاول** يجوز الاصطيد بجميع
الآلة ولا يוכל منها ما لم يترك الا ما قتله الكلب المعتم حيث
يسر له اذا رسله ويترك اذا جرد ولا يعتاد احلها يسكنه
يتحقق ذلك بالترك او على هذه القنات ولو اكل باذنه او لم
نادره ويقيد بحجب الشبهة عند ارساله وان يكون المرسل
مسلما او يحكمه وان يرسله للاصطيد وان لا يقبض الصيد
حيوة مستغرة ويוכל ايضا ما قتله السيف والرمح والسم وكل
ما فيه ضل والمعارض في اخره اللحم وكله للسمع التسميد **والصيد**
والاسلام ولو اشد ترك فيه ان المسلم وكافر لم يحل الا ان يعلم
انه خرج المسلم او كلبه هو القاتل ويجوز الاصطيد بالآلة
المغصوب ولا يحرم المصيد عليه اجرة الآلة ويجب عليه غسل
موضع العضه ولو ادرن ذواته ليه لوكب الصيد حيث
مستغرة ذكاه والاحرم ان اضع الزمان للصيد **الفصل الثاني**
في الذباحة ويترط في الذباحة الاسلام وحكمه ولا يترط
الايمان اذا الميثاقين النصب يحل ما تذبجد المسلم والمغصوب
الضبط المغصوب والمغصوب الحاضر والواجبة الذبيحة موصوفة
ان يكون بالمحيد فاذا خيف فوت الذبيحة وتعد المحيد **باب**

يفر من الأعضاء من الجلبة أو مروة حادة أو زجاجة وفي الظفر
 السن للفرودة قول الجواز ذب استقبال القبلة مع الامكان لو
 تركها ناسيا فلا بأس بحج التسمية وهو ان يذكر الله ثم قلوزكما
 ناسيا حل وانقصا من الابل بالشرع ما عداها بالذبح فلو عكر حرم
 وقطع الأعضاء الأربعة وهي الخنزير وهو يحرم الطعام والمعلوم
 وهو للنفس والودعها وهما عرفان يكفنان المعلوم ويكون في
 طعنه في وحدة البنية والحرمة بعد الذبح أو خروج الدم
 ولو علم عدم استيفاء الحيوة حرم أو مناجاة الذبح حتى ينفذ في
 ولا تنظر التفرقة بينه وبينه ولا بل قد جعلت لخصاها
 اباطها واطلقت رجلها والبقير يعقل يداه ورجلاه ويطلق فيه
 والغنم ينطق يداه رجل واحدة ويسكن صوته وشعر وروبه
 حتى يورد الطير يرسل ويكره ان تنفع الذبيحة وان ضل التليكن
 فيذبح الى فوق والسلم قبل الورد وابانة الرأس عدل وقيل
 بالتحريم وانما تقع الذكاة على حيوان طاهر العين غير آدمي
 ولا خنزير فلا تقع على الكلب والخنزير ولا على الادمي وان كان
 كافرا ولا على الخنزير وقبل تقع والظاهر وقوعها على المسوخ
 السباع **الفصل الثالث** في الواح وفيه مسائل ذكاة النمل

انهم

اخراجه من الماء حيا ولو شرب فخرج حيا او صار خارجا
 فاحله حيا حل ولا يكفي نظره ولا يشترط في مخرجه الاسلام
 يشترط حضور مسلم عنه في محل اكله ويجوز اكله حيا ولو
 الميت بالمخ في الشبكة او غيرها حره لجميع **الشاة** ذكاة للبراءة
 ولو كان الاكل كافرا ان استقل بالظن ان طوارقه قبل اكله
 حرم ولا يحل لذبا **الشاة** ذكاة للجنين ذكاة امه اذا تمت
 سواء ولجنته الزوج او لا وسواء اخرج ميتا او اخرج حيا غير
 للحيوة ولو كانت مستقرة في **الزوايا** ينسب الى الله المقتل
 ولو انفلت بعد ولا يملك ما عشت في داره او وقع في حوائطه
 وشيا وسفينته ولو امكن الصيد القائل عددا او طرا بالحيث
 يدركه الا به عتد بدنه فهو باق على الاباحة الخاصة لا

يملك الصيد المقتول من اهل الملوك **كتاب**

الاطعمة والاشربة انما يحل من حيوان البحر مما له فلس وان ذاب
 كالكنفت ولا يحل للموتى والماء ما في الزقوع على قول لا التقطع
 والتفقع والترطبان ولا للعلول من السمك حتى يستعمل باليطعم
 علفا طاهرا في الماء بوسا وبليدة والبيض تابع فلو اشتبه بكل **الاشربة**
 دبر القملس ويؤكل من حيوان البر الا انعام المثلثة وبقر الكرش

حانه وكثير الجبل والظبي والجمور ويكر الخيل والبغال والحمير
 الاهلية واكثرها البغل ثم الحمار وقيل بالعكس ويجوز ان يكون
 الخنزير والسنوروان كاز وخنثيا والاسد والتمر والفرس
 الثعلب والارنب والضبوع وابن آوى والضبوع الحواشي كلها
 كالحيه والفارز والعقرب والخنافس والضار من بنات فود
 والبراعيث والفلل واليربوع والفقذ والوبر والحمر والفانك
 السمور والتمجاذب والعضاء والحكة ومن الطيور ما له عقال
 كالباري والعقاب والصفور والشاهين والسنور والرخمور
 البقاع والغراب الكبير والابقع ويحمل غراب النزع في المشهور
 والعدايف وهو اصغر منه الى الغرم ما هو ويجوز ما كان ضعيفا
 اكثر من ضعفه ووزن العكس او قسا وباقيه ويجوز ما ليس له
 قاضيه ولا حوصلة ولا صبيته والخنثان والطاووس ويكر
 الخدود والخطاف اشكر اهيه وتكر الفاختة والقابرة والضبوع
 اشكر اهيه والضرع والقوام والشراف ويحمل الحمام كله كما
 لقارى والذبابى والورشان ويحمل النحل والذباب والقطار
 الطيور والذباب والكروان والكركي والضبوع والعصفور والضبوع
 ويصير طير الماء ما يعبره البري من الضعيف والذئب والذئبة

دونه

والحوصلة والصبيته والبض نافع في الحبل والحرمه ويجوز
 الزنايم والبوق والذباب والمحمه وهي التي يتغزل غرضا
 للشهام وترجم بالشاب حتى يموت والمصبوق وهي التي يخرج
 ويحس حتى يموت والحملول وهو الذي يتغذى عذقة الانثى
 يحضار حرم حتى يتبرأ على الاقوى وقيل يكره فتنسب الناقة
 باربعين يوما والبقرة بعشرين والشاء بعشرين بان تربط
 قطعها فطاهرا واستبرأ البطة ونحوها بجمدة والبطا
 وشبهها بشدة وما عدا ذلك يستبرأ بما يغلب على الفلق
 ولو شرب المحلل لبن خنزيرة واشتد حرم لئله وان شرب
 كره ويستحب استبرأ بعبدة ايام ويجوز موطوء الانسان
 لئله ولو اشتد قسه واقرب حتى يتقي واحدة ولو شرب
 المحلل خمر الميثا كل ما في جوفه ويجوز شرب باقيه ولو شرب
 بولا غسل ما في بطنه واكل وهما على ما تحرم الميتة اجلا
 ويحمل منها الصوف والشعر والوبر والريش فان قطع غسل صله
 والقرن والظلمة والجن والبيض اذا اكتسب القشر الا على
 والافحة والابن على قول مشهور ولو اختلط الذئب بالانثى
 اجنب الجميع وما ابين من حرم اكله واستعماله كالنيت

٢

الغنم ولا يجوز الاستحباب بها تحت السماء **الثانية**
 يحرم من الذبيحة خمسة عشر الدم والطحال والقضيب
 الاثنيان والفرت والمثانة والمرارة والمثمة والفرج
 والعلية والفخاع والعقد وذات الاشاجع وخزوة الدنيا
 والمذقة تكرم الكلا واذنا القلب العروق والوفيق الطحال
 مع اللحم وشوى حرم ما تحتها ولو لم يكن شقوباً لم يحرم
الثالثة يحرم الاعيا النجسة والمسكر كالحرم النبذة
 الفضيخ والقعع والبع والمزور للجمعة والعصير العتيق اذا
 غلا حتى يذهب ثلثاه او ينقلب خلا ولا يحرم من الزبد وان
 غلا على الاموى يحرم الفقاع وان قل والعذرات والابوا
 النجسة وكذا ما يقع فيه هذه من المايقيا او اللباميات الا
 بعد الطهارة وكذا ما باشر الكافر **الرابعة** يحرم الطين الا
 طين قبر الحسين ثم يجوز الاستشفاء بقدر النجاسة فادق
 وكذا الارسنى **الخامسة** يحرم السمكة ولو كان كسيرة
 يقتل حرم دون القليل **السادسة** يحرم الدم المسفوح وغيره
 كدم الفراء وان لم يكن نجساً اما ما يتخلف في اللحم فطاهر
 من المذبح **السابعة** الظاهر ان النجاسة غير الماء

نظر

تظهر ما دامت كذلك وتلقى القياس وما يكسبها من الجبا
الثامنة يحرم لبان الحيوان المحرم للحمد ويكره لبان
 الذكر والحمد كاللبن **التاسعة** المشهور لبان البحر المحرم كالبان
 باقياضه بالثا ويكون مذكى والانبذة **العاشر** لا يجوز
 استعمال شعر الخنزير فان اضطر استعمال ما لا دم فيه غسله
 الحاد عشر لا يجوز الاكل من مال غير الامن ببيت من نقتضيه
 الا من علم الكراهة **الثانية عشر** اذا قلب اللحم خلا من سوا كان
 مباح او من قبل نفسه **الثالثة عشر** لا يحرم شئ من الوجبات
 وان شئ منها بيع المسكر كشراب الفخاخ وشبهه لعدم اسكاه
 واصالة حله **الرابعة عشر** يجوز عند الاضطرار تناول المحرم
 عند خوف التلف والمرض والضعف المؤدى الى التخلّف عن الفقه
 مع ظهور امانه العطب ولا يرضى للبايع وهو الخارج على
 الامام ومجمل الذي يغفل المينة ولا العادى وهو قاطع الطر
 وقيل الذى بعدد شعبه وانما يجوز ما يحفظ الرق ولو وجد
 مينة وطعام الغير طعام الغير والحائز بدله بغير عوض لا يجوز
 هرقاؤه عليه ولا اكل المينة **الخامسة عشر** يحجب غسل النجاسة
 قبل الطعام ويعدى وصحبها بالمندى في الغسل **السادس** ورون الادلة

الزر
 كرش

الشبهة عند الشريعة وعلى كل لون ولو نسب ما تدركه كانت
الاشارة ولو قال بسبعائه على اقله واخره اجزاء وسحب الاكل
بالهين اختياره بدليله صاحب الطعام وان يكون اخر من
ياكل ويدل في الفصل بمن على يمينه ويجمع غساله الاكل
في اثناء واحد وان يستلحق بعد الاكل ويجعل رجله اليمنى
على رجله اليسرى ويكره الاكل متكيا ولو على كفه والقيل
من الماكل وربهما كان الاخر اطوارا والاكل على الشيع وبدا
مكره وان يخرجوا الاكل على مائدة يشرب عليها شي من السكر
او الفستق وباقى المحرمات يمكن اكلها هذا الكتاب

والكتاب

الكتاب وفيه فصول **الاول** في المواساة والموانع لوجوب الارث
النسب السبب فالنسب الاباء والاولاد والاقارب والاعوان
ضاعدا واولاد الاخوة فنان لا توارث الاعمام والاخوان السبب
اربعه الزوجية والاعتاق وضمة الجارية والامامة
يمنع الارث لكفره لا يرث الكافر المسلم والمسلم يرث الكافر
ولو لم يخلف المسلم قريبا مسلما كان ميراثه للمعتق وضمة
الجارية فالامام لا يرث الكافر بحال واذا اسلم الكافر على
ميراث قبل قبضته شاركه ان كان مساويا وانفرد ان كان

الاول

الاولى والى كان الوارث واحدا فلا تشاركه الميراث عن غيره
تقسم تركته وان لم يقبل ويرثه المسلمون لا غيرهم فلو
يستتاب فان تاب الاقل والمرة لا تقتل بالارث ولا يرث
تجسس ونسب وقات القاتل حتى يتوب وتوت وكذلك
الغنى والقتل مانع اذا كان عدما ظاهرا ولو كان خطأ مانع
الدية خاصة ويرث الدية كل مناسب وسابغ في المنسب
بالام قولان ويرثها الزوج والزوجة ولا يرثان القصاص ولو
صلى على الدية ورثها منها والرق مانع في الوارث والميراث
وكان للرقبة بعد ميراث جده دون الاب وكذا الكافر في القات
لا يمنعان من يقرب بهما والمقتول يرث بقدر ما خلت
الدية ويمنع بقدر الرقبة ويرث كذلك واذا اعتق على
ميراث قبل قبضته تملك اسلامه واذا لم يكن وارث سوى الله
اشترى من الرقبة ميراثا كان او ولد او غيرها ولا
فرق بين ام الولد والمدة والمكاتب المحررة والمطابق الذي
له ثوبه شياء بين الفق واللعان مانع من الارث لان يكذب
نفسه فميراثه الولد من غير عكس الخلل مانع من الارث لان يفصل
حيات الغائب غيبته منقطعة لا يرث حتى يخرج مدة لا يعيش

مثلها لها عادة وليحق بذلك المحجب هو نازة عن اصل الارث
 كما في حجب القريب البعيد فالابوان والاولاد يحجبون الاخوة و
 الاجداد مثل الاخوة والاجداد يحجبون الاعمام والاقوال ثم هم
 يحجبون ابناءهم ثم القريب يحجب المصنف والمصنوف من الميراث
 والاضامن الامام والمنقرب بالابوين يحجب المنقرب بالاب
 ثم والشيخ الا في بن عم للاب والام فانه يمنع العم للاب
 ان كان اقرب منه وهي مسألة اشاعية واما المحجب بعض
 الارث ففي اولد المحجب عن نصيب الزوجية الاعلى وان نزل
 يحجب الابوين عازا عن السدس الامع البنت مطلقا او البنت
 مع احد الابوين والاخت تحجب الام عن الثلث والى السدس
 وجود الاب وكونهم رجلين فضا عدا اواربع نساء او رجل واحد
 امرأتين وكونهم للاب الام او للاب وامقاء القتل والكفر
 والزرق عنهم وكونهم منفصلين لاحل **الفصل الثاني**
 في التهام واهلها وهي في كتاب الله تعالى النصف والربع والثلث
 والثلثان والثلث والسدس فالنصف لاربعة الزوج مع عدم
 الولد او الزل والبنت والاخت للابوين والاخت للاب
 والربع لاثنتين الزوج مع الولد والزوجة مع عدمه والثلث لثلاث

واحد الزوج مع عدمه والثلثان لثلاث البنات
 فضا عدا والاختين للابوين فضا عدا والاختين للابوين
 والثلث لثلاث البنات الام مع عدم من يحجبها والاختين او الاختين
 او الاخ والاخت فضا عدا من جهة ما والسادس لثلاثة البنات
 مع الولد والام معه وللواحد من لالة الام ويجمع النصف
 مع مثله ومع الربع والثلث ومع الثلث والثلثان ويجمع الربع
 والثلثان ويجمع النصف مع الثلث ويجمع النصف مع الثلث
 واما الاجتماع لا يحجب للفرض ولا حصلة ولا ميراث العصبه
 الامع عدم القريب فيرد على البنت والبنات والاخت و
 الاخوات للاب والام وعلى الام وعلى كلاهما الام مع عدم
 وارث في درجته ولا يرد على الزوج والزوجة الامع عدم
 كل وارث عدا الامام والاقرب ارثه مع الزوجان كما في
 ولا حول في الفرائض بل يدخل النقص على الامه والبنت البنات
 والاخوات للام والام والاب مسائل **الاول** اذا انفرد
 من الابوين فالام له لكن للام ثلث بالتسمية والمباقر والموت
 لواجبة فالام الثلث مع عدم الحاجب السيد زوج القات
 والاب للاب الشا للاب المنفرد المال وكذا للزائد بينهما

بالسوية والبنات المنفردة الضعفة تسمية والباقي في البنات
 فضا هذا الثلثان تسمية والكتاب رد اولوا جميع الذكور والامهات
 فللمذكر مثل خط الاثنين ولو اجتمع مع الولد الابوان فكل
 التسديس والكتاب للابن والابن او البنات او الذكور والامهات
 على ما قلنا ولها مع البنات الواحدة التسديس ولها الضعف
 الكتاب رد احسانا ومع الحاجبة على الاب والبنات وبعاء
 كان بنان فضا هذا مع الابوين فلا رد ومع احدا الابوين يرد
 التسديس احسانا ولو كان زوج او زوجة اخذ نصيبه الا ان
 وللابوين التسديس واحدهما التسديس وحيث فصل يرد
 بالنسبة ولو دخل بقصر كان على البنات فضا هذا رد الابوين
 والزوج ولو كان مع الابوين زوج او زوجة فله نصيب الا على
 وللام ثلث الاصل والكتاب للاب والامهات الاولاد
 يوقعون مقام ابائهم عند عدمهم باخذ كل منهم نصيب
 يتقرب به ويقفون بينهم للمذكر مثل خط الاثنين وان كان
 اولاد بنت الزوجة يجرى الولد الاكبر من تركه ابيه شيابه
 ويخاف منه وسيفه وصحفه وعليه قضاء ما فاتته من صلوة
 وصيام وشيوط ان لا يكون سفيها ولا فاسدا لراى وان يختلف

البيت ما اخبرها ولو كان الاكبر انى اعطى اكثر المذكور
 الخمسة لا ترث الاجداد مع الابوين ويستحب لها الطمعة
 حيث يفضل لاحدهما سدس فضا هذا في التسديس وبقا
 يطعم حيث يزيد نصيبه عن التسديس وتظهر الفائدة في اجتماع
 مع البنات واحدهما مع البنات فان الفاضل ينقص عن سدس
 فضا هذا الطمعة على القول الثاني **القول الثالث** يرث الاجداد
 والاخوة وفيه مسائل **الاول** في الجدة حصة المال لا يثبت لام
 وكذا الاخ لا يثبت لام او للاب ولو اجتمع مع الاب فاما ان
 نصفان وللجدة المنفردة لاب وام المال ولو كان جد او جدة
 او كلاهما الاب مع جد او جدة او كليهما لانه فليقترب بالاب والثلث
 للمذكر مثل خط الاثنين وللنصف بالام الثلث **الثاني** في
 للاخت للابوين او للاب منفردة الضعف تسمية والباقي رد
 وللأختين فضا هذا الثلثان والكتاب رد اولاد الاخوات
 من الابوين او من الاب للمال للمذكر الضعف **الثالث** في الواحد
 الاخوة او الاخوات للام التسديس وللذكر الثلث بالسوية والكتاب
 رد الزوجة ولو اجتمع الاخوة من الكمال لا سقط كل لئلا لا يرد
 ولكلا لئلا الام التسديس ان كان واحدا والثلثان كان اكثر

بالسوية وكلالة الابوين الكتاب بالتفاوت **الخامسة** لو اجتمع
 اخت للزوجين مع واحد من كلالة الام او جماعة واختا للزوجين
 مع واحد من الام فالمرود على قرابة الابوين **السادسة** القوة
 على الكون كانه الاخت والاختا للزوجين مع واحد من كلالة
 الاب من اقواله وشره قوى **السابعة** تقوم كلالة الاب مقام
 كلالة الابوين من عدمهم في كل وضع **الثامن** لو اجتمع الاخوة
 والاجداد فلقربا الام من الاخوة والاجداد الثلث بينهم بالسوية
 وقربا اب من الاخوة والاجداد الثلثان بينهم للذكر ضعف
 الانثى **التاسعة** الجد وان عدل يقاسم الاخوة وابن الاخ وان ترك
 يقاسم الاجداد وانما يمنع الجد الا في الجد الاعلى وينبغي لاخت
 ابن الاخ ونمى ابن الاخ ابن ابنته وعليه **الحاشية**
 الزوج والزوجة مع الاخوة والاجداد ياخذان نصيبهما الا
 والاجداد الام والاخت للام او القليلين ثلث الاصل والبعث
 لقربا ابوين والاب مع عدمهم **الحادية** لو ترك الاجداد
 الاربعة لابيه وشاهدا لأمه فالمسئلة من ثلثه اسمهم سهم
 لآباء الام لانهم على اربعة وسهما لآباء الام لانهم
 على ثلثه ومضربهما ستة وثلاثون ومضربها في الاصل



سابعة وثمانية ثلثها يقسم على ابنته وثلثها يقسم على
 لثلاثة **الثانية عشر** اولاد الاخوة يقسمون مقام آبائهم
 عنهم وياخذ كل نصيب من يقرب به فان كانوا اولاد كلالة
 الام ضا السوية وان كانوا اولاد كلالة الابوين والاختا
القول في ميراث الاعمام والاحوال وفيه مسائل **العم**
 يرث المال وكذا العم وللعمام المال بالسوية وكذا العمة
 لو اجتمعوا اقسموا بالسوية ان كانوا الام والاختا الشاوة **الثالثة**
 في قرابة الاب جد كما سلف في الاخوة **الثانية** للعم الواحد
 او العمدة مع قرينة الاب لئلا يزداد الثلث والكتاب لقربا الام
 وان كان واحدا **الثالثة** للخال وللخالدة واما والاحوال
 الانفراو المال بالسوية ولو تفرقوا سقط كلالة الاب وكان
 لكلالة الام المدين ان كان واحدا والثلثان كان اكثر بالسوية
 وللالة الام الكتاب بالسوية **الرابعة** لو اجتمع الاعمام والاختا
 غلا خوال الثلث وان كان واحدا على الاصح وللاعمام الثلثا
 وان كان واحدا **الخامسة** للزوج والزوجة مع الاعمام والاحوال
 الاعلى والاحوال الثلث من الاصل وللاعمام الثلثا وقيل للخال
 الام مع الخال من الاب والزوجة ثلث الكتاب وقيل سدس **السادسة**

بين من قدام حرية ولو تخلف الموقوف من ابا الموقوف في
وليحياته وكذا الوين من قدام سحرته وان لو شهد
المشكله ايضا سايله والزوج والزوجه ايضا قد هما
الاعلى مع عدم النعم فالولد للولد الذكر والاولاد
المشهورين الاصحاح الاثني والاربعون ولا يرثه المفق بانه
ان علم قرايه المولى فولي المولى فولي المولى ^{عليه}
هذا فان علموا من الحرية وانما تضمن سايله ثلث
الامام ومع غيبه يصرف في الفقراء والمساكين من بلد
الميت ولا يدفع السلطان الجوزع القدر **الفصل الثاني**
في التوزيع وفيه مسائل **الاولى** من ولد فرج الرجال و
النساء يورث على ما سبق منه البول ثم على ما لا يقطع منه
اخيرا فتنصف الصبيان فله مع الذكر منه من شخص
ومع الاثنى سبعة ومائة الف عشرين اربعين منها والاضا^{بط}
انما فعل المسئلة تارة اوشبهه وتارة ذكره ويعطى كل
وارث نصف ما اجمع في المثلثين **الثانية** من ليس له
شرح يورث بالقهر ومن له من امان او يدان على حقوق^{حد}
يورث بحال الانتباه فاذا لزمه احداهما فانقيه الاخر فاحد

الاكاشان الشاثة العمل بغير شاذ الفصل حيا او تحريك
 حركة الاحياء نبات الكرام بعد دية الحين برضا الوالد
 يتقرب بهما او بالاب او بالنسب بالنسب الخاص ولد
 الملائكة ثم ائمة وولد وزوجته على ما سلف عنهم
 فلقرابة ائمة بالتسوية ويترتبون الاقرب فالاقرب ويرث
 ايضا قرابة ائمة الشاثة ولد الزنا يرث وولد زوجته
 لا الوالد ولا من يتقرب بهما ومع العدم فالضامن فالامام
 الشاثة لا عبرة بالنسب في قول شاذ ائمة يرث
 عصبة ائمة دون السيد لوميرا ابو من نسله الشاثة
 يتوارث العرق والمهدة عليهم اذا كان بينهم نسب
 وكان بينهم مال واشتبه المتقدم والمتأخر وكان بينهم قواد
 ولا يرث الثاني مما يرث منه الاول ويقدم الاضعف
 تعبد الشاثة المجوس يتوارثون بالنسب الصحيح
 الفاسد والنسب الصحيح لا الفاسد فلو كان ائمة فالولدها
 ويرثه بالامومة غير انه ولدها بالنسب الفاسد ولا يرث
 الام بالزواج ولونك المسلم بعض محامد لشهته وقع
 التوارث بالنسب ايضا العاشرة مخارج الفريضة

النفقة

النصف من اثنين والثلاثان والثالث من ثلاثة والرابع
 من اربعة والخم من خمسة والسادس من ستة السابعة
 الفريضة اذا كانت بقدر التهام وانقصت بغير كسر فلا
 بحث كزوج واخت للازوين واللاب فان المسلمة من
 سهمين وان انكرت على فزوج واحد ضرب عدده في
 اصل الفريضة ان عدم الوفق بغير النكاح كالأزوين
 وخمس ثلث نصيب البنت اربعة ثلث نصيب الخصة في الثلث اصل
 الفريضة وان انكرت على اكثر نسبت الاعداد بالوفق وغيره
 وضربت ما يحصل منها في اصل المسئلة مثل زوج وخمس
 لام وسبعة لآب فاصلها ستة للزوج ثلاثة وللزوجة
 للام سهمان والوفق وللزوجة للآب سهم والوفق ينقص
 الخمسة في السبعة تكون خمسة وثلثين نصيبها في خمسة
 اصل الفريضة تكون مائتين وعشرة فمن كان له سهم اثنان
 مضروب باقي خمسة وثلثين فالزوج ثلاثة منها ما في خمسة
 لقرابة الام سهمان فيها سبعون لكل اربعة عشر ولقرابة الاب
 سهم فيها خمسة وثلثون لكل خمسة الشاثة عشر ان ينقص
 الفريضة عن التهام بدخول احد الزوجين فيدخل النقص على

البنت والبنات وقراءة الأب الشاة عشرة ان تربية على
 الشاهام فيور الزائد على ذوى الشاهام عدا الزوج والزوجة
 والام مع الاخوة او يجمع ذوسيين مع ذوى سبيل واحد
 من الزا عشرة لينا بعض الورثة قبل صفة التركة صحنا
 الاولى فان نضر نصيب الميت الثاني بالقسم على ورثته
 صحت المسئلة من المسئلة الاولى وان لم ينصف فانه
 الوقف ينصفه وسهام ورثته في المسئلة الاولى فما
 بلغ صحت منه ولو لم يكن وفوقه من المسئلة الثانية
 الاولى ولو ما بعض ورثة الميت الثاني علمت فيه ما علمت في
 الورثة الاولى وهكذا **كتاب الحدود**
 وفيه فصول **الاول** في الزنا وهو الملاحج البالغ العاقل في
 نزع امرة محرمة من غير عقد ولا ملك ولا شبهة قدر
 الخشفة عالما مختارا فلو تزوج الام والمحصنة ظاننا
 للحل فلا حد ولا يكفي العقد بجرته ويحقق الاكراه في القتل
 فيحد الحد عنه كما يدعى من المنة بالاكراه ويثبت الزنا بالاكراه
 مع كمال المقر واختياره وحريته او صدق المولى ويكفي شاة
 الاخرين ولو نسب الزنا الى امرة او نسبه الى رجل وحيد

الحد

القذف باقلمرة ولا يجنب هذا الزنا الابار مع وبالبينة
 كما سلف ولو شهدا فل من النصارى من ذى القرية ويشترط
 ذكر المشاهدة كالميل في المكحلة من غير علم سبيل الخليل فلو لم
 يذكر المعاينة حقا ولا بد من اتفاقهم على الفعل الواحد
 في الزمان الواحد والمكان الواحد فلو اختلفوا أخذوا للقتل
 ولو اقام بعضهم الشهادة في غيبة الباقي حدة ولم يرتفع الالام
 فان جاء الاخرون وشهدوا حدة ايضا ولا يقدح تقادم الزنا
 في صحة الشهادة ولا يقطع بصدق الزاني الشهود ولا يكتفى
 والتوبة قبل قيام البينة تسقط الحد لا بعداها وبسقط
 البهالة والشبهة مع اسكانها فحده واثبت الزنا على
 الوجه المذكور وجب الحد وهو اقسام ثمانية **احدها**
 القتل وهو الزاني بالحرمة كالام والاخت والدعي اذ انما
 بمسيلة والزاني مكرها المرة ولا يعتبر الاحصاء او يجمع له
 بين الجلد والقتل على الاقوى وثانيتها الزجم ويجب على
 المحسن ان يخطبها لعدة عاقلة والاحصاء اصابة البالغ للحر
 فجا قبله مملوكا بالعقد الدائم والرق يغدو عليه ويوج
 اصابة معلومة فلو انكر وطء زوجته صدق وان كان له

العاقل

منها ولد لان الولد قد يخلق من اسن من المخرج بذلك
 نصير المرأة محصنة ولا يشرط في الاحتساب الاسلام ولا عقد
 الطلاق اذا كانت لعدة رجعية بخلاف البائن والافترق
 الجميع بين الجلد والرجم في المحصن وان كان شابا فيبدى بالجلد
 ثم تدفن المرأة المصدرة والرجل المحصنة فان قتل
 اعيدا ان شئت بالثبينة او لم تصب الحجارة على قول والا
 لم يعاد ان يبدى التمثيل وفي المقر الامام وينبغي اعلام الناس
 وقيل يجب حنوطا ثلثة اقلها واحد وقيل ثلثة وقيل عشرة
 وينبغي كون الحجارة صفرا لثلاث يبرح تلفه وقيل لا يرجع
 من الله في قبضه حتى واذا فرغ من رجه دفن ان كان قد
 صلى عليه بعد غسله وتكفينه والاحقر دفن في الثلثة
 للجلد خاصة وهو حد البائع المحصن اذا زنا بصبيته او محبوبة
 وحد المرأة اذا زنا بطفل ولو زنا بها المجنون فعليه الحدان
 والاقرب عدم ثبوت على المجنون ويجلد اشد الجلد ويفترق على
 جسده ويقرب راسه ووجهه وفرجه وليكن قائما والمرأة
 قاعا قد طبخت ثيابها وارباعها بالجلد والرجم والتعزير
 ويجعل على الذك الخبز غير المحصن وان لم يملك وقبل تعزير

من انسان والخنزير والاسن والتعزير بقيد من مصرع الى آخر
 عام ولا يجوز على المرأة ولا تعزير وخامسها شتمون
 وهو حق المالك والمملوك وان كانا متزوجة من ولاخر ولا
 تعزير على احد ما وسادسها العدا المتعزير وهو حد
 تعزير بعضه فانه يحد من حد الاخر بقدر ما فيه من التعزير
 ومن حد العبد بقدر العبودية وسابعها الضيق المشتمل
 على العدة وهو حد الموضع عدم احتماله التعزير
 اقتضاء المصلحة الثقيل وثامنها الجلد وعقوبة زائدة
 هو حد الزاني في شهر رمضان ليلا او نهارا او غير ذلك الزانية
 الشريفة او في مكان شريف او زنا بميتة ويرجع في الزيادة
 الى الحاكم **تتم** لو شهد لها اربع بالبكارة بعد ثبوتها
 الاربعة بالزنا فالاقرب دة الحد من الجميع وتقيم الحاكم
 الحد بجلده وكذا حقوق الناس الا انه بعد طائفتهم حد
 كان او تعزيرا او وجد مع زوجته رجلا يزني بها طائفة قبلها
 ولا انه يملك بيع القود الا مع البينة او التصديق ومن نتج
 امة على حرة مسلمة ووطئها قبل الاذن فعليه ثمن حد
 الزاني ومن اقترع بكرا باصبعه لزمه مهرها ولو كانت

الفيض

او ضرب وقيل يرحم المحسن ولو تكررت منه الفعل لم يكن مع تكرار
 الحد قبله الناشئ والاحوط في الزاوية ولو تاب قبل
 قيام البنية سقط عنه الحد قبلها وجدا ولو تاب بعد
 يسقط لكن بخبر الامام في المقر بين العقو والاستيفاء
 من قبل فلا سالبوه وكذا يعرف الجثمان تحت اذا واحد
 مجزئين وليس بينهما رحم من اثنين سوطا الى التسعة وتعين
 والتعقيب بشهادة اربعة رجال والاقرار او بعدا وحده
 سايه جلد ثمة كانت وامه مسلمة او كافرة محصنة او
 محصنة فاعلة او مفعولة وقيل في الزاوية ولو تكرر الحد
 ثلثا ولو تاب قبل البنية سقط الحد لاجلها وبخبر الاما
 لو تاب بعد الاقرار وتكرر الاجنبان اذا تجردت تحت اثار
 فان عززت مع تكرار الفعل مرتين حدثت في الناشئ وعلى هذا
 ولو طعن زوجة فاحقت بكر الحملت فالولد لا تزجر ^{تحت}
 وبالله التمام على البكر والقيادة للجمع بين فاعل القتل
 وبالله التمام على الامور مرتين من الحمل المختار او بشهادة شاهد
 والحد خمس وسبعون جلدة حر اكل او عبدا مسلما او كافرا ^{جلد}
 او امرأة وقيل بحلقة واسمه وشهته ونحوه او قرعة ولا جرم على

ولا يهين ولا يفتي ولا كفا له فحين لا تأخير فيه إلا العت
او فوجد خبره ولا شفاعه واسما هذا **الفصل الثالث**
في القذف وهو قوله زينا ولختا وانت زان اوله
شبهه مع الضراحة والمعزة موضع اللفظ باي لغة كان
قال اوله الذي اقرب اليه لدى ولو قال الآخر زنا بل الله
ابوت او يا ابن الزاني فقد للادب لو قال يا ابن الزاني فلها
ولو قال قد كنت من الزنا فاعطاه القذف للادبوين ولو
القذف الى غير المواجبة فالحد للمنسوبة اليه ويعزب للمواجبة
تضمن شتمه فاذا ولو قال لامرأة زنيك يلهي احتمل الاكراه
فلا يكون قذفا ولا يثبت الزنا في حقه الاباربع والذوق
الكتمان والقرنان قد نفى القذف في غير القائل فيجب الحد
للمنسوبة اليه وان لم ينفذ واقادت شتما عتري ولو لم يعلم
فانها اصل فلا شيء وكذا كل قذف جرى على لسان من لا
يعلم معناه ولا الشاذي والتعريض يجب التعزير لا الحد مثل
هو ذلك عوام وانما السب زان ولا امر زانية او قوله زنيك
لم اجداه عنده وكذا يعزب بكل ما يكرهه الواحد مثل القذف
والشارب للمخمر وهو مستتر وكذا الغزير والكلي والحقد والوضيح

الامع كور المحاطب مستحقا للاستحقاق يعبر في القاذون
الكل في غير الصبي ويؤدب المجنون وقاشق اط القذبة في كل
الحد قولان وفي المقتدوف الاحصا اعني البائع والعقل المتعز
والاسلام والعفة في جميعه وجب الحد بقذفه وال
التعزير ولو قال لكافرا شتمه مسلمه يا ابن الزانية فالحد لها
ومرثها الكافر فلا حد ولو قاذت المحصنات عتري ولو عتد
المقتدوف تعذبه الحد سواء اعتد القاذون او تعذبه لم لو قاذت
جماعة بلفظ واحد واجتمعوا في المطل اليه فحد واحد ولو اقترعوا
فلكل واحد حد وكذا الكلام في التعزير **هذا** حد القذف
ثمانون جلدة بيا به حدا متوسطا دون ضرب الزنا في شتمه
ليقتدب شتمه ويثبت بشتم عدلين والاقرار بين من يكتلف
حر مختار وكذا ما يوجب التعزير وهو مروي لا للزوج الزنة
فاذا كان الوارث جماعة لم يسقط بعفو البعض ويجوز العفو بعد
الشبهة كما يجوز قبله ويقبل في الزانية لو تكررت الحد لثنا ولو
تكرر القذف قبل الحد فاحده يسقط الحد تصديق المقتدوف
البينة والعفو ولبعان الزوجية ويرث المولى تعزير عبد لو شتم
بعد قذفه ولا يعزب الكفار لو تنازعا بالافتاء وغير بعضهم بعضا

بالافراض الامع خوف الفتنة ولا يراى في نادر الضيق على عشرة
 اسواطه كذا المملوك ويعز كل من ترك وجبا او فعل بغيرها
 يراه الحاكم ففى الحر لا يبلغ حد وفي العبد لا يحل وسائر النسخ
 احدا لانه قد يقتل ولو من غير ان الامام ماله يخفى على غيره
 ماله او على غيره ويقتل مدعى القوة وكذا الشاك في بقوة
 غيره اذا كان على ظاهر الاسلام ويقتل الساحران كان مسلما
 ويعز الحاكم فاذن امة النبي يقتل ولو تاب لم يقبل اذا كان
 عن فطرة **الفصل الرابع** في الشرب فما اسكر جفنه تخرم
 الفطرة منه وكذا الفساق ولو مزجا بغيرهما والعصيان اذا غلبت
 ولم يذهب ثكاه ولا انقلب خلد ولا من جلدته ينادى
 وان كان كافرا اذا اظهر في العبد قول باربعين ويضرب بالسياط
 عاريا على ظهره وكفديه ويتقو جسمه وفرجه ومقاتله ويقرن
 القرب على جبهته ولو تكرر الحد قتل في الرابعة ولو شرب هرا
 فواحد يقتل مستحل الحر اذا كان عن فطرة وقيل يستتاب وكذا
 يستتاب لو استحل بهما فان امتنع قتل ولا يقتل مستحل غيرها ولو
 تاب الشارب قبل قيام البينة سقط الحد ولا يقطعهما ^{بعد}
 اقراره بغير الامام ويثبت بشهادة عدلين او الاقرار بقرتين ولو

شهد احدهما بالشرب والاخر باللعن قبل عدل المادى عن علي
 عليه السلام فافاءها الا وقد شر بها ولو ادعى الاكراه قبل اداء
 يكذب الشاهد ويحد عقده حل البني اذا شرب ولا يحد
 المجاهر بمجرى الشر ميا ويحرمه لقربا لا ماله ولا اضطر
 العطش الى اساعة اللقمة بالخمر ومن استحل شيئا من المحرمات
 الجوع عليها كالميتة والدم والزنا والحد الحذر وقتل ان كان
 ولد على الفطرة ومن ارتكبها غير مستحل عزرو ولو افضد الحاكم
 الى حامل لا قامه حد فاجضت قدرته في بيت المال
 قضى امير المؤمنين عليه السلام في مجاهدة خوفها عمر على ما قلته
 ولا تنافي بين القوي والرواية ومن قتل العمد والتعزير
 وقيل في بيت المال ولو بان فسوق المشهود بعد القتل ففى
 بيت المال لانه من خطا للكام **الفصل الخامس**
 في السرقة ويتعلق الحكم بمرقة البالغ العاقل من الحر بعد ملكه
 بلا شبهة ربع دينار او قيمته من غير مال ولده ولا
 وغيره كاول عام سبب ولا قطع على الصبي والمجنون بل انما
 ولا على من سرق من غير حرز ولا من حرز هتكه غير ولو
 في الختات واخرج احدهما قطع الخرج ولا مع نومه المالك

سرق من المال المشترك ما يفتنه قد نصيبه فردا نصا با
 فلا قطع وفي السرقة من مال الغنيمة خطر ولا فيما نقص عن ربع دينار
 ذهباً خالصاً مسكوكاً ولا في الهالك قهراً وكذا المستامن لو
 خاف أن لم يقطع وكذا من سرق من مال ذلك وبالعكس يقطع وإن
 تفرغ وكذا من سرق المأكول المذكور وإن استوفى الشرائط
 كذا العبد ولو كان العبد من الغنيمة خرق عنها لم يقطع **مسألة**
 لا فرق بين إخراج المتاع بنفسه أو بسببه مثل أن يشترط ^{بجمل}
 أو يضعه على ناقته أو يامر غيره بمأخذه **الثاني عشر**
 يقطع القبيح والاعمير مع الاحراز من دونه وكذا الزوجان لو
 اذبحا الشارقا لهما أو لأذن أو المملوك حلف المالك ولا يقطع
الثالث عشر للزواني ما كان ممنوعاً بفلق أو قفل أو دفن في العمارة
 أو كان برأعي عليه قول ولجوب كذا الباطن حوز لا الظاهر
الرابع عشر لا قطع في النقرة على الشجرة وقال العلماء إن كان
 الشجرة داخل حوز فتهتكه وسرق الثمرة قطع **الخامس عشر** لا يقطع
 سارق الخمر وإن كان صغيراً فإن باعه قبل قطع لفساده في الخمر
 لاحقاً أو يقطع سارق المأكول الصغير **السادس عشر** يقطع سارق الكفن
 والودي اشتراط بلوغ النعتا ويعزب التائب ولو تكررت وفات

المأكول

المأكول جاز قتلها **السابع عشر** ثبت السرقة بشهادة ثلاث
 أو الأقرام مرتين مع كمال المقر وحسنه واحتياجه ولو برح
 المكن السرقة بعينها لم يقطع ولو دعي بعد الأقرام مرتين لم
 يسقط الحد ويكفي في الغرم مرة **الثامن عشر** يجب لعانة العين
 أو مثلهما أو قيمتهما مع تلفها ولا يغني القطع عن إعادتهما **الثاني**
 لا قطع إلا برأفة الغريم ولو قامت البينة فلو تركه أو ^{سعة}
 المال مقطوع وليس له العفو بعد الرأفة وكذا لو ملك المال
 بعد الرأفة لم يسقطه ليقطع بملكه قبله **العاشرة**
 لو أحدث في التصاريح قبل الإخراج ما ينقص قيمته فلا قطع
 لو أخيه عزاً قبل وجب القطع **الحادية عشر** الواجب قطع الأصابع
 الأربع من اليد اليمنى ويترك لها الراحة والإبهام ولو سرق
 ثانياً قطعت رجله اليسرى من مفصل القدم ويترك العقوبة
 الثالثة بحبس أبدان في الرابعة يقتل ولو ذهبت يمينه بعد
 السرقة لم يقطع اليأس ويستجبه منه بالزيت المغلي **الثانية عشر**
 لو تكررت السرقة فالقطع واحد ولو شهد عليه بسرقة ثمة
 شهد عليه بأخرى قبل القطع فالأقرام قطع **العقود**
الثاني عشر في المحاربة وهو تجديداً للصلح بزاو جرح الميلا أو قتال

الاخافة الناموس مصر وغيره من ذكره او ان في قوتها ضعفت
 لا الطلوع والورد ولا يترط الصبا وبثبت بشهادة عدلين
 وبالاقرار ولو مرة ولا تقبل شهادة بعض الماخوذ من بعض
 والمعدا القتل او الصلب وقطع يده اليمنى وجعله اليسرى
 قبل يقتل ان قتل قودا او معدا ولو قتل واخذ المال قطع يده
 ثم قتل وصلب وان اخذ المال لا غير قطع يده الفاء ونحوه
 يخرج ولو ياخذ ما لا يقتل منه ونحوه ولو اقتصر على شهر
 التلاح والاخافة نفي لا غير ولو تاب قبل القدرة عليه قطع
 الخلد دون حيا الا دعي وتوبته بعد النظر لا اثر لها في حد
 او عزم او قصاص وصلبه حيا او مقتولا على اختلاف القولين
 ولا يترك ازيد من ثلثة في الزلعة ويجوز لو تقدم ضلعة
 كفته ضلعة عليه ودفن ونفي عن بلد ويكتب المصكل
 ببلد يصل اليه بالمع من محال سنة وما كلفه وما يصح
 يمنع من بلده الشريك فان مكثوا قوتوا حتى يخرجوه والقتل
 محاربه يجوز بدهه ولو لم يدفع الا بالقتل كان هذا ولو
 طلب النفس وجب بغيره ان لم يكن والاوجب الحرب ولا يقطع
 المختلس ولا المستلكن لا المختال على الاموال بالرسائل الخ

بالغير ولو نفي او سقي قودا او جرحا خف من غير الفصل
 السابع في عقوبات متفرقة فمنها ايتان اليها اقرارا على
 العاقل لهما من غير واخر وثمها وحرم اكلهما ان كانت اكله
 ونسلا او وجب فيهما واحرقها وان كانت غيرهما كولد له
 بل يخرج من بلد الواقعة وسباع وفي الصدقة به او اعادته
 على الفارم ويحمان والتعزير يوكول الى الامام وقيل خمسة
 عشرون سوطا وقيل كمال الخلد وقيل القتل وبثبت بشهادة
 عدلين وبالاقرار مرة ان كانت الواقعة له والاقرار الا ان
 يصدقه المالك ومنها وطء الاموات وحكم حكم الاثام
 وتعلق العقوبة الا ان تكون زوجته في غير وثبت باربعة
 الاقربى والاقرار اربع ومنها الاستمنا باليد وبوجبة
 وزنا من عليها لم ضرب يده حتى احمرت وذو جرح من بيت
 المال وبثبت بشهادة عدلين والاقرار مرة ومنها الاذن
 وهو الكفر بعد الاسلام اعادنا الله مما يؤيد الاذيان يقتل
 ان كان عن فطره ولا تقبل توبته وتبين منه زوجته
 تعتد للوفاء وتورث ماله وان كان باقيا ولا حكم لاد
 الضبي والمجنون والمكره وبثبتا بان كان عن كفران قات

والأفضل ومدة الاستئابة ثلاثة أيام في المروءة ولا ينزل
ملكه عن مواله الأيمومة ولا عصمة تكا حدة الأيقانة على
الكفر بعد خروج العقد وهي علة الطلاق ونودي نفقة
واجبة النفقة من ماله ودارتها المسلمون لا يبتدأ له
لو يكن ذلك فلا مام والمروة لا تقتل وإن كان عن فطره
بل تخبر دائما وتضرب وتضرب وفات الصلوات تستعمل
اسم الأعمال تلبيس الحشيش ثياب تقوم أحد الطعام
توبيا وتموت ولو تكررت الأنداد قتله الرابع عشر توبية
الأقارب بالكره ولا تكفي الصلوة ولو جرح بعد الارتداد لم
يقتل ولا يصح له تزيج ابنته قبل ولا أمته ومنهما
الدفاع عن النفس والماله والحريم بحسب القيمة معتد على
الأهل ولو قتل كان شهيدا ولو وجد مع زوجته أو مملوك
أو غلامه من يباي دون الجماع فله دفعه فإن إلى النفع
عليه فممنه لو قتله في منزله فادعى إرادة نفسه أو
سأله فعليه البينة أن الدخول كان بعد سيف مشهور
على بيت المنزل ولو اطلع على قوم فله حرقه فإن امتنع
فرد حجارة أو نحوها فنجى عليه كانه من الرجم يجرى لا

غيره إلا أن تكون بحرية فيجوز فيه بعد حرقه ويجوز دفع
الذابة الصائغة عن نفسه فلو تلبت بالدفع فلا ضمان
لو أدب الضيق ليقه أو الزوجة زوجها فإنا نضمن بينهما
في ماله على قول ولو عصى على يد غيره فأنزعهما فقتلت
أسنانه فقتله وله التحاق باللكم والرجم ثم التكنين والنجس
شديد إلى الأبد فالأبهر **كتاب القصاص**
وفيه فصول **الأول** في قصاص النفس وموجبه أذهاب
النفس المعصومة المكافئة عمدا أو خطأ فلا قود يقتل المرتد ولا
يقتل غير المكافئ والعمد يحصل بقصد البالغ الذي يقتل
غالب القيل أو نادرا وأفال يقصد القتل بالثأر فلا قود
إن اتفق الموت كالضرب بالعود الخفيف والعصا أمثال
كروضه مما لا يحمله مثله بالنسبة إلى يده ومنه ما منه
هو عمد وكذا الوضرب وذللك فاعقبه من ضافات أو
رماه بهم أو بحجر غائر أو خنقه بحبل ولديزج منه حتى
مات أو جرح من ضافات أو جرحه الشار إلا أن يعلم قدرته
على الزواج أو في اللجدة أو جرحه من ضافات ومات من الضمة
من علو على إنسان أو لقاه من مكان شاهق أو قذف

لها ما سبوا وله يعلمه او يجعله في منزله ولم يعلمه او
 يتركها في منزله عاثر مع جهالة فوقع في اوتقاء
 في الجور فانه الموت اذا قصد النكاح الموت وان لم يقصد
 قول او عري به كليا عقورا فقتله ولا يمكنه التعلق بالقاء
 الاسد بحيث لا يمكنه الفرار وانهمش حية فانه فوات او
 طرسها عليه فنهشها ودفعه في بئر حفها الغيرة لما بالبر
 ولو جعل فلاة فصاح عليه او شهده عليه زورا بمجرى القضا
 فاقصرت يد الا ان يعلم المولى التزوير ويأشرف القضا عليه
 وهما على الاكره على القتل فاقصا على المباشر دون
 الامر بحبس الامر حتى يموت ولو اكره الصبي غير المتولد المحرم
 فاقصا على مكرهما ويمكن الاكره فيما دون النكاح يكون
 القضا على المكر **الثانية** لو اشترك في قتله جماعة
 فتوا به بعد الظاهر عليهم ما فضل عز دية وله قتل البعض
 فبذلك الباقيون قد جانيهم فافضل للمقتولين فضل قائم
 اليك **الثالثة** لو اشترك في قتله امرتان قتلته به ولا
 ولو اشترك خنثيان قتلته ودد عليها نصف دية الرجل
 نصفها ولو اشترك نسا قتلن ودد عليهن ما فضل عز دية

ولو اشترك رجل وامراة فلدن المرأة ويرد على الرجل نصف
 دية من المولى او من المرأة لو لم يقتل ولو قتل المرأة رد
 الرجل على المولى نصف الدية **الرابعة** لو اشترك عبيد
 قتلته رد عليهم ما فضل من قيمته هم عز دية ان كان اكل
 عبد نقصت قيمته عن جنايته او ساوت فله رد له وانما
 الرولن زادت قيمته عن جنايته **الخامسة** لو اشترك
 حر وعبد في قتله فله قتله او رد على الحر نصف دية و
 مولى العبد ما فضل من قيمته عن نصف الدية ان كان ان
 قتل احدهما فالرد على الحر من مولى العبد اقل الامر من خنثي
 وقيمة عبد والرد على مولى العبد من الخزان كان له ما فضل
 والارد على المولى ومنه يعرف حكم اشترائك العبد المذنب
 ذلك القول في اشراط القضا فلهما التاوي في الحر
 او الرد فقتل الحر بالحر بالحرمة مع رد نصف دية والحر
 بالحرمة والحر لا يرد شيئا على الاقوى ويقصر الحر من الرجل
 الطاهر من غير رد حتى يبلغ ثلث دية الحر فقصر على النصف
 قتل العبد بالحر بالحرمة وبالعبد وبالا مة والامد بالحر
 الحر وبالعبد والامد وفي اعتبار القيمة هنا قوله لا يقتل

الحر بالعبد قبل ان يعتاده قتلهم قتل حهما ولو قتل المولى
 عبدا كفر فمخزوق قبل ان يعتاده قتل ذلك قتل واذا اعزهم الحقيقة
 العبد لم يتجاوز بها دية الحر ولا يقيم المملوك دية الحر
 ولا يضمن المولى جنايته عبدا وله الخيار ان كانت الجناية خطأ
 بغير فقه باقل الامر من ارش الجناية وقبضته ويزن تسليمه
 وفي العبد الخبير للخبير عليه اولوية والمدبر كالقير وكذا
 المكاتب المشروط والمطلق الذي لم يرد شيئا ولو قتل حر حرين
 فصاعدا فليس له الا مثله ولو قطع يمين اثنين قطع يمينيه
 بالاول وليس له بالثاني ولو قتل العبد حرين فهو لا ولي له
 الثاني ان كان القتل بعد الحكم به للاول والاخرين هما وكذا
 لو قتل عبيدين او حر او عبدا ومنها الشارعي في الدين فلا
 يقتل مسلم بكافر ولكن يعزب يقتل الذميمة المعامدة يعزب ^{ذمته}
 الذميمة قبل ان يعتاده قتل اهل الذمة اقصر منه بعديته
 فاضل دية ويقتل الذممي بالذممي وبالذميمة مع الرد وبالكس
 وليس عليه اعزهم ويقتل الذممي بالمسلم ويبيع ماله وولده
 الصغار على قوله للمولى استرقاؤه الا ان يعلم بالقتل لاخره
 ولو قتل الكافر مثله ثم اسلم القاتل فالذمة لا خير ان كان المقتول

ذميا وولد الزنا اذا اظهر الاسلام مسلم يقتل به وولد الزنا
 ويقتل الذممي بالمرتد ولا يقتل به المسلم والاقر بانه لاديه
 ايضا ومنها انتفاء الابوة فلا يقتل الوالدان على ابائه
 ويعزب يكفر ويحب الذميمة ويقتل باقي الاقارب بعضهم بعض
 كالولد جالده والاقر بولدها ومنها كمال العقل فلا يقتل
 المجنون بعاقله ولا مجنون والذميمة على عاقله ولا يقتل العبيد
 ببالغ ولا صبي ويقتل البالغ بالصبي ولو قتل العاقل فمخزوق
 اقصر منه ومنها ان يكون المقتول متحونا لدم من اباح
 الشر قتل له لو يقتل به ولو قتل من رجع عليه القصاص
 المولى يقتل به **القول** فيما ثبت به القتل وهو قتل
 الاقارب البينة والقصاصه فالاقارب يكفر من الملة ويشترط
 اهليه المقر واختياره وحرية ويقتل اقارب السفيد والمفسد
 بالعدو لو اقر واحد بقتله عدلا واخر خطأ غير المولى ولو اقر
 بقتله عدلا فاخر آخر براءة المقر وانته هو العاقل وجميع الاول
 وروى المقتول من بيت المال وروى عنهما القصاص كل شخص
 العسل يقيم فجوة ابيه عليه علم وآسا البينة ضد لان ذكر
 وان كان الشك صافية عن الاحتمال فالوقال جرحه لو كيف



وفي الخصيتين وفي احدهما القضا ان لم يخف زها وشقة
 اخرى وقطع الاذن الصحيحة بالضماء والافشاء
 بالاختيم واحدى المخربين صاحب وقطع السن بالسن ولو
 عادت السن فلا قضا فان عادت متغيرا للحكومة ونظر
 بسن الضيق فان لم يعد فيها القصاص والافاء للحكومة ولو
 ما قبل الياس من عودها فالارض ولا يقبل سن بغير ولا
 بالعكس ولا اصلية بزائدة ولا زائدة مع تغير المحل وكل
 عضو وجب القضا فيه لو فقد انتقل الى الذية ولو قطع اصبع رجل
 وبدأ آخر فقتل صاحب الاصبع ان سبق له صاحب اليد لو بدأ
 قطع اليد قطعت يده والزمه التادية الاصبع لنوات محل
 القضا **الفصل الثالث** في الواجبات التي يجب قتل القضا
 لا احد الامر من الذية والقضا نعم لو اطلقها على الذية جاز
 ويجوز الزيادة عنها والقبضه مع التراضي وفي وجوبها
 على الجاني بطلب الولي وجهه لوجوب حفظ نفسه الموقوف
 على بذل الذية ولو جنى على الطرف ومات واشتبه استثنى
 الموت الى الجنابة فلا قصاص في النفس ويستحب احضار
 شاهدين عند الاستيفاء احتياطا للمنع من حصول الاختلاف

في الاستيفاء وتقبل الآلة حذرا من السوء وخصوصا في القضا
 فلم يحصل منها جناية بالسوء ومن المتفق ولا يقبل الا بالسن
 في ضرب العنق لا غير ولا يجوز القتل ولو كانت جنايته
 مثله او بالقرينة والتحريق والمنقل نعم قد قيل يقبل في
 الطرف ثم يقبل في النفس ان كان الجاني فعل ذلك ضربا
 ولا يقبل الا كالكال كالكال في اليد لو فعل ولا يقبل المتفق
 سواه القصاص من اليد بعد اجرة المتفق من بين الما كاف
 فقد كان هناك اهم منه فعلى الجاني ويرى وارث المال
 الا الزوجين وقيل العصبه لا غير ويجوز للولي الواحدة
 من غير اذن الامام وان كان استبدانه او لم يخصص
 قصاص الطرف وان كان اجماعه توقف على انهم اجمع و
 قيل للمحاضر الاستيفاء ويضمن حصص الباقي من الذية
 فلو كان الولي صغيرا وله ابا وجدة لم يكن له الاستيفاء
 الى بلوغه وقيل راعى المصلحة ولو صالحه بعض على الذية
 لم ينشط المرو عنه للباقي على الاظهر ويدعون عليه
 نفس المصالح ولو اشترى الاب والاجنبي في قتل الولد
 من الاجنبي وذا الاب نصف الذية عليه وكذا الكلام في

العاصم والمخاطب والراوية العاقلة ويحجز للمجوز عليه
 استيفاء الفصاح اذا كان بالعا عاقلة وفي جواز استيفاء
 القصاص من دون ضمان الدين على الميت قولان ويحجز التوكيل
 واستيفائه فلو عزله واقتصر لما يعلم ولا معنى ولا يتصور
 للعامل حتى يرفع ويقبل قولها في العمل وان لم يشهد القوايل
 ولو هناك قاتل العمد المروى اخذ الدية من ماله والا فمن
 الاقرب في الاقرب **كتاب الديات** وفيه فصول
الفصل الاول في مورد الدية اتما ثبتت الدية بالاصالة في
 الخطا وشبهه فالأقرب مثل ان يرمي جونا فاصيب انسانا
 انسانا معينا فاصيب غيره والتشافي مثل ان يفرج للشاة
 يموت والقتل ان العمدان يتعمدا الفعل والقصد الخطا
 المحض ان لا يتعمدا فعله ولا قصد الشبهة ان يتم الفعل
 بخفى في القصد فالطبيب يغمز في ماله ما يلف بهلكة
 وان احتاط واجتهد واقت المبرق ولو ابرء فالاقرب بالحقنة
 والتشافي يغمز في مال العاقلة وقيل في ماله وجه **المناة**
 بضم زاء أصابته انسانا جانيته في ماله وكذا المعنف بضم
 جيم او ضمنا في حق الصالح بالطفل او المجنون او المريض

الضحية

الضحية على جرح غيلة وقيل عاقلة والصادق بضم
 ماله ووجه الصديق ولو تم القصاص فهو ولو وقع
 في موضع ليدل في الوقت حينه من القصاص اذا لم يكن له
 سند رجة ولو قصادم حزان فانا فلن يهر كل نصف ودية
 يسقط النصف ولو كانا فارسين كان على كل منهما نصف قيمته
 فمن الآخر ويقع القصاص ولو كانا عديدين بالدين فهو دية
 ولو قال الراعي هذا غلاما ولو وقع من علو على غيره ولو
 يقصد القتل يقتل فهو شبيه عمد اذا كان الوجه لا يقتل
 غامبا وان وقع مضطرا او قصد الوقوع على غيره فعلى العمد
 اما لو اقلته الرية او زلق فله دية جانيته ونفسه ولو وقع
 ضمنه الدافع وما يجنيه وهنا مثل من دعا غيره ليل
 فاخرجه من منزله فهو ضامن لمان وجله قولا بالدية على
 الاقرب ولو جرح بدنا في الفهم قطع ولو كان اخراجه بالقتل
 الدية الا ضما **الشاة** لو اقلبت الظفر فقتلت ولو لم يمت
 في ماله ان كان للفخر وان كان للعا جة فعلى عاقلة او **المناة**
 الولد فانكره اهله صدقت الامع كذا في ايلين بها الدية حتى
 يحضر او من يحتمله **الشاة** لو ركب جارية اخرى فقتلها

ثالثه فقصص المركوبة فصرحت الزكبة فماتت فالمرئى
وجوبتها على الناخذة والقاصدة نصفين وقيل عليهما
الثالث الرابع دوى عبد الله بن طلحة عن ابي عبد الله
في لقن جمع ثيابا ووطئ امرأة وقتل ولدها فقتلته الله هاهنا
وفي ثلثه اربعة اقسام اثنى درهم ويضمن مواليه دينه الفلام
في صدينه ودرهم فقتله الزوج فقتلت الزوجة فقتل به يضمن
الصديق والا فله ان يهدى ان علم به من يضمنه فليس في
اربعة سكان يخرج اثنان وقيل اثنان فيضمنهما للبارع
بعد وضع جراحتهما وعن ابي جعفر الباقر ع. عن علي ع. في
قتل اب القرافة فاحد قسمه اثنان على ثلثه وبالعكس
الذي اخلاسا بنسبة الثمارة وهي قضية في قتل **الخامس**
فيضمن على السبا الصغير في ماله بخلاف البالغ الرشيد
لوجي سجدا في الطريق ضمن الا ان يكون طامعا واذن الاما
ويضمن واضع الحجر في مكان غير اوطى يرمي به **السادس**
لو وقع حايطه بعد علمه بميله وتمكنه من اصلاحه على
بناء ما ناله الى الطريق ضمن والا فلا ولو وضع عليه اناه فقط
فانكف فلا ضمان ان كان مستقرا على العادة ولو وقع المبرأ

ولا تفرط في الاقرب عدم الضمان وكذا الجراح والرشوش
السابع لو اتي في ملكه في ربح معتدله او ساكنه ولو
على قدر الحاجة فلا ضمان وان عصفقت بعتة والا فضمن
ايجي في وضع ليس له في ذلك فيه ضمن الا في اموال
الثامن لو فرط في دابته فدخلت على امرئ فقتلت ضمن
ولو حق عليه ما فهدى ويوجب حفظ البعير المختلم والكلب
فيضمن بدونه اذا علم ولو دافعها عنه انسان فاذا لم يذبح
تلقيا او تعيها فلا ضمان واذا اذ لم يقوم في دخولها
كلها ضمنوا **الثاني** فيمن ركب الدابة ما تجنيه بيديها
راسها والفاقد كذلك والسابق يضمنها مطلقا وكذا
وقف بها الركب او الفائد ولو ركبها اثنان تساويا ولو كان
صاحبها معها فلا ضمان على الركب ويضمنه مالكها لو
نفرها فالتفت العاشرة يضمن المباشر لو جامع السبب
ولو حمل المباشر ضمن السبب كالحافر والذافع ويضمن سبق
السبب من كواضع الحجر وحافر البئر ويضمن الحجر فيقع في البئر
فيضمن واضع الحجر ولو كان احدهما في ملكه فالقصاص على
الحادثين ولو وقع واحد في الرية فقتلوا اثنان **الثاني**

والثالث بايع فافترسهم الاسد فروي رواية محمد بن قيس عن
 الباقر عليه السلام في قوله فافترسهم الاسد ويعزم اهله
 تلك الذببة الشافى ويعزم الشافى للثالث تلك الذببة
 الثالث للرابع الذببة كاملة وفي رواية اخرى لا تقول ربيع الذببة
 ولا في ثلث الذببة والثلث نصف الذببة والرابع الذببة
 كاملة وكله على عاقلة المزومين **المسألة الثاني**
 في التقديرات وفيه مسائل **الاولى** في التقديرات في العدة
 احدا مائة سنة مائة من صان الابل او مائة بقرة او مائة
 حلة كل حلة ثوبان من برد اليمن او الفضة او الف
 دينار او عشرة آلاف درهم في سنة واحدة من مال الجاني
 ودية الشبيه اربع وثلثون ثبة طريقة الفحل وثلث
 ثلثون حقة وثلث وثلثون بنت لبون او احد الامور
 الخمسة وتساوي في سنتين من مال الجاني وفيها رواية
 اخرى ودية الخطأ عشر ذببت مخاض وعشر ذببت
 وثلثون بنت لبون وثلثون حقة وفيه رواية اخرى في
 تساوي في ثلث سنين من مال العاقلة او احد الامور
 الخمسة ولو قتل في الشهر الحرام او في الحرم زيد عليه ثلث الذببة

عليها

تعليلها والخيار للجاني في الستة في العدة الشبيهة الى
 العاقلة في الخطأ ودية المروءة النصف من ذلك كله و
 النصف ثلث ذببة اربعة والذبح ثمان مائة درهم والذببة
 نصفها والعبد قيمته ما لو سجن ودية الحر فيموت اليها
 ودية اعضائه وجر احاقته بنسبة دية الحر للحر اصله
 في المقدور ويكس في غير ولو جنى عليه بما فيه قيمة ثوبان
 مائة في اخذ قيمته ووضعه الى الجاني وبين الرضا به
 الشائنة في شعر الرأس الذببة وكذا في شعر العينين ولو سجن
 فالارض ولو بنت شعر المروءة ففيه مهرها لها وفي شعر
 الحاجبين خمسمائة دينار وفي بعضه بالخصا وفي الاذن
 الارش على مولا والذببة على آخر الثالث في العينين الذببة
 وفي كل واحد النصف صحبة او حولا او عشاء او حياضه
 وفي الاجفان الذببة وفي كل واحد النصف ولا تسد اخلع
 العينين وفي عين ذي الواحد كمال الذببة اذا كان خلقته
 او باقة من الله سبحانه ولو استسجن وتبها في النصف في الصحبة
 وفي خيف العود ثلث دية الصحبة **الزانية** في الذنوب
 وفي كل واحد النصف وفي البعض حياضه وفي ثمنها ثلث

ديتها وفي غيرها تلك ديتها **الخامسة** في الاصل الذي
 متاصل او مارة وكذا لو كسر فسد ولو جبر على صحة
 فمات ديار وفي شمله تلك ديتها وفي روثه الثالث وفي
 كل من تلك **الثاني** في كل من الشبان نصف الذي وقيل في
 الشغل الثلثان وفي بعضها بالنسبة ولو استخفنا ثلثا
 الذي ولو قلنا ثلثا فالحكومة **الثاني** في استبدال اللسان
 الذي وكذا فيما نذهب به الحروف وفي العبر عينا الحروف
 وفي لسان الاخرين تلك الذي وفي بعضه بحسب ما يروى
 الصحيح ذهابه بظفر الجنازة صفة بالقفا وقيل بغيره
 بارة فان خرج الدم اسود صفوان خرج احمر كذلك **الثاني**
 في الانسان الذي وهو ثمانية وعشرون في المقادير الاثني
 عشر شمالية ديار وفي الماخرا بعانة ويستوي البضاعة
 السوداء والصفراء خلقه وفي الزائد تلك الاصلية ان تلعب
 منفردة ولا شيء فيها منفعة ولو اسودت السن بالجناية
 لما سقطت ديتها وكذا في اعضاءها وقيل الحكومة
 من الضيق ينظر بها فان تمت فالارض والا فدين المتعزو
 قيل فيها بغير مطلقا **الثاني** اسعدت الخيلين الذي ومع

الانسان دية ان **العاشر** في العتق اذا كسر فمات اصول
 الذي وكذا لو منع من الازداد ولو زاد فالارض **الحادية عشر**
 في كل من اليدين نصف الذي وحدها الميعوم وفي الاصابع
 وحدها ديتها ولو قطع مع مائة من الزند الحكومة والدية
 العضدين الدية وكذا في الذراعين وفي اليد الزائدة حكومت
 وفي الاصبع عشر الذي وفي الاصبع الزائدة ثلث دية الاصلية
 شلها ثلث ديتها وفي الشلاء الثلث وفي الظفر اذا العتق او
 نبت اسود وعشر دنانير ولو نبت بغير محضه **الثانية عشر**
 في الظهارة كسر الذي وكذا لو احدث ديب ولو صلح ثلث الذي
 ولو كسر ثلث الرجلان فدية له وثلثا دية للرجلين ولو كسر
 السلب فدية شبيهه وجماعه فديتان **الثالثة عشر** في الفخاع
 الذي **الرابعة عشر** الشدبان في كل واحد نصف الذي وفي
 انقطاع اللين الحكومة وكذا لو تعذر زوجه وفي العليل الذي
 من الشئ وكذا حلت الرجل وقيل في حلق الرجل الزرع وفي
 كل واحدة الفم **الخامسة عشر** في الذكر متصلا او منفصلا الذي
 ولو كان متصلا للخصيتين وفي بعض الحنفية بحسبه وفي الغنم
 ثلث الذي **السادسة عشر** في الخصيتين الذي وفي كل نصف قيل

في البصر الشك في ادفعها اربع مائة دينار فان خرج فلم
 بقدر على الشيء فثمان مائة دينار ^{عشرة} ^{عشرة} في الشكر
 الذية من السليمة والرفقاء وفي الركب حكومتها ^{عشرة} ^{عشرة}
 في الانقضاء الذية وهو نصيب مسلكي البول والخوض واحد
 تسقط عن الزوج ان كان بعد البلوغ ولو كان قبله ضمن
 مع المهر بينهما ونيف عليها حتى يموت احدهما ^{عشرة} ^{عشرة}
 في الابوين الذية وفي كل النصف ^{عشرة} ^{عشرة} الزوجان فيهما الذية
 وفي كل واحدة النصف وحدها مفصل اتا وفي الاصابع
 مفرقة الذية وفي كل واحدة عشر ذية كل اصبع مقسومة
 على ثلاث انازل والابهام على اثنين وفي الساقين الذية
 وكذلك في الخدين الحاديه والعشر في النقرة اذا كسرت
 فخرجت على غير عيبا ربعة دينار وفي كسر عظم من عضو
 من ربيع العضو فان صلح على صحته فاربعة اشخاص ذية ^{عشرة}
 وفي موصحته ربيع ذية كسر وفي رضه ثلث ذية العضو
 صلح على صحته فاربعة اشخاص ذية رضه وفي فكه عيبت
 بغير طل العضو ثلث ذية فان صلح على غير عيب فاربعة اشخاص
 ذية فكه ^{عشرة} ^{عشرة} في كل ضلع من ايلي القليل

كر

كسرت خمسة وعشرون دينارا واذا كسرت من ايلي العضد
 عشرة دنانير ولو كسر عضفه فلم يملك فاطمة نفقة الذية
 ولو ضرب عجانته فلم يملك فاطمة ولا جملته فيه الذية
 في رواية ومن افقت بكرا باصبعه فخرق ثاقتها فلم يملك
 بولها فديتها ومهرها لها وقيل ثلث ذيتها ومن واس بطن
 انسان حتى احبب وبسوطه او بعدي ذلك ثلث الذية
 على رواية ^{عشرة} ^{عشرة} ذية المنافع وهو ثمانية ^{عشرة} ^{عشرة}
 العقل الذية وفي بعضه عجايبه بحطب والحاكم ولو شجبه به
 عقله لم يتدخل ولو عاد العقل بعد ذهابه لم يستعد الذية
 ان حكم اهل الخبرة بذهابها بالكلية ^{عشرة} ^{عشرة} النصف وفي الذية
 مع اليأس ولو رجح انتظر فان لم يعد فالذية وان عاد فلأرد
 ولو تنازع عا في ذهابه اعتبر حاله عند الصوت العظيم ^{عشرة}
 القوي في الصحة عند غفلة فان تحققوا الاختلاف ^{عشرة}
 وفي ميم احدي الاذنين النصف ولو نقص ميمها فليس
 الاخر ولو نقصا فليس الايسر ^{عشرة} ^{عشرة} الثالث في الاجسا
 الذية اذا شهد شاهدان او صدق الثبوت ويكفي شاهدان
 ان كان غير عمد ولو عدم الشهود حلفا لقسمته اذا كانت العين

قائمة ولو ادعى نقصان احد منهما قسيت الى الاخر ونقصان
 قسيت الى ابناء سنة فان استوت المسافة الاربع صدق والا
 كذب **الرابعة** في الشك الذية ولو ادعى هابده اعتبر بها
 لزواج الطبيعة والنجاسة ثم القسامة ودوى تقرب العرق
 منه فان دعت عيناه ونحو افقه فكانت الاضداد
 ولو ادعى قصصه قيل يحلف ويوجب له الحاكم شيئا يحلف
 ولو قطع الالف فذهب الشك فديان الخامس الذي
 قبل فيه الذية ويرجع فيه عقيل الجناية المدعوا مع الالبان
 السادس في تعدد الازالة الذية السابع في سلب البول الذية
 وقيل ان دام الى الليل ففيها الذية والى الزوال الثلثان والى
 ارتفاع النهار الثلث **الثامن** في القتل الذية **الفصل**
الثالث في الشجاج وتوابعها وهي ثمان الحارصة
 وهي الفاشرة للجلد وفيها بعير والذامية وهي التي
 تاخذ في اللحم لا وفيها بعيران والباضعة وهي
 الاخلة كثيرا في اللحم وفيها ثلاثة وهي المتلاصقة والتمتمة
 وهي التي تبلغ الجلد الغشبية للعظم وفيها اربعة العرة
 والكوشحة وهي التي تكمن عن العظم وفيها خمسة و

لغائره

الخامسة وهي التي تشد العظم وفيها عشرة اربعة
 ارباعا ان كان خطا وان لا ثم ان كان شجها والمقلبة
 وهي التي تخرج الى قتل العظم وفيها خمسة عشر بعيرا
 والماء موم وهي التي تبلغ امة الراس اعني الخريطة التي
 تجمع الدماغ وفيها ثلاثة وثلاثون بعيرا واما الذية
 وهي التي تقطع الخريطة وتبعد معها الامة فانه ثمان
 قبل زبدت حكومتها على الماء موم والجابذة وهي
 الواصلة الى الجوف ولومون اربعة الخري وفيها ثلث
 الذية وفي الشافعة في الالف ثلث الذية فاصبحت
 خمس الذية وفي احد المتخزين عشر الذية وفي شق
 الشفتين حتى يندف الاسنان ثلث ذيتهم ولو برزت
 فمضيتهم وفي احمرار الوجه بالجناية دينار ونصف
 وفي اخضرار ثلثة دنانير وفي اسوداد ستة دنانير
 وفي البدين على النصف ودية الشجاج في الوجه والرأس
 سواء وفي البدن بنسبة دية العضو الى الرأس وفي الشافعة
 في ثمن سراطراف الرجل مائة دينار وكل ما ذكر من
 الدنانير فهو مستوفى المصالح بالذية الشافعة والمرة

الكاملة وفي العبد والذمي بنسبتها الى النفس و
معنى الارش والحكومة ان يقوم مملوكا بقدر اوصيها
وبالجناية ويؤخذ من الذمية بنسبتها ومن لا ذمة
فالحاكم وليه فيقتل من المتعد ويقتل ليس له العفو
عن القصاص ولا الذمية **الفصل الرابع**
في التوابع وهو ان يبعده **الاول** في ذمة الجنين في النطفة
اذا استقرت في الرحم عشرون ذنبا او يكفى مجزئ
الانقاء في الرحم ولو اقرعه فعزل فقتل ذنبا
وفي العلقه اربعون ذنبا وفي المضعه ستون ذنبا
العظم ثمانون ذنبا وفي الشام الخلقه قبل ولوج الروح مائة
ذنبا وذكر اكان او انش ولو كان في ميا فثمانون ذنبا
ولو كان مملوكا فمئة ذنبا لام المملوكه ولا كفارة هنا
ولو ولجته الروح فذمة كاملة للمذكر ونصف للأنثى
ومع الاشياء نصف للفتيان بان يموت المرأة ويحيى
معها الولد مع العلم بسبق الحيوة وعجب الكفارة مع الميا
وفي اعضائه وجراحاته بالانصبه وبرئته وارث المال
الاقرب فالاقرب ويعتبر قيمة الام عند الجناية لا

الاجهاض

الاجهاض وهو في مال الجاني ان كان عبدا او شيئا
الا فمالي العاقلة وفي قطع راس الميت الحر مائة ذنبا
شجاعه وجراحاته بنسبتها وتقتل في وجهه القرب الشا
في العاقلة وهم من يقترب بالاب وان لم يكونوا وارثين
في الحال ولا تعقل المزة والصبي والمجنون والفقير عند
المطالبة ويدخل العودان ومع عدم القرابة فالمعتق
انقضاء من الحرية ذنبا الامام ولا تعقل العاقلة عبدا ولا
لهيمة ولا جناية العبد وتعقل الجناية عليه وعاقلة
الذمي نفسه ومع عجزه فالامام وتقطع عن ماله الامنا
وقيل على العنق نصف ذنبا والفقير بعبه والا قرب
القرينة في التوابع ولو قتل الامه لده عبدا فالدية لو ار
الابن فان لم يكن سوء الاب فالامام ولو قتل خطيا
فالذمية على العاقلة ولا يرث الاب منها شيئا **الشا**
في الكفارة وقد تقدمت ولا عيب مع الشيب يكون
طرح حجر او ضرب سكين في غير ملكه فهلك بها آدمي من
تجيب بل الصبي والمجنون لا يقتل الكافر وعلى المشركين
كل واحد كفارة ولو قتل في العبد قبل التكفير اخرجت الكفارة

الثالث من ماله ان كان الرابع في الجناية على الحيوان
من اثلث ما تقع عليه الذكاة بها فعليه ارشده وليس
للمالك مطالبة بالقيمة ودفعه اليه على الاقرب
ولو اثلثه لاجلها فعليه قيمة يوم الثلث ان لم يكن
غاصبا ويوضع منها ماله قيمة من الميتة كالشعر
لو غيب بفعله فعليه لما لكه الارش وانما مالا
يقع عليه الذكاة فكل الخيد ربعون درهما وقبل
قيمه وفي كل الشعر كبش وقبل عشرون درهما وفي كل
العايط عشرون درهما وفي كل الزرع قفيز ولا تقدير لما
علاها ولا ضمان على عاقلتها وانما الغنير فيغنم مع
الاستتار بقيمته عند مسخه وكذا الوائل للسلم
عليه خمر او الهوم مع استناره وفيغنم الفاصيحية
الكلب التوقيه بخلاف الجاني ما لو نقص عن المقدرة
الشرعي ويضمن صاحب الجائبة جنايتها الى الامانة
ومنهم من اعتبر التفرقة مطلقا ويرى في تعبيره ان
عقله احدم فوقع في برفا فاكسر ان على الشراكا حقت
لانه حفظ وضعا روى ذلك عن امير المؤمنين عليه السلام

ايك وهذا آخر اللمعة وان ذكر فيها سوى المقتضى وهو
شهود بين الاحكام والاعاد عليه اقتضا بعض الطلاق
لعله الله وانما ناله بالحد لله وحد وصلواته على
سيدنا محمد النبي وعترته المعصومين الذين اذهب الله
عنهم الرجس وطهرهم وطهرهم بقرانهم هذه النسخة الشرعية
الموسومة بالامانة الشرعية حليم افضل العلماء الكرام
وصلاته السادة والضياع العظام استاذنا واستاذ الانا
المشتهر بالمعروف بين اقرام امام الله اقباله وعمره وبقاها
الحق والقيام على يد المذنب المحتاج الى ربه الحق

جعفر بن محمد باقر الكاظمي في الله اعظم لهما
بالنهي والوصي في شهر ربيع الثاني الحرام
من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٥
من الهجرة النبوية المعصومية
عليه افضل الصلوات والتحيات

٢٠٥



